



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية

تجارب دول مختارة مع الإشارة الى العراق

أطروحة تقدمت بها الطالبة

إسراء نظام الدين حسين الطائي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الاستاذ الدكتور

مناضل عباس الجواري

الأستاذ الدكتور

صفاء عبد الجبار الموسوي

2022 م

1444 هـ

الآية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء الآية 29

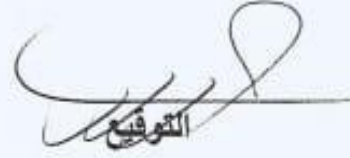
اقرار المشرف

نشهد أن إعداد الأطروحة الموسومة بـ (دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية - تجارب دول مختارة مع إشارة الى العراق) التي تقدمت بها الطالبة (اسراء نظام الدين حسين) قد جرت تحت اشرافنا في جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية.


التوقيع

أ.د. مناضل عباس حسين

التاريخ: 2022/11/8


التوقيع

أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي

التاريخ: 2022/11/8


توصية السيد رئيس القسم

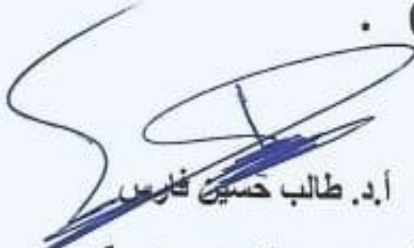
(بناء على توصية الأساتذة المشرفين أشرح الأطروحة للمناقشة)

د. صفاء عبد الجبار الموسوي

2022 / 11 / 8

اقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا اعضاء لجنة المناقشة، الموقعون ادناه، اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية - تجارب دول مختارة مع إشارة الى العراق) وقد ناقشنا الطالبة (اسراء نظام الدين حسين) في محتوياتها وفيما له علاقه بها ، وجدنا بانها جديرة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بتقدير (امتياز) .


أ.د. طالب حسين فارس

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

رئيساً



أ.م.د عباس عصفور لفته

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

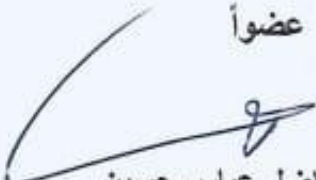
عضواً



أ.م.د خضير عباس حسين

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

عضواً



أ.د مناضل عباس حسين

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

عضواً ومشرفاً



أ.د. عقيل حميد جابر

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المثنى

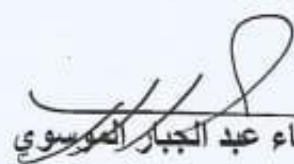
عضواً



أ.م.د زينب هادي نعمة

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

عضواً



أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

عضواً مشرفاً

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على أطروحة الدكتوراه / قسم الاقتصاد / للطالبة (اسراء نظام الدين حسين) الموسومة بـ (دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية - تجارب دول مختارة مع إشارة الى العراق) أرشح هذه اطروحة للمناقشة.

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

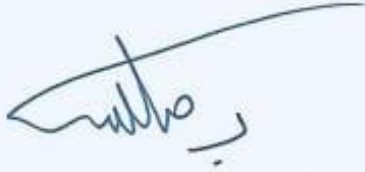
صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الادارة والاقتصاد

اقرام الحبير اللغوي

اقر بان الاطروحة الموسومة بـ(دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية – تجارب دول مختارة مع إشارة الى العراق) والعائدة لطالبة الدكتوراه (اسراء نظام الدين حسين) /قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى اصبحت ذات اسلوب لغوي سليم وخالٍ من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت...



أ.د محمد عبد الرسول جاسم

2022/8/21

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب
إلى من ضحى بنفسه ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك
عن دربي ليمهد لي طريق العلم. (زوجي العزيز)
إلى من أروضعتني الحب والحنان رمز الحبّ وبلسم الشفاء القلب الناصع
البياض التي افتقدها كثيرا في حياتي (والدتي رحمة الله عليها).
إلى القلب الكبير..... (والدي العزيز أطل الله بعمره)
إلى القلوب الطاهرة والرقيقة والنفوس البريئة، إلى رياحين حياتي
أطفالي فلذة كبدي إلى نور حياتي، اخوتي.

الباحثة

شكر وإمتنان

الحمد لله المتعالي عن صفات المخلوقين، والصلاة والسلام على مفاتيح ابواب السعادة النبي محمد الأمين، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وعلى اصحابه المنتجبين.

ربي اوزعني أن أشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وأتني اللهم من اسباب حفظ المعروف وشكر الجميل ما استعين به على شكر عبادك الذين اقرّ لهم بالفضل والعرفان على ما قدموه لي من مساندة وعون في اخراج ثمرة هذا الجهد. على بركة الله افتتح تسجيل عبارات الشكر والامتنان الى سماحة (المرجع الشيخ محمد اليعقوبي) دام ظله الذي كان وما زال خير عون لي بعد الله عز وجل من خلال رفع يديه الكريمتين بالدعاء طيلة مدة دراساتي العليا .

والشكر الى (أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي) و (أ.د مناضل عباس الجواربي) اللذين تفضلا مشكورين بالإشراف على هذه الاطروحة وعلى جهودهما لإكمالها. وشكري وتقديري إلى (أ.د طالب حسين الكريطي) على متابعته لي وتذليل كافة المعوقات العلمية منذ بداية دراستي الاكاديمية ولحد هذه اللحظة، فضلا عن سعة صدره وتقبله للمناقشة الموضوعية للبحث. وشكري وتقديري للأستاذ (أ.م.د سلام كاظم الفتلاوي) لما قدم لي من مساعدة وتوجيهات، جزاكم الله عني خير الجزاء.

واتقدم بخالص شكري وتقديري الى السيد عميد كلية الادارة والاقتصاد (أ.د محمد حسين الجبوري)، والسيد رئيس قسم الاقتصاد (أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي). ويدعوني واجب العرفان ان اتقدم بالشكر للمقوم اللغوي (أ. م. د محمد عبد الرسول جاسم)، وكذلك اقدم شكري للمقومين العلميين (أ.م.د ايمان الكريطي) و(أ.م.د عصام عبد الخضر) ، والشكر والتقدير للأساتذة في لجنة المناقشة (أ.د.طالب حسين فارس، أ.د.عقيل حميد جابر، أ.م.د.عباس عصفورلفتة، أ.م.د. زينب هادي نعمة، أ.م.د.خضير عباس حسين) الذين تفضلوا بمناقشة بحثي مناقشةً موضوعية بما يثري البحث بملاحظاتهم القيمة. ولا أنسى شكري وتقديري للأستاذة التي شجعتني وساندتني من بداية دراساتي العليا (الدكتورة سندس حميد) من جامعة الكوفة، واتقدم بالشكر لجميع اساتذة قسم الاقتصاد الذين على ايديهم تعلمنا ومن افكارهم استزدنا فكان لهم الفضل عليّ – من بعد الله تعالى- خلال سنوات دراستي في كلية الادارة والاقتصاد ولغاية اليوم. واتقدم بخالص تقديري واحترامي لسماحة (السيد باسم جاسم الحسني) مدير المركز الفاطمي للدراسات والتنمية البشرية في النجف الاشرف الذي زرع البذرة الاولى لكل هذا الجهد والعمل المتواصل طيلة احد عشر عام .

ولا يفوتني ان اشكر زوجي العزيز (المقدم سعد مهدي الربيعي) الذي ضحى براحته من اجل نجاحي وتفوقي في دراستي الاكاديمية، الذي كنت استمد منه القوة والشجاعة والصبر والتحمل على اعباء حياتي ويرجع الفضل لله أولا ثم له في وصولي لهذه المرحلة لتقديمه المعونة المادية والمعنوية وادعو من الله ان يحفظه لي وينصره على أعداء الوطن ويسدد خطاه إنه نعم المولى ونعم النصير، واخيرا شكرا لكل من ساعدني وفاتني ذكر اسمه.

المستخلص

تقدم الصناعة المالية الإسلامية خدمات مالية مختلفة على ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية متضمنه عمليات التصميم والتطور والتنفيذ فهي عملية ابداع وتطوير لأدوات التمويل المالي في السوق المالية الإسلامية تستند على مبدأ المنافسة والتكامل والافصاح والوعي وغيرها، فالصكوك الإسلامية تفيد كأدوات مالية إسلامية في جذب المدخرات والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتوجهها صوب التنمية الاقتصادية اذ ان النسبة الأكبر من أصول الصناعة المالية الإسلامية توجد في البنوك الإسلامية كبنوك الشرق الأوسط وماليزيا وبنغلادش وهذه البنوك تعطي اهتماما كبيرا للتمويل الإسلامي، الذي يصطدم كذلك التمويل بشكله العام بمشاكل الاستقرار الاقتصادي والسياسي. وينطلق البحث من فرضية انه يمكن للصناعة المالية الإسلامية من ان يكون لها الدور الفاعل في تمويل التنمية الاقتصادية، ومن اجل اختبار هذه الفرضية فان البحث قسم الى ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للصناعة المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية وشمل ثلاثة مباحث، وخصص الفصل الثاني لدراسة التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية واشتمل على ثلاثة مباحث، اما الفصل الثالث قياس وتحليل دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة (الجانب التطبيقي) واشتمل على ثلاثة مباحث .

وتم الحصول على نتائج النماذج القياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، والذي يعد من الأساليب القياسية المتقدمة، والذي يعتمد على اختبار السلاسل الزمنية ويعطي الانموذج نتائج عن طبيعة العلاقة في الاجلين القصير (انموذج تصحيح الخطأ) وكذلك نتائج الاجل الطويل. وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها وجود علاقة توازنه طويلة الاجل فضلا عن العلاقة قصيرة الاجل لبعض المتغيرات وكذلك سرعة التكيف في ماليزيا كانت سريعة جدا ومن ثم فان اي اختلال سوف يتم تصحيحه خلال شهر ونصف تقريبا، بينما في السعودية تحتاج اكثر من سنة تقريبا للوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

اما في العراق فواجهت الكثير من العقبات اتسمت بضعف القطاع المصرفي نتيجة عدم الاستقرار الأمني والسياسي وبالتالي عدم استقرار البيئة الاستثمارية، مما أدى الى مشاكل هيكلية وتنظيمية، وتم التوصل للعمل قدر الإمكان بربط الاقتصاد بمبادئ الشريعة الإسلامية وتحريم الممارسات المالية غير الشريعة كالإكراه على التعاقد بل ان يكون ضمن ضوابط الشرع الإسلامي، وتفعيل المنتجات المالية التي من شأنها ان تحد من المخاطر المالية كالمشتقات المالية الإسلامية وغيرها.

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	شكر وامتنان
د	المستخلص
هـ - و	المحتويات
ز - ح	الجداول
ط	الاشكال البيانية
8-1	المقدمة ومنهجية الدراسة
51-10	الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للصناعة المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية
17-11	المبحث الأول: الصناعة المالية الإسلامية (مدخل مفاهيمي)
12-11	المطلب الأول: مفهوم الصناعة المالية الإسلامية
13-12	المطلب الثاني: أهمية الصناعة المالية الإسلامية
14-13	المطلب الثالث: مبادئ الصناعة المالية الإسلامية
15-14	المطلب الرابع: أسس الصناعة المالية الإسلامية
16-15	المطلب الخامس: ابعاد الصناعة المالية الإسلامية
17-16	المطلب السادس: محددات ومتطلبات الصناعة المالية الإسلامية
29-18	المبحث الثاني: منتجات الصناعة المالية الإسلامية
26-18	المطلب الأول: الصكوك الإسلامية (مدخل مفاهيمي)
29-26	المطلب الثاني: المنتجات المالية المستحدثة
51-30	المبحث الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية (مدخل مفاهيمي)
43-30	المطلب الأول: تمويل التنمية الاقتصادية (مدخل مفاهيمي)
47-43	المطلب الثاني: مصادر التمويل المبتكرة
51-47	المطلب الثالث: التمويل الإسلامي كبديل لتمويل التنمية

96-53	الفصل الثاني: التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية
67-54	المبحث الأول: التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في ماليزيا للمدة من (2012-2020)
82-68	المبحث الثاني: التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في السعودية للمدة من (2012-2020)
96-83	المبحث الثالث: التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق للمدة من (2012-2020)
123-98	الفصل الثالث: قياس وتحليل دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية
106-99	المبحث الأول: التأطير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي
120-107	المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية في (ماليزيا والسعودية) للمدة (2012-2020)
123-121	المبحث الثالث: الصناعة المالية الإسلامية في العراق التحديات وإمكانية التطور رؤية استشرافية.
127-125	الاستنتاجات والتوصيات
141-129	المصادر
142	المستخلص باللغة الإنكليزية

الجدول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
55	مؤشرات مختارة في الاقتصاد الماليزي (2012-2020)	.1
58	مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا ونسبتها من الصناعة المالية الإسلامية في العالم % (2012-2020)	.2
60	اجمالي اصدار الصكوك في ماليزيا % (2012-2020)	.3
62	اصدار الصكوك الإسلامية ونسبتها من اجمالي الصكوك الإسلامية في ماليزيا (2012-2020)	.4
65	التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي ونسبتها من اجمالي التمويل واجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا (2012-2020)	.5
70	مؤشرات مختارة في الاقتصاد السعودي (2012-2020)	.6
74	مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية في السعودية ونسبتها من الصناعة المالية الإسلامية في العالم % (2012-2020)	.7
76	نسب الصكوك الإسلامية الى رأس المال للنوافذ الإسلامية في السعودية % (2012-2020)	.8
78	اصدار الصكوك الإسلامية ونسبتها من اجمالي الصكوك الإسلامية في السعودية (2012-2020)	.9
81	التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي ونسبتها من اجمالي التمويل واجمالي الناتج المحلي الإجمالي في السعودية (2012-2020)	.10
86	بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي (2012-2020)	.11
90-89	المصارف الإسلامية في العراق 2020	.12
93	التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي ونسبتها من اجمالي التمويل واجمالي الناتج المحلي في العراق (2012-2020)	.13
96	التمويل الإسلامي من خلال القروض والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الممنوحة الى القطاعات الاقتصادية ونسب تمويلها من الناتج المحلي الإجمالي في العراق (2012-2020)	.14
107	الرموز المستخدمة في التحليل القياسي	.15
109	اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة	.16
110	نتائج تقدير ARDL للأنموذج المقدر	.17
111	اختبار الحدود	.18
111	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	.19
112	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	.20
113	نتائج معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ	.21

114	نتائج معالم الاجل الطويل للأنموذج المقدر	.22
116	اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة	.23
117	نتائج تقدير ARDL للأنموذج المقدر	.24
118	اختبار الحدود	.25
118	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	.26
119	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	.27
120	نتائج معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ	.28
120	نتائج معالم الاجل الطويل للأنموذج المقدر	.29

الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
56	الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا (2020-2012)	.1
59	مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا (2020-2012)	.2
60	اجمالي اصدار الصكوك في ماليزيا (2020-2012)	.3
62	اصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا(2020-2012)	.4
65	التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي ونسبها من اجمالي التمويل واجمالي الناتج المحلي في ماليزيا 2012-2020	.5
70	الناتج المحلي السعودي (2020-2012)	.6
75	مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية في السعودية ونسبها من الصناعة المالية الإسلامية في العالم % (2020-2012)	.7
76	نسب الصكوك الإسلامية الى رأس المال للنوافذ الإسلامية في السعودية(2020-2012)	.8
79	اصدار الصكوك الإسلامية ونسبها من اجمالي الصكوك في السعودية	.9
81	التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي ونسبها من اجمالي الناتج المحلي في السعودية (2020-2012)	.10
86	الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من(2020-2012)	.11
93	التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي في العراق	.12
112	اختبار (cusum-test) للأنموذج المقدر	.13
119	اختبار (cusum-test) للأنموذج المقدر	.14

المقدمة

يعد اعتماد مبدأ الكفاءة الاقتصادية بل والمصادقية الشرعية امراً ضروريا لأي منتج من منتجات الصناعة المالية الإسلامية، وعليه فإن وجود أسس وقواعد لتقويم منتجات وأدوات الصناعة المالية الإسلامية فيما يتعلق باستيفائها للمصادقية الشرعية وبأسلوب واضح المعالم يعتبر ضرورة ملحة للصناعة المالية الإسلامية في تطوير منتجاتها وخاصة في ظل المنافسة التي تتلقاها من قبل المصارف التقليدية ولجوء البعض الى الحيل الاقتصادية وتجاوز بعض الضوابط الشرعية الإسلامية.

وشهدت الصناعة المالية الإسلامية وخاصة في السنوات الأخيرة وبعد حدوث الازمة المالية 2008 تطورات مذهلة وجديرة بالاهتمام على المستوى العالمي، اذ أصبحت معظم دول العالم تتجه نحو إيجاد بدائل للتمويل التقليدي والمصارف التقليدية، ذلك بالتوجه صوب المالية الإسلامية المبنية على أساس المشاركة والعدالة في توزيع الأرباح والثروات والعوائد. وخلال هذه المدة تم انشاء مصارف إسلامية عدة في ظل تباين واضح في الظروف الاقتصادية والاجتماعية فقد نجحت هذه المؤسسات المالية في تجارتها التنموية على الصعيد العالمي وفي الكثير من الدول كإيران، وباكستان والسعودية والامارات وماليزيا، ونتيجة لهذا النجاح أصبحت المصارف الإسلامية بديلاً ناجحاً للمصارف التقليدية. وقد ظهرت الصناعة المالية الإسلامية التي تقوم على الضوابط والقواعد المالية الإسلامية المستمدة من الشريعة الإسلامية كأدوات مالية فعالة في تمويل المشاريع الاستثمارية عالمياً، وتطورت هذه الصناعة بشكل سريع سواء على صعيد حجم الأسواق او الانتشار الذي امتد حتى لدول غير إسلامية، وكنتيجة حتمية لهذه النجاحات اكتسبت هذه الصناعة إمكانات كبيرة لمواجهة العقبات والأزمات والتحديات المختلفة مما أدى الى زيادة قوتها وصلابتها كمؤسسات مالية مؤثرة في الاقتصاد العالمي.

وللصناعة المالية عامة والإسلامية خاصة دورها الفاعل في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم بشكل عام والبلدان الإسلامية بشكل خاص، ذلك نظرا لما تتميز به هذه الصناعة من مميزات وخصائص كأداة تمويلية مقارنة بباقي الأدوات المالية التقليدية الأخرى، حيث ارتفع اجمالي قيمة الصناعة المالية الإسلامية عام 2017 على اثر التحسن الحاصل في القطاعات الثلاثة (الصيرفة الإسلامية وسوق رأس المال والتكافل)، هذا التحسن في أداء الصناعة المالية الإسلامية ومرونتها كان استناداً لمؤشرات الاستقرار المالي والامتثال لمتطلبات الانضباط والتنظيمات والمتطلبات العالمية عند المقارنة بالمصارف التقليدية غير الإسلامية . ومن الملاحظ ان هناك وجود كبير للتمويل الإسلامي حتى في البلدان غير الإسلامية كالاتحاد الأوربي وامريكا، لكن اجمالي الأصول المالية الإسلامية يتركز وبشكل خاص في آسيا والشرق الأوسط وفي البنوك الإسلامية علماً ان إيران والسودان تدعمان نظاماً مالياً

متوافقاً تماماً مع الشريعة الإسلامية، ودول مجلس التعاون الخليجي وبنغلادش هي الأسواق الرئيسية التي يتمتع فيها التمويل الإسلامي ويحظى.

أهمية البحث:

تأتي أهمية دراسة الصناعة المالية الإسلامية من الدور الفاعل بل والمؤثر لها في تمويل التنمية الاقتصادية ودفع عجلة الاقتصاد الوطني الى الامام، وكذلك لتعريف أصحاب القرار الاستثماري الرشيد والمستثمرين بشكل عام بل والمهتمين بحق بالتنمية الاقتصادية ورأسي السياسة الاقتصادية على الدور الذي يمكن أن تمارسه هذه الصناعة في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال ردها بمقومات وأسباب التمويل الاقتصادي المطلوب هدفا لتطوير الاقتصاد الوطني برمته.

مشكلة البحث:

يعالج البحث واقع الصناعة المالية الإسلامية في (البلدان المختارة مع إشارة الى العراق) وقدرتها على تمويل التنمية الاقتصادية، وهل ان الصناعة المالية الإسلامية المتمثلة (الصكوك الإسلامية) تسهم في تمويل القطاعات الاقتصادية والناجح المحلي الإجمالي للدول المختارة سواء كان التأثير على المدى القصير ام على المدى الطويل؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

يمكن للصناعة المالية الإسلامية من ان يكون لها الدور الفاعل في تمويل التنمية الاقتصادية تم الاستدلال على ذلك عن طريق الوظائف ووسائل الدعم التي تقدمها وآليات تحقيق الأرباح والوفورات الاقتصادية وآلية الدعم المالي والملموس للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على مدى اسهام الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في عينة من البلدان المختارة مع الإشارة للعراق والوقوف على حجم المعاملات المصرفية الإسلامية في هذه البلدان ومدى اسهاماتها في التطور الاقتصادي، ومحاولة الاستفادة من عوامل نجاح لتجارب الدول المختارة في ظل التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والذي انعكس على الصناعة المالية الإسلامية، والبحث عن الإجراءات التي مكنت الدول المختارة من نجاحها والتي أصبحت رائدة في مجال تطوير الصناعة المالية الإسلامية ومحاولة الاستفادة منها في العراق.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة أسلوب الجمع بين الأسلوب الاستقرائي وذلك بدراسة المعطيات الجزئية وصولاً الى المعطيات الكلية، والأسلوب الاستنباطي المبني على أساس تحليل الكل ووصولاً الى المعطيات الجزئية، فضلاً عن استخدام الأسلوب القياسي التحليلي المتمثل بالفجوات الزمنية المزعة ARDL.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

- الحدود المكانية: تم التركيز من خلال هذا البحث على تقييم واقع الصناعة المالية الإسلامية في مجموعة من دول إسلامية مختارة (ماليزيا، السعودية مع إشارة للعراق) والتعليق على مجموعة من المعطيات القياسية المتوفرة.
- الحدود الزمانية: اشتمل البحث على مدة زمنية امدها (9) أعوام أي للمدة (2012 - 2020) وذلك بسبب توفر البيانات بشكل كامل خلال هذه المدة.

هيكلية البحث:

لإحاطة العلمية بموضوع البحث وتحقيقاً لهدف البحث واثباتاً للفرضية

وتم تقسيم البحث على ثلاثة فصول:

تتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للصناعة المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية وشمل ثلاثة مباحث، قسم على المبحث الأول: الصناعة المالية الإسلامية (مدخل مفاهيمي) مفهوم وأهمية الصناعة المالية الإسلامية ومبادئ واسس وابعاد ومحددات الصناعة المالية الإسلامية وكرس المبحث الثاني: منتجات الصناعة المالية الإسلامية (1. تطور الصكوك في العالم 2. المنتجات المالية المستحدثة 3. ادارة مخاطر الصناعة المالية الإسلامية)، وخصص المبحث الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية (مدخل مفاهيمي).

وخصص الفصل الثاني لدراسة التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية واشتمل على ثلاثة مباحث درس المبحث الأول: التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية في ماليزيا للمدة (2012-2020)، والمبحث الثاني: التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية في السعودية للمدة (2012-2020) وخصص المبحث الثالث: التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2012-2020).

الفصل الثالث قياس وتحليل دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة (الجانب التطبيقي) واشتمل على ثلاثة مباحث قسم الى المبحث الأول التأطير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي، والمبحث الثاني تقدير وتحليل النماذج القياسية في البلدان المختارة (ماليزيا والسعودية) وخصص المبحث الثالث الصناعة المالية الإسلامية في العراق التحديات وإمكانية التطور رؤية استشرافية.

واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات المناسبة مع تثبت للمصادر العلمية.

الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

تناول دراسة الموضوع من قبل كتاب وباحثين عدة نذكر منهم:

السنة	اسم الباحث	عنوان البحث	النتائج التي توصل لها
البحوث المحلية			
2018	صباح رحيم مهدي سعد مجيد عبد علي	إدارة المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية (بعض المصارف العربية انموذجا) للمدة 2006-2013 ¹	توصل إلى أن احد العوامل المهمة التي ساعدت على انشاء المصارف الإسلامية هو تمسك المسلمين بأحكام دينهم ورفضهم التعامل بكل من شأنه أن يؤدي إلى شبهة الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة الأمر الذي جعل أبناء الأمة الإسلامية يندفع نحو التجربة الإسلامية ويتفاعل معها وحققت المصارف الإسلامية قيد الدراسة تطورا كبيرا في إجمالي استثماراتها إذ حققت نموا كبيرا تضاعف مرات عدة في نهاية مدة الدراسة وان اغلب المبالغ المستثمرة ذهبت إلى استثمارات حقيقية اسهمت في عملية تنمية بلدانها .
البحوث العربية			
2015	شهب الصادق بوريش احمد	تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في	وتوصل إلى أن ماليزيا بتجربتها الناجحة قد أرسلت رسالة واضحة تدعو فيها كل الدول الإسلامية أو غير

¹ صباح رحيم مهدي وسعد مجيد عبد علي، إدارة المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 8، العدد 1، 2018

<p>الاسلامية بضرورة تبني نظام بديل مواز للنظام التقليدي مما يتيح هامشا كبيرا من الحرية للمستثمرين وكذا العملاء في اختيار العمل بالصيغة التي تناسبها. ونجاح ماليزيا يكمن في امرين أولا الإطار القانوني اللازم لنجاح المصارف الاسلامية فصدرت القوانين والتعليمات المنظمة لعملها التي تتميز في مجملها باستقلاليته عن القوانين المصارف التقليدية كقانون الخدمات المالية الاسلامية 2013، أما الأمر الثاني يتعلق بإنشاء البنية التحتية للمصارف الاسلامية واهمها المؤسسات التعليمية الداعمة ومكاتب المحاماة لصياغة العقود الشرعية ومكاتب الوساطة ومؤسسات التحكيم وتدريب القضاة على خصوصية المالية الاسلامية والأسواق المالية وشركات التأمين الإسلامي.</p>	<p>تطوير الصناعة المالية الاسلامية¹</p>		
<p>وتوصل إلى أن الابتكارات المالية الاسلامية تكاد تكون محدودة بل وفيها نوع من التشابه وأكثر من ذلك أن بعضها محاك من الهندسة المالية التقليدية مثل التوريق المصرفي وكذلك العقود الآجلة في إطار بيع السلم على الرغم من خصائص الهندسة المالية الاسلامية الأصالة والابتكار.</p>	<p>الابتكارات في الصناعة المالية الاسلامية- إشارة إلى التجريبتين السعودية والإيرانية²</p>	<p>رديف مصطفى مراد اسماعيل</p>	<p>2016</p>
<p>وتوصل إلى انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبعوثين في المصارف الاسلامية في غزة نحو دور أدوات التمويل الإسلامي في تمويل التنمية الاقتصادية تعزى لخصائصهم الشخصية والوظيفية المتمثلة بالجنس والمسمى الوظيفي والخبرة الوظيفية. وكذلك وجود تذبذب في حجم التسهيلات الانتمانية للبنوك الفلسطينية والجزء الأكبر من التسهيلات الانتمانية المباشرة التي تقدمها</p>	<p>أدوات التمويل الإسلامي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين³</p>	<p>يحيى غالب</p>	<p>2017</p>

¹ شهب صادق وبوريش احمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، الجزائر، المجلد 1، 2015.

² رديف مصطفى ومراد اسماعيل، الابتكارات في الصناعة المالية الاسلامية- إشارة إلى التجريبتين السعودية والإيرانية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، الجزائر، العدد 3، مجلد1، 2016.

³ يحيى غالب، أدوات التمويل الإسلامي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، فلسطين، 2017.

<p>البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين على مختلف القطاعات الاقتصادية موجهة نحو قطاع التجارة العامة وتبين أن تعامل البنوك الإسلامية الفلسطينية بالمرابحة بشكل أساسي وذلك لانخفاض درجة المخاطرة وتوفر فرص تمويلية مناسبة وجهد العملاء بأنواع التمويل الأخرى.</p>			
<p>وتوصلوا إلى أن الصناعة المالية الإسلامية لاتزال في اتجاه النمو حيث بدأت التحركات بتكريسها عن طريق إقامة مؤسسات مالية إسلامية ثم إنشاء هيئات دولية لها دور في ترسيخ مبادئ النظام المالي الإسلامي ولكن هذه الصناعة لا زالت في البداية وتحتاج إلى كثير من الجهود والخبرات والعمل المتواصل لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والإسلامية معا ومواجهة جميع التحديات والعقبات والتغلب على نقاط الضعف.</p>	<p>واقع الصناعة المالية الإسلامية عبر العالم¹</p>	<p>عبد الملك احمد بضياف وليد نوارى بو عظم</p>	<p>2018</p>
<p>حيث بينت الدراسة المخاطر الخاصة التي ترجع إلى طبيعة صيغ التمويل الإسلامية التي تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر فضلا عن المخاطر التي تتعلق برقابة الهيئات الشرعية على إصدار وتداولها كضارب المصالح في الهيئات الشرعية او الاختلافات الشرعية وأيضا وضع تنظيم تشريعي لتأطير عملية إصدار الصكوك الإسلامية في كافة مراحلها نظرا لأهميته في تفعيل الدور الذي تقوم به هذه الصكوك كأداة مالية فعالة في تمويل ودعم كثير من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمشروعات البنية التحتية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تشجيع القطاع الخاص للاكتتاب فيها لتمويل الاستثمارات التي يقوم بها في اطار خطط التنمية في الدولة .</p>	<p>بدراسة التنظيم القانوني للصكوك الإسلامية وأهميته في تفعيل دورها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة في القانونين الكويتي والمصري²</p>	<p>حماد مصطفى عزب</p>	<p>2019</p>
<p>تهدف الدراسة الى تحليل مكونات النظام المصرفي</p>	<p>دراسة التجربة الماليزية</p>	<p>وهيبة بن شوك</p>	<p>2020</p>

¹ عبد الملك احمد بضياف ووليد نوارى بو عظم، واقع الصناعة المالية الإسلامية عبر العالم، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، فلسطين، المجلد الخامس، 2018

² حماد مصطفى عزب، التنظيم القانوني للصكوك الإسلامية وأهميته في تفعيل دورها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، أبحاث المؤتمر السنوي الدولي –المستجدات القانونية المعاصرة: قضايا وتحديات 1-2 مايو 2019، العدد 4، الجزء 1، 2019.

<p>والمالي الإسلامي في ماليزيا ودراسة اهم العوامل التي مكنت من نجاح التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي، ومحاولة الاستفادة من عوامل نجاحها في ظل التغيرات التي أصبحت تشهدها البيئة المالية العالمية والتي انعكست على القطاع المصرفي والمالي الإسلامي.</p> <p>وقد توصلت الدراسة الى ان ماليزيا نجحت في الدمج بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي، هذا الأخير ساهم في تعزيز المنافسة ورفع الكفاءة لكلا النظامين كما تظهر الدراسة ان السوق المالي الإسلامي في ماليزيا تميز بانفتاحه على العالم من خلال الاعتماد على الابتكار المتطور في الأدوات المالية الإسلامية</p>	<p>في الصناعة المالية الإسلامية تقييم أداء النظام المالي الإسلامي للفترة 2010-2018¹</p>	<p>سميرة عبدوس</p>
<h3>البحوث الأجنبية</h3>		
<p>التركيز على النظام المصرفي الإسلامي كونه خالي من الربا واكثر قدرة على تعبئة الموارد المالية وتوظيفها وبالتالي يمكنه من دفع عجلة التنمية الاقتصادية، واستخدام التمويل والتكنولوجيا لزيادة القدرة على تحقيق التنمية</p>	<p>Does Islamic Banking help in Economic Development of Muslim countries?²</p>	<p>2016 عبد الرحمن يسري</p>
<p>العديد من البلدان بها عدد كبير من السكان لديهم مستويات عالية من الفقر وتحت درجات منخفضة من حيث التقدم نحو تطبيق اهداف التنمية المستدامة، مما يعني انها سوف تتطلب مبالغ ضخمة للاستثمار في قطاع البنى التحتية، لذلك يمكن استخدام التمويل الإسلامي كمصدر بديل للتمويل لتلبية الطلبات العالية للاستثمار، متمسكة بقيم ومبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يوفر التمويل الإسلامي بديل للموارد التي هي متوافقة مع الشريعة والأخلاق وتكون الأهداف العامة</p>	<p>Contribution of Islamic Finance to the 2030 Agenda for sustainable Development³</p>	<p>2017 حبيب احمد</p>

¹ وهيبه بن شوك وسميرة عبدوس، دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية تقييم أداء النظام المالي الإسلامي للفترة 2010-2018، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة امجد بوقره بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد2، الجزائر، 2020

² Abdel Rahman Yousri, Does Islamic Banking help in Economic Development of Muslim countries, vol.6, NO.2,2016

³ Habib Ahmad, Contribution of Islamic Finance to the 2030 Agenda for sustainable Development, Durham university Business Durham university, United Kingdom, 2017.

لتحقيق رفاه الانسان.			
كان الهدف من البحث هو النظر لتأثير كورونا على الاقتصاد الكويتي، حاول البحث بيان دور الصيرفة والتمويل الإسلامي في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وظهرت النتائج انه يمكن استخدام الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي للتخفيف من تأثير جائحة كورونا ويمكن استخدامها كنظام مالي بديل لدعم كل المتضررين ورجال الاعمال والاستثمارات	Analyzing the Role of Islamic finance in Kuwait Regarding sustainable Economic Development in covid-19 Era ¹	صلاح الاحمدي	2022

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة قلة الدراسات التي تتعلق بمدى اسهام الصناعة المالية الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق. كذلك الدراسة تتطرق إلى واقع الصناعة المالية الاسلامية في الدول المختارة للدراسة ومدى اسهامها في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

سوف نقدم مجموعة من التوصيات للصناعة المالية الاسلامية العراقية والتي لو تم تطبيقها فأنها ستكون مدخلا لاستخدام الصناعة المالية الاسلامية والتي ستعود بالنفع الكبير على القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل خاص والتنمية الاقتصادية في العراق بشكل عام.

¹ Salah Alhammadi, Analyzing the Role of Islamic finance in Kuwait Regarding sustainable Economic Development in covid-19 Era, Department of Business Studies, Arah Open University, 2022 متوفر على الموقع: <https://www.modpi.co/journal/sustainability>

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للصناعة المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: الصناعة المالية الإسلامية (مدخل مفاهيمي)

المبحث الثاني: منتجات الصناعة المالية الإسلامية

المبحث الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية (مدخل مفاهيمي)

تمهيد:

مع التطورات التي شهدتها العالم في كافة الاصعدة، وخاصة القطاع المالي الإسلامي والاسس التي تقوم عليها من الإفصاح والوعي بالسوق والالتزام والمقدرة وكذلك ربط الاقتصاد بالدين وتحريم الربا..... الخ، والمبادئ التي قامت على أساسها الصناعة المالية الإسلامية منها مبدأ الحل ومبدأ التوازن ومبدأ التكامل وأخيرا مبدأ المناسبة. واستخدام منتجات التمويل الإسلامي لأغراض التنمية الاقتصادية عن طريق منتجات الصناعة المالية الإسلامية وخاصة الصكوك الإسلامية للنهوض بواقع الاقتصادي في العالم.

ونتيجة لذلك اهتم الباحثون والخبراء بدراسة الصناعة المالية الإسلامية بطريقة منهجية، وذلك عن طريق الكشف عن مدى تأثير الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية. سنتناول في هذا الفصل، ومن خلال مباحثه الثلاث، الصناعة المالية الإسلامية، مفهومها، وأهميتها، ومبادئ، أسس وابعاد ومحددات الصناعة المالية الإسلامية، ثم تناول منتجات الصناعة المالية الإسلامية من مفهوم الصكوك الإسلامية الأهمية والخصائص والأنواع، والمنتجات المالية المستحدثة من المشتقات المالية الإسلامية والمنتجات التمويلية والمنتجات المالية المركبة. وأخيرا تمويل التنمية الاقتصادية من مفهوم واهداف ومصادر التمويل التقليدية والمبتكرة واستعمالات التمويل المبتكر للتنمية وادارته محليا وعالميا والتمويل الإسلامي كبديل للتنمية.

المبحث الأول

الصناعة المالية الإسلامية

(مدخل مفاهيمي)

المطلب الأول: مفهوم الصناعة المالية الإسلامية

شهدت الصناعة المالية الإسلامية على مدى العقود الأخيرة تطورات مهمة، على مستوى نمو الأصول والموجودات وكذلك على مستوى الانتشار الجغرافي والدولي، وبرزت أيضا كأحد المجالات المنافسة والمؤثرة في السوق المالية وأصبحت تسهم في التنمية الاقتصادية التي شهد نموها الدولي اتجاها إيجابيا عن طريق العديد من المؤسسات المالية الإسلامية.

تقوم الصناعة المالية الإسلامية على الضوابط والقواعد المالية المستمدة من الشريعة الإسلامية، كأحد الأدوات الفعالة في المشاريع التنموية على المستوى العالمي، وشهدت مجموعة من التطورات المتسارعة، سواء في حجم سوقها أم من حيث دائرة انتشارها التي امتدت حتى للدول غير الإسلامية، معظم الأسواق المالية العالمية اكتشفت بالدلائل فاعلية المنظومة الجديدة وعدتها جزءا من المنظومة المالية العالمية، للنجاح الذي حققته الصناعة المالية الإسلامية أهمية في الاستفادة لتذليل العقبات والتحديات التي تواجهه الدول.

وتعرف الصناعة المالية الإسلامية على أنها " تقديم خدمات مالية وفقا للمبادئ الأخلاقية والشريعة الإسلامية، وتقتضي الشريعة الإسلامية توجيه جميع المعاملات المالية نحو دعم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية وان يتقاسم اصحاب التمويل المخاطر والارباح في الاستثمارات التي يمولونها، وتكون المعاملات مضمونة بالأصول او قائمة على أساسها، بمعنى ان يكون للمستثمرين مطالبات على الأصول الأساسية. وتمنع المالية الإسلامية دفع فائدة ، ويستبعد تمويل الأنشطة التي تعتبر ضارة بالمجتمع"¹.

وعرفت أيضا بأنها " مجموعة من الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل الأدوات والعمليات المالية المبتكرة فضلا عن صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في اطار موجّهات

¹. عبد المالك احمد بضياف ووليد نوري بو عظم، واقع الصناعة المالية الإسلامية عبر العالم، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، العدد الخامس، 2018، ص600

الشرع الحنيف"¹. يوضح التعريف ان الصناعة المالية الإسلامية هي مجموعة العمليات المالية المبتكرة والمتسلسلة والمتطورة ضمن الأطر الشرعية بهدف حل المشكلات التي تواجهه عمليات التمويل.

وعرفت الصناعة المالية الإسلامية أيضا "بأنها عملية تطويرية وابداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر عن طريق الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الالتزام بالمشاركة في الربح أو الخسارة والتخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع².

ويمكن ان نبين تعريفا شاملا للصناعة المالية الإسلامية هي مجموعة أدوات مالية تمويلية مبتكرة ضمن حدود الشريعة الإسلامية التي من شأنها تقليل المخاطر وزيادة الأرباح وتهدف اساسا الى دعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق الرفاه بشكل عام.

المطلب الثاني: أهمية الصناعة المالية الإسلامية

تكمن أهمية الصناعة المالية الإسلامية في الأمور الآتية:

1. توفير التكاليف وذلك نتيجة لما تحققه من وفورات الحجم الكبير، فتكاليف الخدمات المالية والمصاريف الإدارية العامة تتوزع على حجم أكبر بابتكار منتجات جديدة مما يؤدي الى استقطاب الأموال، ومن ثمّ تزيد قدرة المؤسسات على التمويل لاسيما إذا لم تخالف الشريعة الإسلامية، وهذا يدعم جذب المدخرات ومن ثمّ الاسهام بالاستثمار.
2. ان توزيع المخاطر يتنوع بتنوع الاستثمارات وأجالها مثل صناديق الاستثمار فهي تسهم في توزيع المخاطر المالية بسبب تعدد منافذ الاستثمار فيها سواء طويلة او متوسطة او قصيرة الاجل.
3. وكذلك القيام بالتنبؤات السوقية والأبحاث لدعم الشفافية والاسهام في دعم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية³.
4. حاجة الافراد والمؤسسات للتمويل خاصة بعد تزايد الحاجات، مما يتطلب توفير ما يلبي تلك الحاجات في إطار الالتزام بالقواعد الشرعية.
5. الاستفادة من التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية. وان التكيف الفقهي جزء من الصناعة المالية وقد يكون هو الأساس في تطوير كثير من العقود المالية التي يودعها المودعون في حساباتهم، اذ يكون التعامل مع هذه الأموال كوحدة واحدة في عمليات المضاربة مع انه لا يجوز

¹ بن علي بلعزوز وعبد الكريم قندوز، استخدام الهندسة المالية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزيتونة الأردنية تحت عنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، 2007، ص 2.

² مرغاد الخضر، الهندسة المالية من منظور إسلامي مع الإشارة الى تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع والعشرين، الجزائر، ص 48.

³ إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر، عمان، 2008، ص 112-113

خط أموال المضاربة بعد بدء عمليات المضاربة، فهذا أدى التكيف الفقهي الى استحداث ما يسمى بالمضاربة المشتركة¹.

6. الأهمية العلمية للصناعة المالية الإسلامية من حيث ان اصل المعاملات الاباحة، فلا يجوز المسارعة الى تحريم صورة المعاملات المستحدثة حتى يتبين ان الشريعة قد حرمتها، ان التكيف الفقهي وجه العمل الى الوجهة الصحيحة عن طريق تنقيتها من المحرمات وتقرير القواعد الخاصة وتشريع الاحكام المنظمة لها².

7. توفير بدائل للمنتجات المالية التقليدية، اذ يتطلب توفر القدرة على إيجاد البدائل. وتجنب التقليد لمنتجات المصارف الربوية الا إذا كانت ضمن الأطر الشرعية.

8. الاهتمام بالبحث العلمي فله دور مهم في البحث والتطوير في استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي حتى تتمكن من مواكبة التطورات والاستفادة منها³.

9. تنظم الصناعة المالية الإسلامي الدور الإداري الذي يتطلب العمل المالي الإسلامي ، وان ضمان استمرارية النظام المالي يمكن من الاستفادة من كل اجزائه بابتكار منتجات مالية جديدة ، ومن اهم الأدوار التي تعتمد عليها الصناعة المالية الإسلامية هو دورها في إقامة سوق مالي إسلامي ويكون بمثابة سوق ثانوي مكمل للسوق الاولي⁴.

المطلب الثالث: مبادئ الصناعة المالية الإسلامية

ان اهم المبادئ التي تستند اليها الصناعة المالية الإسلامية هي:

1. مبدأ الحل: ينص ان الأصل في المعاملات هو الحل بالمشروعية وهذا يقتضي دراسة أصول المحرمات في المعاملات المالية وتبقى دائرة الحلال واسعة مما يشجع على ابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية جديدة⁵.

2. مبدأ التوازن: وتعني تحقيق العدالة والتوازن بين الأطراف المشاركة في عملية التمويل والاستثمار اذ يحقق توافقاً بين النشاط الربحي (تعتمده الفلسفة الرأسمالية) والنشاط غير الربحي (تعتمده الفلسفة الاشتراكية) ليصل الاقتصاد للوضع الامثل⁶.

¹ احمد محمد نصار، التكيف الفقهي للعقود المالية المستجدة وتطبيقاتها على نماذج التمويل الإسلامية المعاصرة، البنك الإسلامي الأردني، 2005، ص3.

² عبد الكري قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد عشرون، عدد 2، 2007، ص 38-39

³ رايس حده وزكية بوسته، التنظير الشرعي لمنتجات الهندسة المالية- الخيارات المالية، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الجزائر، 2014، ص 5

⁴ صالح مفتاح ورحمة عمري، الهندسة المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، 2012، ص237-239

⁵ Ahmed Chakir et Ali Kafou 'L'ingenierie financiere islamique; entre les contraintes de developpement et les risques de derive''

⁶ أمال العمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجزائر، 2012، ص91

3. مبدأ المناسبة: يحقق هذا المبدأ التراضي بين جميع الأطراف وسد الثغرات التي يمكن التلاعب من خلالها للتحايل والربا، ويؤكد هذا المبدأ على وجوب تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، فيكون العقد ملائماً للنتيجة¹

4. مبدأ التكامل: ان عملية التمويل الإسلامي مرتبطة بالإنتاج الحقيقي، اذ انّ النقود تدر سلعاً ومنافع ثم السلع والمنافع تنقلب الى النقود هذا يجعل عملية تكامل حتمية بين الاقتصاد النقدي والعيني²

المطلب الرابع: أسس الصناعة المالية الإسلامية

تقسم أسس الصناعة المالية الإسلامية وفق المنهج الإسلامي على قسمين هما:

القسم الاول : الأسس الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية وهي كالآتي³:

1. الإفصاح: وتعني وضوح البيانات وشفافيتها لكي يمنع من استغلال البعض لتحقيق مصالحهم الخاص لتحقيق ارباحهم الجشعة، لذلك يجب على الصناعة المالية الإسلامية ان تتحلى بالمصادقية الشرعية التي تعد صمام امان ضد الغش والغرر.

2. الوعي بالسوق: يجب ان تكون حاجات السوق والمتطلبات معروفة لمن يقوم بالابتكار من اجل تحديد البنود التي يتم العمل على تطويرها.

3. الالتزام والمقدرة: يقصد الالتزام وتعني الالتزام بالأحكام الشرعية الإسلامية وهذه الميزة خاصة بها دون غيرها⁴، اما بالمقدرة بها إمكانية الشراء والتعامل.

القسم الثاني. الأسس العامة بالصناعة المالية الإسلامية وتتمثل في:

1. ربط الاقتصاد بالدين: الصناعة المالية الإسلامية تعتمد على الدمج بين الدين والاقتصاد، فالصناعة الإسلامية تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية، ومبدأ الحلال والحرام، ودمج القيم الروحية بالمادية، فتلك الامور هي تحكم كل النشاطات الاقتصادية. فالمسلم حين يزرع وينتج ويستهلك، إنما يستجيب لأمر الله تعالى، وحين يبيع ويشترى ويؤجر ويستأجر. يقف عند حدود الله تعالى في معاملته، فلا يكسب من حرام ولا يراعي ولا يحتكر ولا يغش ولا يقامر إلخ.

¹ محمد كريم قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، مؤتمر (الاقتصاد الإسلامي: الواقع.... ورهانات المستقبل)، الجزائر، 2011، ص13

² ABDELBARI, EL KHAMLI, « Éthique et performance: le cas des indices boursiers et des fonds d'investissement en finance islamique », University Mohamed V, Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Rabat Agdal; Centre d'Études Doctorales – CEDOC-novembre 2012, p83

³ نوال بو عكاز، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الإزمة، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، الجزائر، 2011، ص53

⁴ صالح مفتاح ورحمه عمري، مصدر سابق، ص228.

2. تحريم الربا: ففي تعامل الصناعة المالية الإسلامية يحرم الربا بكل اشكاله، ويعتمد العمل الاقتصادي على مبدأ الكسب بالجهد والمشاركة بالربح والخسارة ويستبدل الائتمان الاستهلاكي بالمبادلات المشروعة كالمراوحة والبيع بالأجل والقرض الحسن وغيرها¹.
3. حرية التعاقد: وتعني عدم اكراه الناس للتعاقد فيما بينهم، ويكون التعاقد ضمن ضوابط الشرع والدين²، قال تعالى {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ} آية 286.
4. الاستحسان بالاستصلاح: الاستحسان هو سريان المصالح التي يقرها الشرع، اما الاستصلاح فهي الاخذ بكل ما فيه مصلحة مقبولة، ولا بد من اخذ بعين الاهتمام ان المصالح وتحقيقها لا تؤدي بالنتيجة الى مفسد هذا من جانب، اما الجانب الاخر ان الاستصلاح (المصالح المرسله) تختلف باختلاف الأشخاص انفسهم⁴.
5. التيسير ورفع الحرج: تنص هذه القاعدة على ان تتمتع الهندسة المالية الإسلامية بالابتكار والتطور المستمر من غير عسر او حرج اذ يقول الله في كتابه الكريم {وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} آية 78⁵. أهمية هذه القاعدة جاءت نتيجة تقييد العقود القديمة للمتعاملين ومن ثم لا تلبى احتياجاتها، ومن هنا جاءت أهمية الهندسة المالية الإسلامية في تطوير العقود كالمزج بين أكثر من عقد او استحداث عقود أخرى مقيدة بمحددات الشرع الإسلامي.

المطلب الخامس: ابعاد الصناعة المالية الإسلامية

ان دور الصناعة المالية الإسلامية هو ابتكار وسائل جديدة للتمويل او تركيب عقود شرعية لصياغة حلول ابداعية لمشاكل التمويل مع تحقيق شرط السلامة الشرعية وينقسم التمويل على ابعاد ومديات مختلفة.

البعد الأول: الأمد القصير يكون التمويل قصير الاجل لسد الحاجات من خلال صيغ التمويل الإسلامية⁶.

¹ خالد شاحوذ خلف الدليمي، تقويم كفاءة وفاعلية الاداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002، ص9.

² M.NAIT SLIMANI Mouhand « Finance islamique et capital –risque(capital investissement) : perspectives de financement participatif pour la création et le développement des PME » mémoire magistère, option : Monnaie ;Finance,Banque, UNIV.Mouloud Mammeri TIZI – OUZOU,Algerie, 2013

³القران الكريم، سورة البقرة، آية 286.

⁴ صالح مفتاح ورحمة عمري، مصدر سابق، ص 221-239

⁵القران الكريم، سورة الحج، آية 78

⁶ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، الوظائف الاقتصادية للصكوك نظرة مقاصدية، ندوة الصكوك الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،

2011، ص 11

البعد الثاني: المدى المتوسط والطويل تستطيع الصناعة المالية الإسلامية من توفير طرق جديدة للتمويل والاستدانة من غير الاخلال بقواعد التمويل الإسلامي مقاسمة الأرباح والخسائر الناتجة، ان كثيرا من الدول استعملت مثل هذه الطريقة فمثلا استعملت ماليزيا لتمويل مشاريعها الطويلة الاجل اذونات خزينة مبنية على ضرائب المشاركة¹، ولم تقتصر استعمالات الأدوات على الدول الإسلامية، واستحدثت في النمسا أوراق اطلق عليها اذونات انماء مؤشر الأسهم النمساوي وهي مرتبطة بمؤشر الأسهم النمساوي صعودا ونزولا، وفي المقابل نجد ان الحكومات تريد ان تتخذ من القواعد الإسلامية وجهين وخيارين لها وهما:

1. الأدوات والأوراق المالية ذات الحصص من الأرباح والخسائر ومن هذه القاعدة تبيين الفرق الواضح بين الاقتصاد الإسلامي والرئوي
2. القروض ذات المخاطر ومما تقدم إشارة الى ان مبادئ التمويل الإسلامي المبنية على المشاركة في الأرباح والمخاطر قابلة للتطبيق في الدول الإسلامية واستعمالها وفق الشريعة الإسلامية ولم تكن حكرا على الدول الغربية.

المطلب السادس: محددات ومتطلبات الصناعة المالية الإسلامية

اذ يتم التطرق في هذه الفقرة الى:

أولا: محددات الصناعة المالية الإسلامية

تبقى الأسواق المالية الإسلامية بحاجة الى أسواق ومؤسسات متطورة تبعد وتبتكر الطرق التمويلية حتى تضمن التميز وتحقيق الكفاءة عن طريق إدارة المخاطر والتحوط.

وتشمل محددات الصناعة المالية الإسلامية ما يأتي²:

1. ضرورة استثمار الموارد التمويلية للأوراق في مشاريع ذات خطط واولويات واهداف واضحة في مصلحة المجتمع الإسلامي كافة.
2. ضرورة الالتزام بشرط المشاركة بالأرباح والخسائر وضمن القواعد الشرعية المعمول بها في عقود المضاربة والمشاركة، ويعد هذا الشرط ضروريا لكنه ليس كاف اذ ان الالتزام بهذا المحدد ضرورة إسلامية لا تقبل الجدل³.

¹ محمد كريم قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات الإسلامية، مؤتمر الاقتصاد الإسلامي : الواقع والرهانات المستقبل، الجزائر، 2011، ص15

² زايدي عبد السلام، الهندسة المالية: مدخل لتطوير الصناعة المالية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية، ليبيا، العدد 38، 2008.

³ نوال بو عكازة، مصدر سابق، ص46

3. لا يجب استثمار الموارد النقدية للأوراق المالية الإسلامية في مشروعات تدر عوائد اتفق عليها مقدما، ان لا يعاد دفع الموارد المعبأة عن طريق الأدوات المالية التي أصدرت على أساس التخلي عن شرط الفائدة الى المؤسسات والشركات التي تتعامل بأنظمة الفائدة.

ثانيا: متطلبات الصناعة المالية الإسلامية

لنجاح واستخدام المالية الإسلامية لابد من توفر عناصر ملتزمة بالضوابط الشرعية منها¹:

1. توفير السوق المالية الإسلامية: يجب توفر السوق المالية الإسلامية ودعمها عن طريق القوانين، ويعد هذا شرطا ضروريا لنجاح الصناعة المالية الإسلامية.
2. الشفافية والأمانة في المعاملات المالية: لنجاح الصناعة المالية الإسلامية لابد من وضع تشريعات للمؤسسات المالية للمنافسة التي تفرضها العولمة والتحرر وذلك بالتشجيع على تطوير معايير موحدة للرقابة مع الاخذ بالاهتمام البيئة الاقتصادية والمالية.
3. التدرج في التطبيق: وتعني لابد من التدرج في الصناعة المالية مع وجود مبرر ونية لتطويرها بما يتوافق مع متطلبات الشرع ولابد من التدرج من النظام الرأسمالي التقليدي الى الانموذج الإسلامي وإذا لم يكن التحول بالتدرج سوف يضر بالاقتصاد، لان عملية الانتقال يتعين ان تكون على مراحل ومصاحبة لإصلاحات في المجتمع.
4. تدريب وتأهيل الكوادر المصرفية: بمعنى تأهيل الكوادر علميا وعمليا للعمل في المؤسسات والأسواق المالية الإسلامية بهدف توسيع الاستثمارات والأدوات الإسلامية بغرض تجديد الابتكارات والأدوات.

¹مرغاد لخضر، مصدر سابق، ص 49.

المبحث الثاني

منتجات الصناعة المالية الإسلامية

المطلب الأول: الصكوك الإسلامية (مدخل مفاهيمي)

يناقش هذا المبحث الصكوك الإسلامية من حيث المفهوم والانواع والاهمية وعلى النحو

الآتي:

أولاً: مفهوم الصكوك الإسلامية

الصكوك هي جمع صك ويعني الكتاب الذي يكتب فيه المعاملات وهو فارسي معرب، أصله صك والجمع بين الصاد والكاف تعني تلاقي شيئين بقوة وشدة¹، قال تعالى { فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا }² آية 29. ويطلق لفظة الصك على ما هو مكتوب ويضمن حقا او مالا بمعنى هو ورقة ثبوتية تشهد لحاملها بملكيتها جزءا لمحتويات، وعاء هذه الصكوك من اصول ونقود وديون والتزامات ومنافع وخدمات³.

مفهوم الصكوك الإسلامية هو عبارة عن وثائق مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية اعيان او منافع او خدمات او في موجودات مشروع معين او نشاط استثماري خاص . سميت بصكوك الاستثمار لكي تميزها عن الأسهم والسندات التقليدية⁴.

وقد عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية بأنها حق ملكية لنسبة مئوية شائعة في موجودات عينية او مجموعة مختلطة من الموجودات العينية، وقد تكون الموجودات في مشروع

¹ محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الوراق المالية في تفعيل سوق الوراق المالية دراسة تطبيقية على سوق الوراق المالية الماليزية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013، ص75.
² القرآن الكريم، سورة الذاريات، آية 29.

³ M.NAIT SLIMANI Mouhand « Finance islamique et capital –risque(capital investissement) : perspectives de financement participatif pour la création et le développement des PME » op-cit ,p 59

⁴ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية (AAIOFI;1999)، تم انشاءه بموجب اتفاقية موقعة في الجزائر، وتهدف الهيئة الى تطوير معايير الصناعة المالية الإسلامية والمصرفية الإسلامية، وتتجاوز عضوية الهيئة 155 مؤسسة مالية من أكثر من 40 دولة وتتخذ البحرين مقر لها.

محدد او نشاط استثماري معين وفقا للأحكام الشرعية¹. ونستنتج من السابق ان الصكوك الإسلامية هي أدوات مالية مبتكرة تستخدم كبديل للسندات التقليدية ولها هدف أساسي هو تجنب الفائدة الربوية.

ثانيا: أهمية الصكوك الإسلامية: وتقسم الأهمية على ثلاثة اقسام رئيسة منها

1. أهمية الصكوك بالنسبة للاقتصاد الكلي

- أ. جذب المدخرات: يعد النظام الاقتصادي الإسلامي تعبئة المدخرات من الأهداف الأساسية له واستخدامه لما يحقق اهداف اقتصادية واجتماعية.
- ب. الاستخدام الأمثل للموارد: من نجاح الصناعة المالية الإسلامية هو طريقة الاستخدام الأمثل للموارد من حيث انها ستوجه الى استثمارات لها أثر تنموي في البلدان الإسلامية.
- ج. حل مشكلة المديونية: من المشاكل التي يعاني منها اغلب البلدان سواء كانت ديون خارجية ام داخلية، ولتفادي تلك المشاكل اصدار الصكوك الإسلامية.
- د. تمويل المشاريع الاستثمارية: ان اصدار الصكوك الإسلامية تساعد على تنشيط المشاريع الاستثمارية.
- هـ. الدمج بين أسواق الائتمان وأسواق رأس المال: ان عملية اصدار الصكوك الإسلامية تؤدي الى تنشيط أسواق رأس المال وأسواق الائتمان وتساعد في تطوير الأسواق المحلية والعالمية.
- و. السياسة النقدية: يسمح للبنك المركزي اصدار صكوك إسلامية ضمن الأطر الشرعية لمعالجة المشاكل الاقتصادية سواء التضخم ام الانكماش.
- ز. تنويع مصادر التمويل: من خلال توسيع قاعدة المستثمرين بهدف تجميع رؤوس الأموال وسعيها الى الحصول على أصول جديدة بأجال مختلفة².
- ح. الإفصاح: من خلال الصكوك التي تساعد على الشفافية وتحسين معلومات السوق وتنشيط الأسواق والمؤسسات المالية³.

2. أهمية الصكوك بالنسبة للمستثمرين

- أ. تعطي الصكوك الإسلامية عوائد اعلى من الأوراق المالية الحكومية
- ب. الصكوك الإسلامية بصفة عامة تتميز بتصنيف ائتماني عال نتيجة دعمها بتدفقات مالية

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ماليزيا، أسس 2002، تم تشكيل هذا المجلس كمنظمة لوضع المعايير والتنظيم والرقابة الموجهة للمؤسسات المالية الإسلامية.

² فتح الرحمن علي محمد صالح، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة للحالة السودانية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، 2012، ص5

³ نوال بو عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية والدولية –البحرين، مجلة الباحث، العدد التاسع، 2011، ص254

ج. تقليل التكاليف بسبب قلة الوسطاء والمخاطر
د. توفر الصكوك الإسلامية فرصا استثمارية متنوعة

3. أهمية الصكوك بالنسبة للمؤسسات المالية

أ. التمويل القصير الاجل: ففي حالة عجز السيولة يقوم المصرف ببيع الصكوك وفق معايير معينة واما في حالة السيولة الفائضة عن المشروعات القائمة والمخططة، حيث يقوم المصرف الإسلامي بشراء تلك الصكوك وفق معايير وضوابط معينة¹. وإمكانية تحسين القدرة الائتمانية بحيث يجب ان تكون محفظة الصكوك بصورة مستقلة عن المؤسسة ومن ثم تحقيق التنمية وانتعاش الاقتصاد عن طريق الاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في الربا وهذا يؤدي الى ارتفاع مستوى الوعي الاستثماري². ان عملية اصدار الصكوك للمنشأ المصدرة لا تظهر ضمن رصيد الأصول في الميزانية العمومية لأنها سوف تبيع الأصول الى الشركة المتخصصة ومن ثم تحل محلها ثمنها الذي تدفعه اليها الشركات المتخصصة ومن ثم تنخفض قيمة الاستهلاك وترتفع قيمة الأصول في المنشأة المصدرة لذلك تعد عملية اصدار الصكوك مصدرا تمويليا من خارج الميزانية.

ب. التمويل الطويل والمتوسط الاجل: يمكن للمصارف الإسلامية ان تحقق توازنا لاستثماراتها عن طريق توظيف الأموال المودعة على شكل صكوك استثمارات طويلة الاجل، بهذه الطريقة سوف يخفف عن المصارف الإسلامية تكاليف دراسات الجدوى والترتيبات الأولية للمشروع، ويمكن إعادة التوازن من خلال الاسهام في عمل الصناديق الاستثمارية الإسلامية بتقديم دراسة جدوى او طرح فكرة المشروع او تكوين صندوق والمشاركة فيه وادارته³.

ثالثا: خصائص الصكوك الإسلامية

1. الصناعة المالية الإسلامية تقدم أسلوبا جديدا لإدارة السيولة اذ تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية وكذلك المصارف من ان تدير السيولة بشكل جيد ففي حالة فائض السيولة تشتري صكوكا وان كانت بحاجة للسيولة باعت الصكوك.

¹ Amr- Abou-Zeid, « La gestion des fonds de fonds islamique de capital investissement pour le développement des pays arabes », Université Paris Dauphine, 2008/2009, P230.

² عماري صليحة وسعدان آسيا " الصكوك الإسلامية: تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها" جامعة قالمة، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية" آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، 2013، الجزائر، ص8

³ فتح الرحمن علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، بحث الصيرفة الإسلامية، بيروت، اتحاد المصارف العربية، 2008، ص11

2. ان من يملك الصكوك هو مشارك في موجودات المشروع وبذلك له حق بالرقابة وله حق في الأرباح وله حق رفع دعوى قضائية¹.
3. تساعد الصكوك على تحسين بنية المعلومات في السوق لأنه يتطلب كثيرا من الإجراءات، منها دخول العديد من المؤسسات في عملية الاقتراض مما يوفر كثيرا من المعلومات في السوق.
4. الصكوك الإسلامية وثائق تصدر باسم مالكيها بفئات متساوية القيمة لأثبات حقه فهو يمثل حصة من ملكية أصول ومنافع او خدمات².
5. تعد الصكوك الإسلامية من أفضل الصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ولها القدرة على جذب السيولة لأجل تمويل الاستثمارات الضخمة
6. الصكوك لا تقبل التجزئة أي تملك من قبل شخص واحد فقط ، واذا امتلك شخصان او اكثر الصك عن طريق الإرث فلا بد من اختيار شخص واحد يمثل الصك³.

رابعاً: أنواع الصكوك الإسلامية

تقدم الصكوك الإسلامية أنواعا متعددة من الصكوك الاستثمارية ومنها:

1. صكوك المشاركة

هي عقد يلتزم بها شخصان او أكثر بأن يسهم كل منهما في مشروع معين بتقديم حصة من المال لاستثمارها بهدف الربح، تقوم المؤسسة او المصرف بتقديم مبلغ من المال دفعة واحدة او على دفعات ويعد هذا المبلغ مساهمة المؤسسة او المصرف في المشاركة، كما يقوم الزبون بتقديم مبلغ من المال مثل مساهمته بالمشاركة. وهذا التمويل يقع تحت بند القاعدة الفقهية "الغنم بالغرم"⁴. وتستخدم المصارف الإسلامية اسلوب التمويل بالمشاركة بوصفه اسلوبا فعالا ومتميزا مقارنة بما تقوم به المصارف التقليدية. انها تتمثل بصيغة يتداخل فيها عنصر رأس المال والعمل في استثمار رأس المال مقابل المشاركة في ناتج هذا الاستثمار، اذ ان دور المصرف هنا هو تقديم رأس المال لأصحاب المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية العالية، فضلا عن متابعة ادارة المشروعات وتقديم الاستشارات المالية والفنية⁵.

¹ IIFM Sukuk Report A Comprehensive study of the Global Sukuk Market (3rd Edition), P7.

² نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية، مصدر سابق، ص255

³ أسامة عبد الحليم الجوزية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، ص 30-28

⁴ شوقي بوقرية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011، ص43

⁵ مصطفى سلام عبد الرضا الدفاعي، التقييم المحاسبي لأداء المصارف الإسلامية في ضوء المعايير المحاسبية الشرعية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2013، ص36

انّ المشاركة مشروعة لذلك تستعملها المصارف والمؤسسات الاسلامية تطبيقا لشركة العنان المتفق على جوازها، وتعرف (شركة العنان هي اشترك اثنين او أكثر بماليهما او عمليهما)، وان صيغة المشاركة التي تطبقها المصارف والمؤسسات الاسلامية تتميز بشروط عدة ومنها¹:

- أ. انّ العمل والمال شركة بين المتعاقدين.
- ب. انّ نصيب كل طرف جزء مشاع مما يتحقق من ارباح، وغير مرتبط بمقدار رأس المال.
- ج. اتفاق المتعاقدين مسبقا على نسبة كل منهما من الربح.
- د. يتم تخصيص جزء من الربح للطرف الذي يتولى عملية تشغيل وادارة المشروع، اما ما يتبقى من تلك الارباح فيتم تقسيمه بينهما على مقدار مساهمة كل منهما في رأس مال الشركة، وكذلك الحال في الخسارة.

هـ. ليس للشريك المتعاقد حق الاقراض او التبرع بمال الشركة او الهبة او الاعارة. ويعد التمويل بالمشاركة أكثر قابلية للتطبيق على النشاطات التجارية والانتاجية لأنها من ادوات استثمارية طويلة الاجل والتي تسعى الى تحقيق ارباح عالية عن طريق تمويل مشاريع تنموية ضخمة وتتميز صيغة التمويل بالمشاركة بالبساطة والقابلية على التغيير، فالمصارف والمؤسسات الاسلامية تفضلها لأنها تتمتع بخصائص منها وفق الضوابط الشرعية وتفي بكافة متطلبات العقود الشرعية وذات مخاطرة استثمارية منخفضة لأنها تعتمد على أصول اقتصادية تتميز بإدارة كفؤة وبربحية عالية ويمكن تسيلها بأي لحظة تأخذ هذه الصكوك اشكالا عدة منها²:

أ. صكوك المشاركة الدائمة

وهي وثائق مشاركة تمثل مشروعات او أنشطة في شركات وتعين أحد الشركاء او غيرهم لأدارتها، ويكون مصدر الصكوك هو طالب المشاركة معه في مشروع ما والمكتتبين هم الشركاء في عقد المشاركة³، وهي تشبه كثيرا نظام الأسهم العادي مع إمكانية دخول مصدر الصك الدخول بنسبة معينة في رأس مال المشروع، وكما توجد أنواع من صكوك المشاركة منها مؤقتة ومنتهية بالتمليك⁴.

¹ نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الاسلامية الاسس النظرية واشكاليات التطبيق، الطبعة العربية، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص227

² برودي نعيمه، التصكيك الإسلامي حجر الأساس لقيام سوق للأوراق المالية الإسلامية"جامعة قالملة الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، 2013 بالتعاون بين المدرسة العليا للتجارة والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

³ علي محي الدين علي القره داغي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار البشائر الاسلامية، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، 2009، ص343

⁴ ABDELMALEK Fatima Zahra « La place de la finance islamique dans le financement des petites et moyennes entreprises en Algérie », mémoire de magistère en Sciences Economiques, Option: Finance, P93

ب. صكوك المضاربة:

وهي اداة تمويلية استثمارية اذ تمثل اهمية كبيرة بين ادوات نظام التمويل الإسلامي، تقوم على اتحاد ثلاثة أطراف هم الافراد مودعين الاموال في المصرف للعمل بها كمضاربة ورجال الاعمال يأخذون المال للمضاربة به اما الطرف الثالث وهو الطرف الوسيط بين الافراد ورجال الاعمال (المصرف) وفي هذه الحالة يمثل مضاربا بالنسبة للمودعين وتكون هنا المضاربة من النوع المطلق. اذن نجد صورتين للمضاربة وهي المضاربة المطلقة: وهي غير مقيدة مفتوحة، المصرف لا يقيد العميل بقيود مثل ممارسة المضاربة في نشاط اقتصادي معين، ويترك للعميل حرية التصرف في المضاربة المطلقة اذ يمارس نشاط المضاربة وفقا لإرادته وبدون اي قيود او تدخل من جانب المصرف وهو النوع السائد على انواع المضاربة في المصارف الاسلامية!

والمضاربة المقيدة: وهي المضاربة التي يشترط فيها صاحب المال بعض الشروط لضمان ماله عن طريق تحديد نوع العمل او النشاط الاستثماري للمضارب ومكان وزمان العمل².

وهناك مشاكل وعقبات تواجه عقد المضاربة وهي مسألة الضمان، اذ ان الودائع التي توضع في المصارف الاسلامية لا تنتقل ملكيتها الى المصرف بالإيداع بل تبقى ملك لأصحابها، المصرف امين على هذه الودائع وغير ضامن لها. وقد تكون معرضة للمخاطر ولا يجوز شرعا تحقق الضمان لها من قبل المصرف³. اما انواع صكوك المضاربة⁴ فهي ثلاثة أنواع لصكوك المضاربة منها صكوك المضاربة المسترد بالتدريج (اذ ترد قيمة الصكوك مع الربح في مدة معينة كنسبة من قيمة الصك)، وصكوك المضاربة المستردة في آخر المشروع (ترد قيمة الصكوك بالإضافة الى الأرباح او الخسائر في اخر المشروع ان وجدت، وأخيرا صكوك المضاربة المنتهية بالتمليك (يتم رد قيمة الصك من خلال التعويض عنها بجزء من المشروع)

ج. صكوك الوكالة بالاستثمار:

وهي وثائق مشاركة تمثل مشروعات او أنشطة تعمل على أساس الوكالة بالاستثمار، ويملك صاحب الصك ما تمثله من موجودات، ويستحقون ربح المشاركة ان وجدت اما الوكيل يحصل على نسبة من الربح او مبلغا محددًا سواء كانت هناك أرباح ام لم يكن.

¹ محمد محمود المكاوي، البنوك الاسلامية (النشأة بالتمويل - التطوير)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 80
² اركان بدران صير، الصيرفة الاسلامية في ظل الازمة المالية العالمية لعام 2008، رسالة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص

31

³ محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية (احكامها ومبادئها وتطبيقاتها)، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، ص22
⁴ عادل بن عبد الرحمن بن احمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الاسلامية في البنوك السعودية، اطروحة الدكتوراه، السعودية، 2005،

ص3-6

2. صكوك البيوع

أ. صكوك المرابحة:

يعد بيع المرابحة أداة تمويل على المدى القصير ويقوم المصرف بتوظيف فائض السيولة الموجودة لديها، إذ تستخدم في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية، كما يمكن تطبيقه على مختلف الأنشطة والقطاعات سواء كان ذلك خاصًا بالأفراد أم بالمؤسسات. وان المرابحة مشتقة من الربح وهو الزيادة والنمو، اصطلاحًا يعني بيع المرابحة هو بيع الشيء بثمنه مضافا إليه زيادة معينة وهو من بين بيوع الأمانة بحيث تنقسم بيوع الأمانة على ثلاثة أقسام منها بيع المرابحة، وبيع التولية وهي بيع السلعة بنفس ثمن شرائها، وبيع الوضعية وهي بيع السلعة بثمن اقل من ثمن شرائها، وبيوع أمانة يشترط فيها معرفة الثمن الأصلي للسلعة. إذ تعدّ عقود الشرعية التي تعامل الناس بها، ويكون العقد بين طرفين وتسمى بالمرابحة البسيطة وهذه الصورة نادرة ما تنطبق في المصرف الاسلامي لأنها تفترض ان السلعة بحوزة المصرف قبل ان يطلبها العميل اي ان المصرف يمتن الامتلاك بقصد البيع والربح، اذ ان المرابحة البسيطة هي عبارة عن صفقة بيع تبدأ بالقبول من جهة البائع وغالبا ما يكون الثمن نقدا وهذه البيوع جائزة شرعا¹

ب. صكوك السلم:

هي وثائق متساوية القيمة اذ يتم إصدارها لجمع رأس مال السلم، سلعة السلم تكون مملوكة لحامل الصك ويكون حق حامل الصك مؤجلا الى حين استلام السلع وبيعها، وتعد صكوك السلم من ضمن الديون العينية لأنها تثبت بالذمة ولا تزال في ذمة البائع ذلك لان صكوك السلم تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل والسلعة مؤجلة التسليم².

ج. صكوك الاستصناع:

هو عبارة عن صك (وثائق) متساوية القيمة اذ يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في صناعة سلعة معينة، تصبح السلعة المصنوع ملكا لصاحب الصك ومصدرها الصانع والمكاتبون هم المشترون، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع، وينطبق الاستصناع على تشييد المباني وبناء السفن والطائرات والجسور ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وغيرها³.

¹ عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات /المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، سوريا، 2009، ص68

² عادل عبد الرحمن بن احمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، مصدر سابق، ص38-39

³ منذر عبد الهادي رجب زيتون، تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الاجارة المنتهية بالتمليك) في البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير إدارة اعمال، الأردن، 2010، ص45

تحدد مواصفات المشروع وتكاليف انشائه وثمان بيعة وطرق الدفع، ويستحق مالك الصك ثمن بيع المشروع واطافة اليه هامش الربح، وتحدد آجال الصكوك بمدة التصنيع، ولتصبح السلعة المباعة استصناعا وقبض الثمن، تمثل اذن صكوك الاستصناع بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمان معجل¹.

3. صكوك المنافع

تقسم صكوك الاجارة الى:

أ. صكوك الاجارة:

وهو عقد يقوم بموجبه المصرف بتأجير معدات الى العميل بأجر متفق عليه وفي نهاية الايجار يقوم العميل بشراء المعدات بسعر متفق عليه مع المصرف، الاجر مدفوع يكون جزءا من السعر. تحتوي على نسبة من المخاطر بسبب احتفاظ مالك المعدات المؤجرة ببعض العوائد المرتبطة بالملكية المؤجرة². هناك اليات لتطبيق عقد الاجارة في المصارف والمؤسسات الإسلامية منها تقديم العميل للمصرف بطلب استئجار أصل معين وبعد ذلك يقوم المصرف او المؤسسة بدراسة هذا الطلب في ضوء معايير التمويل ومن ثم يقوم المصرف بشراء هذا الاصل ودفع ثمنه نقدا. يقوم البنك بأبرام عقد اجارة يتضمن تأجير هذا الاصل مقابل ثمن محدد يقسم على اقساط شهرية او دورية متفق عليها³.

ما يميز صكوك الاجارة خضوعها لعوامل السوق اي تتأثر قيمتها السوقية بعوامل العرض والطلب⁴. وتتمتع صكوك الاجارة بمرونة عالية سواء من حيث تمويلها للمشاريع او من الجهات المستفيدة من هذا التمويل، او من كونها واسطة مالية، وتتمتع بدرجة عالية من الاستقرار في السعر والثبات في العائد⁵

ب. صكوك المزارعة:

هي وثائق متساوية القيمة (عقد استثمار) ارض زراعية بين صاحب الارض واخر يعمل على استثمارها شرط ان يكون المحصول مشتركا بينهما بالحصص التي يتفقان عليها. وهناك شروط عديدة للمزارعة منها صلاحية الارض، وكذلك معرفة البذور من حيث الجنس والنوع والصفة،

¹ سعد بن تركي الختلان، فقه المعاملات المالية المعاصرة، دار الصميعة للنشر والتوزيع، السعودية، الرياض، 2012، ص139

² مدحت كاظم القرشي وميسون عبد الغني عبد الكريم، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الازمة المالية العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثاني والثلاثون، 2012، ص 49

³ ابراهيم جاسم جبار الياسري، اشكاليات تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009

⁴ منذر فحف، سندات الاجارة والاعيان المؤجرة، الطبعة الثانية، البنك الإسلامي، للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2000، ص 37

⁵ محمد مبارك البصمان، صكوك الاجارة، دراسة قانونية مقارنة بالشرعية الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2011، ص28

وايضا معرفة من عليه البذر هل على صاحب الارض ام على العامل وتحديد حصة لكل طرف من الناتج¹.

ج. صكوك المساقاة:

هي وثائق متساوية القيمة او عقد يراد منه اصلاح الشجر وهو دفع الشجر الى من يعتني بها ويحافظ عليها بالتلقيح والتنظيف والري والحراسة بشرط ان يتم تقسيم ثمر الشجر بين العامل وصاحب الشجر بحصص متفق عليها بمعنى تكون حصة لحامل الصك من المحصول المتعاقد عليه. اما شروط المساقاة ان يكون للشجر المدفوع للعامل ثمرة تزيد بالعمل وكذلك تسليم الارض التي عليها الشجر للتعامل فيها وان يكون الخارج من الثمر للمتعاقدين².

4. الصكوك الاجتماعية

وتقسم على قسمين وهدفها واحد هو تحقيق الأغراض الاجتماعية والتكافلية لأجل التوزيع عادل، وهي:

أ. صكوك القرض الحسن:

تستخدم هذه الصكوك في الانفاق على الخير والبر وتصدر من أي جهة كانت، لا تعود بعائد مادي على مصدرها ولكن العائد الأكبر هو جزاؤه في الآخرة عند الله عز وجل. وتستطيع الحكومة أيضا من تصديرها لسد العجز الذي يحدث في الموازنة.

ب. صكوك وقفية:

هي وثائق متساوية القيمة تنتج من تجزئة المال لإنشاء وقف جديد، ويتم استدعاء المحسنون للاكتتاب ويحدد المحسن مقدار المال الذي يتبرع به فيما يسمى وجوه البر كالمساجد والمستشفيات³.

المطلب الثاني: المنتجات المالية المستحدثة

وتتكون المنتجات المالية المستحدثة من المشتقات المالية الإسلامية، المنتجات التمويلية والمنتجات المالية المركبة، وسيتم التطرق الى كل منها وعلى النحو الآتي:

أولاً: المشتقات المالية الإسلامية

¹ عادل بن عبد الرحمن بن احمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، مصدر سابق، ص35

² برودي نعميه، التصكيك الإسلامي حجر الأساس لقيام سوق الأوراق المالية الإسلامية، مصدر سابق، ص6

³ مفتاح صالح ورحال فاطمة، واقع الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول المنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الجزائر، 2014، ص9

تستخدم لتحقيق اهداف الصناعة المالية الإسلامية مثل (إدارة المخاطر والتحوط والمراجعة وإدارة الأصول والمضاربة) من اجل التقليل من المخاطر، ولا بد من إيجاد بدائل للمشتقات المالية من اجل إدارة المخاطر وتتوافق مع الشريعة الإسلامية. وتتمثل المشتقات المالية بالأنواع التالية وهي:

1. تكييف الخيارات في إطار بيع العربون : تكييف الخيارات في إطار بيع العربون مع خيار الشراء فعند التعاقد يدخل الشخص بعقد البيع او الاستصناع او الاجارة ويشترط لنفسه حق الفسخ بأراداته ضمن مدة معلومة، ومن ثم تتيح الفرصة للتحوط والحصول على ربح من السلعة، وللشخص حق الخيار لطرف آخر خلال مدة العقد دون ان يكون هنالك اقتران بالربح لان ذلك يسقط الخيار ويمكن قياس حكم عقود خيار الشراء على حكم العربون¹، وحكم خيار البيع وحكم خيار الالتزام او الكفالة او الضمان وهذا ينسجم مع تحقيق المقاصد الشرعية المتمثلة في دفع الضرر والحرر².

2. المستقبلات في إطار عقود الاستصناع: المستقبلات من بين العقود التي يتم فيها تسليم البديلين في وقت لاحق العقود بالتسويات النقدية، وإذا كان هذا مشروط بالعقد فيعد من قبيل القمار الظاهر، بمعنى إذا التسوية غير مشروطة الامر الذي يحقق منافع لطرف على حساب الطرف الاخر. ويمكن تكييف عقود المستقبلات في إطار عقد الاستصناع وهو عقد مع صانع على عمل شيء بالذمة بحيث يكون الشيء المصنوع ومادته من الصانع ويكون المعقود عليه هو العمل فقط³.

3. العقود الآجلة في إطار عقد السلم: ولقد كيفت على أساس ان عقد السلم الذي يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بثمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة في الذمة الى اجل معلوم على ان لا يكون كلا البديلين مؤجلين. هنالك تشابه بين العقود الآجلة وبين عقود السلم يوجد عقد بيع متفق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين على ان تباع بثمن معلوم وتأجيل فيه تسليم السلعة بالذمة في اجل معلوم⁴.

ثانياً: المنتجات التمويلية:

وتشمل المنتجات التمويلية على (التورق، شهادات الإيداع القابلة للتداول، الاجارة الموصوفة في الذمة)، وتقوم المنتجات التمويلية على المشاركة او البيوع او الاجارة، فالتورق

¹ عبد الستار أبو غدة، ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي (العربون-السلم-تداول الديون)، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، 2009، ص7

² حده رايس وزكية بوسته، التنظير الشرعي لمنتجات الهندسة المالية –الخيارات المالية، مصدر سابق، ص16

³ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مستقبلات مقترحة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مجلة الملك عبد العزيز م 15، 2003، ص29

⁴ كمال توفيق خطاب "نحو سوق مالية إسلامية" المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005،

هو تملك أصول بئمن مؤجل ثم البيع بئمن حال ، والتورق نسبة الى الورق وسمي بذلك لان المشتري الذي يشتري السلعة لا يقصد السلعة انما يقصد الورق والفضة أي غايته النقود لا السلعة¹. وتتبع عملية التوريق الإسلامي طرق منها تحويل الديون الى اسهم واسهم يمتلكها الدائنون تمثل حصة من الموجودات، ويمكن لأصحاب الشركات استبدال السلع بالديون التي في ذمة المؤسسة ولتحقق فائدة منها سقوط الالتزام في ذمتها والتخلص من المخزون السلعي². تصدر شهادات الإيداع القابلة للتداول من قبل المصارف في مقابل الودائع الاستثمارية المودعة لديها، اذ تقوم على أساس ان حاملها رب المال والمصرف مضاربا بها³. وتتمتع بمزايا منها تعطي الحق لحاملها في الحصول على الربح قبل تاريخ استحقاق الورقة المالية بنسب متفق عليها، وتوفير مصدر تمويل طويل الاجل في المؤسسات المالية⁴. وأخيرا الاجارة الموصوفة في الذمة هي عقود يلتزم فيها المؤجر بتقديم منفعة يتم وصفها بالسلم سواء كانت محلها منفعة عين ام منفعة شخص، ومن ضمن شروطها ان يكون المؤجر هو مالك المنفعة عند العقد بل تمتلك في المستقبل⁵

ثالثا: المنتجات المالية المركبة

تعرف العقود المالية المركبة (العقد المالي المركب) هو عقد واحد يحقق بمفرده ما تحققه عقود كثيرة من أغراض وتشمل العقود المجتمعة، العقود المتقابلة والعقود المتجانسة ووضعت هذه العقود لتحقيق مصالح كل الاطراف⁶. يتم تطبيق العقود المالية المركبة في مجالات التمويل والاستثمار بعدة أساليب أساليب منها:

1. الاستصناع الموازي إذا لم يشترط المستصنع على الصانع ان يصنع بنفسه فيحقق للصانع ان ينشئ عقد استصناع مره ثانية ويشترط تنفيذ التزامه في العقد الأول⁷

¹ سامر مظهر قنطججي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النهضة للطباعة، سوريا، 2008، ص 259

² عياش فداد، البيع على الصفة للعين الغائبة وما يثبت في الذمة، مع الإشارة الى التطبيقات المعاصرة في المعاملات المالية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، البحث 56، الطبعة الأولى، 2000، ص 133-134

³ أشرف محمد دوابه، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الاجل في المصارف الإسلامية، دار السلام للنشر والطباعة، مصر القاهرة، 2006، 153

⁴ حيدر يونس كاظم الموسوي، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية الأردن والسعودية حالة تطبيقية للمدة من 1990-2007، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009، ص 32

⁵ سامي السويلم، منتجات صكوك الاجارة، بحث مقدم الى مجلة اسر للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، 2010، ص 93

⁶ عبد الله بن محمد عبد الله العمراني، العقود المالية المركبة، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، 2006، ص 52

⁷ موسى عمر مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية الاكاديمية العربية، 2008، ص 83.

2. عقد السلم الموازي وتكون صيغته نفس صيغة عقد السلم اذ ان البنك يعتمد بعد إتمام عقد بيع السلم الأول الى تنفيذ عقد سلم موازي يكون فيه العميل هو المشتري والبنك هو البائع وتكون بضاعة السلم بمواصفات البضاعة في السلم الأول.
3. بيع المرابحة للأمر بالشراء (المرابحة المركبة) اذ يقوم العميل بتقديم طلب الشراء بعد ان يحدد مواصفات السلعة ثم يقوم التاجر الذي يخصص جزءا من مبيعاته لتكون بالتقسيم بفتح حساب لدى المصرف الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، ويقوم كذلك المصرف بإيداع مبلغ مماثل كحصة المصرف في حساب المشارك¹
4. المؤشرات الإسلامية ومثال على ذلك مؤشر داو جونز لأسواق المال الإسلامية ويعطي هذا المؤشر لأسواق المال مثلا مهما ورائعا للصناعة المالية والهندسة المالية الإسلامية، وقدمت الهندسة المالية مؤشرات تسير على خطى الأسهم الخاضعة للشريعة الإسلامية ويخدم قطاعات في أسواق الأوراق المالية، ويجذب هذا المؤشر جزءا من الأموال العربية المستثمرة بالخارج، لتستثمر داخل المناطق العربية في العديد من الشركات التي تندرج ضمن هذا المؤشر، وأيضا له ميزة الاستثمار المالي عبر مواقع الانترنت، وهو حل امثل للمؤسسات المالية والبنوك الإسلامية²

¹ عبد الله بن محمد عبد الله العمراني، العقود المالية المركبة مصدر سابق، ص 261

² (IFSBI) slamique Financial Services Board « Islamique Financial Services Industry; Stability report 2013, P117

المبحث الثالث

تمويل التنمية الاقتصادية (مدخل مفاهيمي)

المطلب الاول: التمويل (المفهوم، الوظائف، الحاجة الى التمويل، فجواته)

أولاً: مفهوم التمويل

يعرف التمويل بأنه " هو مختلف الطرق التي تحصل بها المؤسسات على ما تحتاج اليه من أموال لقيامها وازدهار نشاطها ".¹

ويمكن تعريفه على انه " توفير الأموال والسيولة اللازمة من المصادر المختلفة لتمويل الاستثمار في الأصول كالمخزون والآلات والأراضي والمباني والعمال وغيرها من الأصول المختلفة ".²

التمويل يعرف " هو كافة الاعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقد واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقد المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه والمخاطرة به واتجاهات السوق المالي "³

ويعرف أيضا على انه " هو البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المنشأة ".⁴

عن طريق التعاريف السابقة يمكن تعريف التمويل تعريفا شاملا بأنه "مجموعة من الأساليب والوسائل التي يمكن للدولة او أي مؤسسة للحصول على أموال كافية لتغطية الاحتياجات المالية وإمكانية استغلال الأموال استغلال أمثل".

ثانياً: وظائف التمويل

تتطلب دائما لنجاح الدولة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفرادها سياسات اقتصادية تنموية ناجحة، لا بد من وجود خطط مدروسة في تحقيق المشاريع التنموية وبحسب احتياج وقدرة البلد، ان أي مشروع مهما تنوعت اتجاهاته فانه يحتاج الى تمويل لكي ينمو المشروع اذ يعد التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع. ان للتمويل دورا في تحقيق سياسة البلد التنموية وذلك عن طريق طرق منها:

¹ قرقور سهام وحناشي سلمى، مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة ومتغيراتها، رسالة ماجستير ، الجزائر، 2013، ص21

² شاكر القزويني، اقتصاد البنوك، محاضرات جامعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2000، ص 365

³ محمد عثمان إسماعيل، التمويل والإدارة المالية في منظمة الاعمال، دار النهضة العربية، مصر القاهرة، 1995، ص 313

⁴ هيثم محمد الزغبى ، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار الفكر ، الأردن، 2001، ص277

1. تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضع المعيشي لهم، إذ يعد التمويل عصب الدولة والمؤسسات الاستثمارية وهو المحرك لجميع الوظائف والاعمال، وبدون التمويل تبقى الخطط على الورق دون تنفيذ، فللتمويل دور في بناء المؤسسات الاقتصادية فيوفر التمويل الأموال اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج، وان نقصه يؤدي الى تأخير المشاريع ومن ثم ضياع الكثير من الفرص المتاحة واختلالات في ميزان المدفوعات عن طريق انخفاض الإيرادات. ومن ثم الاختيار السليم لمصادر التمويل بأقل كلفة واقل مخاطر وعند اتخاذ القرار الاستثماري المثالي يعطي عائدا مناسب للأموال المستثمرة.¹
2. توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها توفير وظائف جديدة تقضي على البطالة، وتحقيق اهداف الدولة ومن ضمنها تحقيق التنمية الاقتصادية.²
3. دور التمويل الفعال للمؤسسات غير المالية والدولة والافراد، فالمؤسسات تحتاج لانطلاق وتوسيع المشروع وتجديد تجهيزات المشروع من يد عاملة ومواد أولية.... الخ، اما الدولة فتححتاج التمويل لاستخدامه في الموازنة العامة نسبه عجز في الموازنة وتقديم اعانات لبعض الصناديق للدعم الاجتماعي، واخير تحتاج الافراد للتمويل للرغبة في مواكبة نمط استهلاك جديد وكذلك الرغبة في الاستثمارات العقارية للحصول على الملكية.³

ثالثا: الحاجة الى التمويل

1. **الهدف الأول:** مبررات اللجوء الى التمويل الخارجي
تلجأ بعض الدول لاسيما الدول النامية للتمويل الخارجي لحل مشكلة نقص رأس المال والتي يسهم في احداثها أنواع ثلاثة من العجز:
أ. وجود عجز في المدخرات بحيث تكون توجهات الافراد نحو الاستهلاك التفاخري ومن ثم عدم توفير موارد كافية لغرض الاستثمار المخطط له. وهذا العجز يسمى بفجوة الموارد المحلية، إذ يجمع العجز الحاصل بالمدخرات المحلية عجز بالادخار الكلي ومن ثم في مواجهته لحجم الاستثمار لتحقيق معدل النمو المستهدف، ويقاس هذا العجز بالفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية وبين المدخرات الوطنية التي يمكن تحقيقها خلال مدة زمنية معينة.⁴ وتوجد علاقة بين مستوى الادخارات المحلية وبين مستوى التمويل الخارجي

¹ فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص216

² محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 568

³ احمد فشتيت، حركة التمويل وأثرها في المؤسسة، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بحي فارس المدينة، 2003، ص6

⁴ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص165

فعندما يكون مستوى الادخار المحلي قليلا قياسا بمستوى الاستثمار كلما ارتفعت الحاجة الى التمويل الخارجي والعكس بالعكس.

ب. وجود عجز في المدخرات فعندما ينخفض معدل الميل للادخار ويكون غير قادر على توفير أموال لتمويل الاستثمار.

ج. تظهر قيمة التوجه الى التمويل الخارجي بسبب الموارد المحلية غير الملائمة لإنتاج سلع رأس المال المطلوبة من أجل النمو.¹

2. **الهدف الثاني:** العلاقة بين التمويل والتنمية الاقتصادي تحتاج البلدان الى تحقيق تسريع معدلات نموها مهما كان مستوى تطورها، الا انها سوف تصطدم بكثير من العقبات الاقتصادية والاجتماعية، ويعد عجز المدخرات المحلية عن تمويل خطط التنمية من اهم العقبات التي تواجهه البلدان، حيث تعاني هذه البلدان من ضآلة المدخرات المحلية ومن ثم عدم كفايتها لتمويل عمليات التنمية.

ولابد من توضيح مفهوم تمويل التنمية بالمعنى الحقيقي "هو توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية والموارد الحقيقية تلك السلع والموارد والخدمات اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية او تكوين رؤوس الأموال الجديدة"، اما تمويل التنمية بالمعنى النقدي فيقصد به "المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد النقدية او مصادر الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية". ترتبط أهمية التمويل بأهمية تكوين الطاقات الإنتاجية في تمويل الزيادة في الناتج القومي كهدف أساسي للتنمية، ولا تقتصر الطاقات الإنتاجية على المعدات والآلات والتجهيزات بل تشمل تكوين الخبرات والمهارات البشرية وإصلاح الأراضي.....الخ.² ويتم الحصول على هذه الموارد من مصدرين أساسيين هما:

المصدر الأول: المدخرات المحلية وتشمل الادخار العائلي والحكومي والتمويل التضخمي وفائض

قطاع الاعمال.

المصدر الثاني: المدخرات الخارجية تتمثل برؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة للدول على اختلاف

أنواعها، وتشمل المنح والمساعدات الخارجية والقروض الخارجية والاستثمار الأجنبي بنوعيه. يركز معظم الاقتصاديين على ضرورة توفير الموارد اللازمة لتمويل التنمية من مصادر محلية مع عدم

¹ كواحه يمينه، تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (1980-2000)، رسالة ماجستير، جامعة قلمة، 2004، ص7-8.

² محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص541

الاستغناء عن التمويل الأجنبي ، مادامت الحاجة للموارد والمدخرات الخارجية جاءت نتيجة قصور الموارد المحلية عن تحويل معدلات عالية للاستثمارات.¹

رابعاً: فجوتي التمويل

هناك فجوتان اساسيتان هما²:

1. الفجوة الداخلية: تتمثل فجوة التمويل بالفرق بين الاستثمارات والادخارات، أي عجز الادخارات المحلية عن توفير التمويل اللازم للاستثمارات وذلك بسبب محدودية الادخار وعدم توجيه المدخرات نحو تمويل الاستثمارات.

وتنشأ فجوة التمويل نتيجة أسباب عدة منها الحاجة لإقامة المشروعات الإنتاجية ومشروعات البنى التحتية، وتنشأ الفجوة نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يؤدي الى استنفاد الدخل نتيجة الزيادة بالاستهلاك ومن ثم انخفاض الادخار ومن ثم الاستثمار، ونتيجة التوسع السكاني أدت الى الحاجة الى التوسع في الخدمات، ولذلك تنشأ فجوة التمويل المحلية، ان نسب الادخارات في الدول منخفضة الدخل لا تحقق الا قدر منخفض من الاستثمار وأنها تعجز عن تحقيق الاستثمار الإنتاجي الذي تحتاجه لتحقيق تطويرها وهذا ما يسمى بفجوة التمويل الداخلية او المحلية.

2. فجوة التمويل الخارجية: تتمثل هذه الفجوة في معظم الدول لاسيما الدول النامية، نلاحظ الفرق بين الصادرات والاستيرادات، أي عجز مجموع الصادرات عن توفير متطلبات الاستيراد بحكم ان القدرة على التصدير نظرا لحاجة الاستيراد للنقد الأجنبي والذي يتم الحصول عليه من الصادرات.

وترتبط هذه الفجوة بالعديد من الأسباب منها الحاجة الواسعة للاستيراد واللازمة لإقامة مشاريع إنتاجية او استيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل المشروعات، وكذلك تنشأ هذه الفجوة نتيجة الحاجة لاستيراد السلع الاستهلاكية في ظل الزيادة السكانية المرتفعة، وأخيرا الحاجة للتوسع في الخدمات بأشكالها المختلفة.³

خامساً: مصادر تمويل التنمية التقليدية

تقسم مصادر تمويل التنمية الى:

¹ فؤاد محمد شبل، السياسات الاقتصادية الدولية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1995، ص260
² فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص19-21.
³ فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية مصدر سابق، ص19-21.

1. مصادر التمويل الداخلية

تعد المصادر الداخلية من اهم المصادر التي يجب الاعتماد عليها من قبل الدولة في عمليات التمويل، تسعى الدول لاستخدام المدخرات استخداما امثلا وذلك كون النفقات الخارجية للموارد قد لا تكون ثابتة ومؤكدة، ويصعب التحكم فيها ولا تخضع لاهتمامات مختلفة. وتشمل المصادر الداخلية للتمويل كل الموارد الحقيقية (الطبيعية والمالية) الموجودة داخل الاقتصاد المحلي سواء كانت مستغلة ام غير مستغلة. المصادر الداخلية تشمل:

أ. مدخرات القطاع العائلي وفائض رجال العمال

الادخار العائلي: يمثل الادخار العائلي الفرق بين الدخل المتاح وهو الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الانفاق على الاستهلاك بأوجهه المختلفة، بمعنى هو الجزء من الدخل الذي لم ينفق في مجال الاستهلاك، ويتكون هذا القطاع من العائلات والجمعيات التعاونية الخيرية والتنظيمات الاجتماعية التي لا تسعى لتحقيق الأرباح وتمثل الجانب الاستهلاكي من النشاط الاقتصادي. تختلف الدول المتقدمة عن النامية بنسبة الادخار، ففي الدول المتقدمة نجد ان أصحاب المداخيل المرتفعة تميل الى الادخار، اما الدول النامية نجد ان السبب الرئيس لانخفاض مستوى الادخار هو انخفاض الدخل المتاح وكذلك ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، بالمقابل انخفاض المدخرات العائلية نتيجة لانخفاض متوسط دخل الفرد، فالحاجات الأساسية لأفراد الدول النامية تستحوذ على نسب كبيرة للدخل الفردي على عكس الدول المتقدمة، فضلا عن انخفاض مستوى الدخل فان هنالك عاملا مباشرا يؤثر على مستوى الادخار وهو نمط توزيع الدخل فنجد في الدول النامية ان الجزء الأكبر يذهب الى الطبقة ذات الدخل المرتفع التي تتميز بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك وانخفاض ادخارهم اما النسبة القليلة المتبقية من الدخل تذهب لبقية المجتمع.¹ وتميل أصحاب الدخول المرتفعة في الدول النامية التوجه نحو الاستهلاك التفاخري، وتعاني هذه الدول من تهريب رؤوس الأموال الى الخارج، ويتولد أيضا الدخل القومي من الزراعة وتعاني اغلب هذه الطبقات من انخفاض الوعي الادخاري وتفضل الاكتناز لأسباب منها العادات والتقاليد وضعف الجهاز المصرفي، هنالك عوامل عدة تحدد الادخار العائلي منها مستوى الدخل وكيفية توزيعه ومدى الاستقرار السياسي، مدى الانتظام في الحصول على الدخل وتكوين جهاز مصرفي كفوء وأخيرا التقلبات المنتظرة في أسعار السلع والخدمات.²

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص190

² عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، 2002، ص42.

اما فائض رجال الاعمال: يقصد به فائض مشاريع تلك المدخرات التي تتأتى من الأرباح المحتجزة وغير محمولة الى ميزانية الدولة وذلك لان الأرباح المحمولة الى الميزانية تدخل ضمن الإيرادات الدولة، الأرباح تتحدد في قطاع الاعمال بأسعار المنتجات والى جانب ذلك الكفاءة الإنتاجية، وأيضا مكانه قطاع الاعمال داخل الاقتصاد الوطني حيث ترتفع الأرباح كلما كبر دور هذا القطاع في النشاط الاقتصادي¹. وتقسّم المدخرات ضمن هذا القطاع على قسمين تشمل:

القسم الأول: مدخرات خاصة. تتمثل بجزء الأرباح غير الموزع على مالكي رؤوس الأموال في تلك المشروعات بعد خصم اهتلاك الأصول الثابتة. اذ ان الدخل الصافي لقطاع الاعمال الخاص يتمثل بالفرق بين إيرادات المشروع الكلية وبين اتفاقاته، ويضم هذا القسم قطاع اعمال غير منظم ويشمل المؤسسات الصغيرة والصناعة الصغيرة والمتوسطة والمحلات التجارية الصغيرة. اما المنظم فيشمل المؤسسات الصناعية والشركات التجارية الكبيرة².

القسم الثاني: مدخرات عامة. تتمثل في أرباح المشروعات المملوكة من قبل القطاع العام، الذي هو عبارة عن الفرق بين قيمة وتكاليف السلع النهائية، ويتوقف حجم هذه المدخرات على حجم الفائض ومدى كفاءة ادارته وعلى سياسة الأسعار التي تحدد اثمان هذه السلع، كذلك يتوقف على حجم الإنتاج وحجم النفقات. ويتوقف حجم هذه المدخرات على الكفاءة الإنتاجية لجملة المشاريع ومكانه هذا القطاع في الاقتصاد الكلي³.

ب. التمويل بالعجز

يحدث عن طريق نقل جزء من ثروة المستهلكين في صورة أسعار مرتفعة الى المنتجين بشكل أرباح عالية، وتعد الأرباح حافزا على توسيع الإنتاج واستثمار الأرباح نتيجة لضخامة رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية. وتستخدم الدول النامية التمويل التضخمي (عجز الميزانية العامة) أي احداث فجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ومن ثم تضطر الى الاقتراض لسد هذه الفجوة اما من الجمهور او البنك المركزي او من الخارج⁴.

اللجوء الى التضخم أحد المصادر الرئيسية التي تلجأ اليها الدولة لتحول الموارد الحالية الى استثمارات موسعة وزيادة أرباح، ويختلف التمويل التضخمي من دولة لدولة أخرى فمنها ما يقصد بالتمويل التضخمي العجز في الميزانية العامة كالولايات المتحدة الامريكية اذ يتم تغطية

¹ عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، لبنان، 2009، ص 454

² صبحي تادريس قريصه، مذكرات التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص121

³ محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 344

⁴ صبحي تادريس قريصه، مصدر سابق، ص129

هذا العجز بمصادر متنوعة، اما البعض الاخر كالهند ترى ان الدولة حين تلجأ الى العجز في الميزانية رغم تغطية هذا العجز عن طريق الاقتراض الداخلي فلا تعده تمويلا داخليا على اساس ان التمويل من الجمهور من ادخار حقيقي.¹ التمويل التضخمي يوفر للدولة وسائل مالية تمكنها من الحصول على موارد استثنائية لأنه يسبب زيادة القوة الشرائية للدولة، ومن ثم ترتفع قدرتها على تمويل استخداماتها عن طريق دفع مكافآت اعلى وهذا قد يؤدي الى زيادة حجم النقود خاصة إذا بقي حجم الموارد كما هو داخل النظام الاقتصادي ومن ثم تأثيره على المستوى العام للأسعار الذي بدوره سوف يرتفع، وله تأثير على الافراد والمشروعات الذين لم ترتفع قوتهم الشرائية سيفقدون جزء من السلع والخدمات لإصحاب الدخل التي زادت ومن ثم تزداد قوتهم الشرائية.

هناك من يؤيد ويفضل التمويل التضخمي على المدى القصير والمتوسط لكونه سهل الإدارة ولا يتطلب جهازا اداريا كفؤا لتنفيذه وكذلك يؤدي الى تحقيق معدل استثمار مستهدف الذي لا يمكن تحقيقه مع مصادر أخرى، اما التمويل التضخمي على المدى الطويل فقد يؤدي الى حدوث مشاكل ونتائج غير مرغوب بها تتعدى رفع معدل التراكم الرأسمالي.² بالمقابل ان المعارضين للتمويل التضخمي فيرونه لا يؤدي الى الاستقرار النقدي وذلك بسبب ان عملية تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق التمويل التضخمي لأنه يهمل مبادئ التحليل الاقتصادي وينتج عنها تخفيض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، له تأثير على رغبة المستثمرين واضعاف ثقتهم بالاقتصاد مما يؤدي الى زيادة الاستهلاك والابتعاد عن الادخار هذا يؤدي الى انخفاض رصيد العملة الأجنبية في البلد ومن ثم حدوث اختلال في التوازن بين الطبقاتالخ. اذن للتمويل التضخمي اثار كبيرة فهو يؤدي الى تقليل الاستثمارات من خلال تخفيض الادخار الاختياري واختلال في التوازن الخارجي.

يبقى التمويل التضخمي مصدرا لتمويل الدولة يمكنها اللجوء اليه في أي وقت بشكل محدود، وضرورة استخدام وسائل الرقابة المناسبة على كل من الاستثمار والاستهلاك وعدم اللجوء الى ارتفاع التضخمي بالأسعار واعتماد زيادة كميات النقود وفق زيادة الإنتاج الوطني الحقيقي. نجاح الدولة في التحكم بالتمويل التضخمي عن طريق الجهاز الضريبي وعن طريق استيعاب الزيادة في الدخل وفرض ضرائب عليها ومن ثم الإيرادات الناتجة من هذه الأرباح يذهب الى

¹ محمود يونس، اقتصاديات التنمية، دار النهضة العربية، مصر، 1999، ص164

² مدحت القرشي، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الازمة المالية العالمية، مصدر سابق، ص194

الحكومة، وأخيرا تستخدمها الحكومة في مجالات استثمارية عديدة ومتنوعة تعود بالنفع على الطاقة الإنتاجية وزيادتها.¹

ج. الادخار (الحكومي والجماعي)

الادخار الحكومي هو الفرق بين النفقات والإيرادات العامة وتتمثل الإيرادات العامة بجميع المصادر والموارد التي تحصل عليها الدولة من ضرائب ورسوم وقروض وهبات، اما النفقات العامة فهي إنفاق الدولة على الخدمات العامة في كثير من المجالات منها التعليم والامن والصحة...الخ.²

اما الادخار الجماعي فهو ادخارات تستقطع من بعض الأشخاص بطريقة اجبارية اذ تطبق عن طريق فرض قوانين معينة مثل قانون ارسدة صناديق التأمينات الاجتماعية كما في الدول النامية الذي يعد قانونا مهما لتقليل ارتفاع الأسعار.

د. حصيلة التجارة الخارجية

حصيلة التجارة الخارجية تعد من المصادر الداخلية للتمويل على أساس انها حصيلة تتحقق من اجمالي النشاطات الاقتصادية الداخلية، فتعرف التجارة الخارجية "احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية متمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة"³. بعبارة أخرى "هي عملية التبادل التجاري، الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي"⁴

تعد التجارة الخارجية مهمة لأنها توفر للمجتمع السلع المختلفة والخدمات التي لا يمكن انتاجها داخليا او إمكانية الحصول على السلع والخدمات من الخارج لكن بأسعار اقل نسبيا بسبب التكلفة المنخفضة⁵. وتتيح التجارة الخارجية إمكانية الحصول على السلع والخدمات التي تعود بالنفع على مستويات الرفاهية في العالم وتؤدي الى زيادتها.⁶ ولها أهمية كبيرة في التخصص وتقسيم العمل لما تؤديه من زيادات في الإنتاج وتخفيض في الكلف وتحسين نوعية المنتج.

¹ مدحت القرشي، مصدر سابق، ص194.

² عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مصدر سابق، ص45

³ السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، القاهرة، 2009، ص8

⁴ موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، 2001، ص13

⁵ كامل البكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص7

⁶ حسام علي داوود، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص17

اما فائض التجارة الخارجية (حصيلة الصادرات) والتي نقصد بها زيادة قيم الصادرات على الواردات، بمعنى زيادات كميات الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي مما يؤدي الى تحقيق فائض، وتعد حصيلة الصادرات كمصدر داخلي مهم يمثل الفرق بين الصادرات المحلية والواردات أي بين المنتج الوطني وبين الاستهلاك المغطى.¹ تعد الصادرات مصدرا مهما ورئيسا للموارد المالية للدولة، التي تؤدي الى ارتفاع الدخل القومي ومن ثم يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي والذي يرتفع معه الطلب على السلع والخدمات، هذا يشجع المستثمرين على الاستثمار وتحقيق نمو في اقتصاد الدولة.

2. مصادر التمويل الخارجية وتقسم الى:

أ. المنح والمعونات الأجنبية . يمكن تعريفها بأنها " كافة التحويلات التي تتم وفق شروط ميسره بعيدا عن القواعد والاسس التجارية السائدة وفقا لظروف السوق"². تتمثل كلمة منح في انها هبة غير قابلة للرد، اما الإعانات فيمتزج عنصران في هذا المفهوم منها الهبة والقروض والقروض هنا تسمى بالقروض السهلة والميسرة، وهذه التحويلات اما تكون عملات قابلة للتحويل او على شكل عيني من سلع وخدمات استهلاكية او استثمارية³. وقد قدمت انتقادات عديدة للمعونات الأجنبية تتمثل بأنها لا تتفق مع مطالب التنمية الوطنية في الدول النامية لأنها تخدم مصالح الدول المتقدمة، وتستخدم لاستمرار تبعية هذه الدول، واغلب المعونات التي تقدم بقيود تفرضها الدول المانحة، وأخيرا تخفض المعونات من قبل الدول المانحة في حالة حدوث مشكلات محلية (داخلية) لدى الدول المستفيدة.

ب. الاستثمار الأجنبي: هو تملك المستثمر الأجنبي لجزء او كل الاستثمارات في مشروع معين ومشاركته في ادارته مع المستثمر الوطني (في حال الاستثمار المشترك) أو السيطرة الكاملة على المشروع في حال الملكية المطلقة للمشروع، وإمكانية تحويل كمية من الموارد المالية والخبرة والتكنولوجيا الى البلد المضيف للمشروع⁴ وللاستثمار الأجنبي اشكال منها:

● الاستثمار المباشر: يعد مصدرا مهما لتمويل التنمية عندما تعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات بهدف تحقيق معدلات نمو، للاستثمار المباشر أهمية كونه يخفف عبء

¹ عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، حالة الجزائر(1970-2004) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007، ص75

² هيثم صاحب عجام وعلي محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي، عمان، 2006، ص67

³ محمد عبد العزيز عجيمية وعبد الرحمن يسري احمد، مقدمة في التنمية والتخطيط، مصدر سابق، ص222

⁴ محمد يونس، اقتصاديات التنمية، مصدر سابق، ص488

الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات، وإمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية التي قد تؤدي الى رفع إنتاجية الموارد.¹ ويعد أكثر مرونة ويمكن تقييمه بعد أي أزمة ، فالاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق بشكل خدمة متكاملة (من رأس المال وخبرة وتكنولوجيا)، حيث انه غير منسئ للمديونية وذلك لأنه لا يولد عنه

- الاستثمار غير المباشر: يتمثل هذا النوع من الاستثمار سندات واسهم لشركات قائمة بدول اجنبية، ويحافظ هذا النوع على سلامة رأس المال وزيادة قيمة اوراقهم المالية.² وللاستثمار الأجنبي مزايا عديدة منها احداث توسع اقتصادي بالإضافة الى إعادة استثمار جزء من أرباحه ، ونقل التكنولوجيا عن طريق تطوير قدراته الإدارية وتطوير مجالات البحث والتطوير، يعزز المنافسة بين البلدان عن طريق توفير التعاون والتكامل الاقتصادي ، وأخيرا يسهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتطوير المستوى التقني³ ويعاب على الاستثمار الأجنبي بان له اثارا سلبية على ميزان المدفوعات بسبب تحويل الأرباح والدخول الى بلدانهم، وتعد التكنولوجيا بواسطة شركات الاستثمار الأجنبي هو أداة استغلال وتحكم بسبب التقنيات غير الملائمة وباهظة الاثمان، ومن ثم زيادة التبعية والاعتماد على الابداع والتكنولوجيا الأجنبية.⁴

ج. التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية

- صندوق النقد الدولي : يعد صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية وليس إنمائية، ولكن له دور مميز في الحد من ظاهرة الفقر في بلدان الأعضاء ويعتمد على سياسات اقتصادية كلية مدروسة، وقدم صندوق النقد الدولي لكثير من البلدان ذات الدخول المنخفضة لتعزيز النمو ورفع مستوى المعيشة عن طريق تنفيذ سياسات اقتصادية وتقديم مساعدات فنية ودعم مالي⁵، مجموعة تسهيلات مختارة لدى صندوق النقد الدولي منها⁶:
أ. تسهيل النمو والحد من الفقر. ويقدم هذا التسهيل بسعر فائدة منخفض وهدفة يكمن في مساعدة البلدان الشديدة الفقر والتي تواجه مشاكل في ميزان مدفوعاتها وكذلك تمنح القروض والمنح.

¹ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي ، عالم الكتب، عمان، 2007، ص171

² عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الإدارة والاستثمار ، الدار الجامعية ، مصر ، 1993، ص181

³ مصادر تمويل التنمية الاقتصادية WWW.abelamer.com

⁴ عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مصدر سابق، ص56-62

⁵ يونس احمد بطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية، ص50

⁶ عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مصدر سابق ، ص293-295

ب. مساعدات الطوارئ. وقد استحدثت هذه المساعدات عام 1962 لمساعدة البلدان التي تواجه خلا في ميزان مدفوعاتها نتيجة الكوارث الطبيعية المفاجئة، وتم تطوير هذه المساعدات في عام 1995 لتقديم المساعدة للدول الاعضاء.

ج. تسهيل الصندوق الممدد. يستطيع البلد العضو عن طريق هذا التسهيل من السحب من موارد الصندوق الى حد معين لمدة تتراوح بين 3-4 سنوات، وذلك لكي تواجهه مشاكلها الهيكلية.

• المؤسسة الدولية للتنمية: تأسست هذه المؤسسة في عام 1960 وتعد مصدرا مهما للقروض الميسرة ذات الفوائد المنخفضة والأجل الطويلة، وتقدم للدول شديدة الفقر كما في بعض الدول الافريقية.¹

• مؤسسة التمويل الدولي: هذ المؤسسة عضو في البنك الدولي ومقرها في واشنطن، وهدفها تحسين حياة المجتمع في البلدان النامية، تم انشاؤها عام 1956 وهي متعددة الأطراف للتمويل عن طريق الاستثمار بالأسهم في مشروعات القطاع الخاص.

• الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وقد تأسس في عام 1988، وتهدف الى تشجيع الاموال الأجنبية في الدول النامية.

• البنك الدولي للإنشاء والاعمار: تم انشاؤه عام 1944 في إطار اتفاقية برتن وودز، ويعد البنك الدولي أحد المؤسسات التي تقدم القروض والمعونات الى الدول النامية، ويعد البنك الدولي المقرض الأول للعالم حيث يستمد أمواله من السندات في الأسواق المالية الدولية وكذلك من حصص اعضائه. ويهدف هذا البنك الى توفير المعونات الفنية لأعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية وتقديم القروض لدولها الأعضاء والمؤسسات الاقتصادية في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة او عدم توفير القروض.²

د. القروض الخارجية:

"هي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة او حكومة دولة لدولة اخر يضمن شروط متفق عليها من قبل الدولتين"³. وتأخذ القروض الخارجية اشكالا ومعايير متعددة منها:¹

¹ يونس احمد بطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، مصدر سابق، ص62

² يونس احمد البطريق ، السياسات الدولية في المالية العامة، مصدر سابق، ص50

³ سمير محمد عبد العزيز، التمويل الدولي، مكتبة الاشعاع، الطبعة الثانية، مصر، 2006، ص314

- القروض الخارجية حسب شروط تقديمها: وتقسم على قروض ميسرة منخفضة الفائدة وتتسم بطول استحقاقها ووجود مدة سماح.
- القروض الخارجية حسب طبيعتها: قروض خارجية لأغراض اقتصادية وتستخدم لعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامي، واستهلاكية لمواجهة الزيادة في طلبها الاستهلاكي.
- القروض الخارجية حسب مصادرها منها قروض خاصة حيث يعقد معنيون في دول مع المقيمين في الخارج².
- القروض الخارجية حسب طول مدة السداد فمنها:
 - قروض طويلة الاجل يمتد اجل سدادها لأكثر من خمس سنوات، وتشمل القروض المضمونة علنا وهي العائدة للشركات الخاصة وتكون مضمونة السداد، والقروض العامة وهي العائدة الى الحكومات والبنوك المركزية التي تمتلك فائض في موازين مدفوعاتها. وقروض خارجية متوسطة الأمد: تكون مدتها أكثر من سنة وقل من خمس سنوات. وأخيرا قروض خارجية قصيرة الأمد: تستحق السداد خلال سنة واحدة او اقل.

3. دور المدخرات المحلية والأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية

اذ تمارس المدخرات بنوعها المحلية والأجنبية دورها الفاعل في تمويل التنمية وذلك على النحو الآتي:

أ. دور المدخرات المحلية في تمويل التنمية

تعد المدخرات الوطنية مصدرا رئيسا في تمويل التنمية والمتمثلة بادخار القطاع العائلي والحكومي وحصيلة التجارة الخارجية، يعد الادخار العائلي مهما لأنه يحقق إضافات لرأس المال لتنفيذ خطط التنمية ورفع المستوى المعيشي عن طريق تكوين ارصدة نقدية يمكن استخدامها في الاجل القصير عن طريق الحسابات الجارية وتكون تحت تصرف أصحابها ويمكنهم السحب في أي وقت، وهذا النوع لا يحصل أصحابها على عوائد لطبيعة الحسابات الجارية³، وأيضا الودائع الادخارية الاستثمارية بقصد الاستفادة منها فيما بعد، بالإضافة الى شركات التأمين التي يلجأ اليها الافراد للادخار ويلتزم الفرد بدفع أقساط محددة ويستفاد منها لاحقا في حال وقوع أي اخطار. اما الأجل المتوسطة والطويلة فيقوم الافراد بشراء الأوراق المالية من سندات و اسهم ، فالسندات تمثل ادوات

¹ عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مصدر سابق، ص 67-72

² السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب، دراسة واقع المشاريع التنموية

³ إسماعيل رياض، تقنيات البنك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 26-27

مديونية لحاملها وتتمتع بفوائد ثابتة طويلة عمر السند (ادخار حقيقي)، اما السهم فهي أدوات ملكية لجزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرته، ويتمتع حاملها بأرباح ويتحمل الخسارة¹.

اما دور الادخار الحكومي في تمويل التنمية فهناك العديد من المجالات للتمويل الداخلي أبرزها الاستثمار في مشاريع البنى التحتية حيث الدولة تقدم دعما او معونات لمشاريع تنموية تعود بالنفع الاجتماعي ومن خلال هذا المجال تحفز الدولة العمليات الاستثمارية نحو التقدم وتحقيق النمو الاقتصادي، أو مشاركة القطاع الخاص في تمويل التنمية عن طريق تمويل مختلف المشروعات الاقتصادية، وغالبا ما تستخدم الدولة ادخارها في الأسواق المالية من خلال اصدار سندات واسهم عند بدء المشروع لزيادة رأس مال او التوسع في المشاريع لخدمة التنمية.

وأخيرا دور حصيلة التجارة في تمويل التنمية عن طريق فائض الصادرات الذي يمكن استثماره في البنى الإنتاجية والاجتماعية لتحقيق نمو اقتصادي مستقبلي وكذلك لمواجهة اثر الصدمات في المستقبل كانهخفاض حصيلة الصادرات وتذبذب أسعار الصادرات او تعرضه البلد الى كوارث طبيعية ومن ثم تقلل من كمية انتاجها وصادراتها وتسمى هنا بالمدخرات الوقائية. ويستخدم فائض الصادرات للحد من الفقر والبطالة والامراض عن طريق تخصيص صناديق لأجيال المستقبل سواء من النظام المصرف ذي العوائد المنخفضة نسبيا او من خلال محفظة مالية مرتفعة المخاطر. ويمكن استخدام الفائض في التخلص من الديون من خلال التعجيل في سداد قيمة الدين المرتفع التكلفة، ويسمح الفائض برفع قيمة القدرة الشرائية للبلد وامكانية سداد قيمة الواردات وسد حاجاتها من الصناعة المحلية وبتكنولوجيا مستوردة².

ب. دور المدخرات الأجنبية في تمويل التنمية

تؤدي المدخرات الأجنبية دورا مهما في نقل التكنولوجيا المتطورة الى الدول المستفيدة ودعم اقتصادها الوطني³، وتعد المدخرات الأجنبية وسيلة لتصحح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول والتي توفير لها قدرة شرائية وتمكنها من زيادة وارداتها لتحقيق الاستثمار المخطط له⁴.

المدخرات الأجنبية توفر فرص عمل جديدة لتساهم في القضاء على البطالة وتقلل الفقر وتنمي قدرات الموارد البشرية عن طريق دورات تأهيل وتدريب للأفراد¹. وينعكس إيجابا على الصناعات المحلية

¹ عبد الغفار حنفي، اسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، مصر، 2005، 193

² عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، مصدر سابق، ص76-77

³ بندر بن سالم الزهران، الاستثمارات الأجنبية المباشر ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم

الإدارية، السعودية، 2004، ص29

⁴ قاسم عبد الرضا الدجيلي، ترجمة علي عبد العاطي، النمو والتنمية، إدارة المطبوعات للنشر، 1998، ص517

مما يسهم وبشكل فعال في تحسين جودة الإنتاج والصناعة الوطنية والتي تستطيع منافسة الإنتاج الاجنبي وزيادة الصادرات وتحسين موازين مدفوعاتها².

تساعد المدخرات الأجنبية على فتح أسواق جديدة للتصدير وخاصة الشركات الكبرى والمتعددة الجنسية التي لها القدرة على الدخول الى أسواق التصدير لما تتمتع به من مهارات وخبرات تسويقية. أخيراً تساعد المدخرات الأجنبية على سد الفجوة بين المدخرات المحلية ومتطلبات الاستثمار المحلي بطريقة غير مباشرة من خلال فرض ضرائب على شركات الاستثمار. وتستطيع الدول من خلال المدخرات هذه من التوسع في إقامة مشاريع تنموية تعود بالنفع للمجتمع من انشاء طرق وجسور وبناء مصانع... الخ.³

المطلب الثاني: مصادر التمويل المبتكرة

يناقش هذا المبحث مصادر التمويل المبتكرة من حيث المفهوم ومصادر التمويل واستعمالاته، على النحو الآتي:

أولاً: ماهية التمويل المبتكر

عرف التمويل المبتكر للتنمية بأنه يتألف من كل آليات تجمع عن طريقها الأموال لأغراض التنمية المكتملة للمساعدة الإنمائية الرسمية والتي يمكن التنبؤ بها والتي ترتبط بالمنافع العامة، ولكي تكون الفوائد أكثر للقطاعات لابد من ان يكون التمويل المبتكر مرتبط بمسار العولمة⁴.

مصادر التمويل المبتكر منها:

1. الضريبة على الكربون

ان النهج الأكثر تطبيقاً للحد من الانبعاثات هو فرض ضريبة على الانبعاثات لتشجيع الفاعلية الاقتصادية للحد من الانبعاثات الخاضعة ضمن سيطرتهم، بالتحول الى أنظمة ومصادر طاقة قليلة الانبعاثات الكربونية، ومن المفترض ان تؤدي الحوافز السعرية الى تحفيز انتاج المنتجات والخدمات الأقل إطلاقاً لانبعاثات الكربون، فالسؤال هنا مم ستحصل الضرائب وهل يوجد اتفاق على مقدار فرض الضريبة؟ انبعاثات الكربون لا تعد المصدر الوحيد للمحروقات او من ستفرض عليه الضريبة هل منتج الغازات او المستهلك.

¹ بندر بن سالم الزهران، الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي، في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، السعودية، 2004، ص30

² عطية صلاح سلطان، مدخل مقترح لتعظيم قيمة الاستثمار الأجنبي بالعالم العربي، مؤتمر بعنوان الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص90

³ قاسم عبد الرضا الدجيلي، النمو والتنمية، مصدر سابق، ص518

⁴ الأمم المتحدة، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، سعياً لتمويل جديد للتنمية، نظرة عامة، نيويورك، 2012، ص9

لابد من وجود سياسات عالمية تصمم لكيفية استخدام إيرادات الضرائب التي سيجري تحصيلها لاحقا، هذه السياسات من المفترض ان يتم تعديلها على مر الزمن لتحقيق هدف معين في وقت محدد، لكن العالم يختلف من حيث الإنتاج ونسب الانبعاثات ومقدار فرض الضرائب، هذا الاختلاف سيدفع الدول الى المزيد من الاعتراضات التي من شأنها ان تحبط التوصل الى اتفاق بشأن مقدار الضريبة¹. ينص بروتوكول كيوتو عام 1997 الملحق باتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ لعام 1992 على ان يكلف البلدان الأعلى دخلا بإدخال تخفيضات في ازمة محددة، لأنها هي المسؤولة على تزايد وتركيز ثاني اوكسيد الكربون الناتج عن نشاط الانسان في الغلاف الجوي ومن ثم القدرة على تحمل الأعباء الاقتصادية².

2. الضريبة على معاملات النقد الأجنبي

تعد هذه الضريبة جذابة نتيجة لضخامة حجم هذه المعاملات يوميا، هنالك من يؤيد هذه الضريبة ويؤكدون على ان ضريبة قليلة جدا تحصد مبالغ هائلة دون ان يؤثر ماديا على الأسواق، لكن بالمقابل من عارض هذه الفكرة مستند على فكرة تنص ان عملات التبادل التجاري تحقق أرباح قليلة جدا وان الضريبة مهما صغرت سوف يكون لها اثر كبير وذلك لان المصارف تعمل وبشكل مستمر وتقوم بحفاظها معرضة لمخاطر العملة، لكن المؤيدين يردون بالقول على ان الاستثمار والتقدم التكنولوجي ضمن الهيكل الأساسي لزيادة المدفوعات الدولية وتقليل كلف اجراء المعاملات المالية اما الضرائب المقترحة لن تؤدي الى زيادة هذه التكاليف، ولا بد من وجود اتفاق سياسي لتخصيص إيرادات للتنمية. ومن الأفكار المعارضة لهذه الضريبة هي الخوف من ان تكون المؤسسات المالية لبلد ضعيف المنافسة عالميا على الأنشطة المالية، وهذا عن ادلة وقد تعد مبررات لهذا الخوف وللتخلص من هذا الخوف هو اعتماد الضريبة باتفاق دولي بمعدل منخفض جدا³.

3. الاصول الاحتياطية الدولية⁴

ضمن الاقتراحات ان يوفر صندوق النقد الدولي كثير من السيولة الدولية على هيئة حقوق سحب خاصة، والمتلقي الرئيس هو البلدان المتقدمة لمخصصات سنوية من هذه الحقوق، ان أي تغيير في صيغة حقوق السحب سيؤدي الى مشاكل وسيشكل جهد سياسي ومن ثم تتطلب تعديلا بنظام صندوق النقد الدولي، وهذا التعديل يحتاج الى موافقة 85% من الأعضاء، ان الإصدار

¹ الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد، 2303، الرقم 30822

² الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التمويل والتنمية، تقرير الأمين العام، ابريل-30-2مايو 2001، ص6

³ الأمم المتحدة، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، سعيا لتمويل جديد للتنمية، مصدر سابق، ص16

⁴ نفس المرجع، ص 12-14

المنظم لهذه الحقوق ليست لها صلة مباشرة في تمويل التنمية اذ تمثل هذه الحقوق أصل احتياطي، وتسهم هذه الحقوق الى انشاء قوة شرائية حقيقية لدى حائزها الذي يتلقى هذا التخصيص. والسؤال هنا كيف يتم تمويل التنمية هنا؟

من الممكن ان تحدد ما يزيد عن 100 بليون دولار سنويا من هذه الحقوق معطلة تمتلكها البلدان المتقدمة الغنية بالاحتياطيات الى تمويل انمائي طويل الاجل. وأصدر الصندوق مقترحا هو "صندوق المناخ الأخضر" سندات بقيمة ترليون دولار مدعومة برصيد من هذه الحقوق قدرها 100 بليون دولار. هنالك اقتراح لاستخدام حقوق السحب المعطلة لشراء سندات مباشرة من مصارف تنمية ومن ثم لصندوق المناخ الأخضر بتحصيل مدفوعات بفوائد سعر السوق ثم تستخدم هذه المدفوعات لتسديد ما يستحق من حملة السندات.

ثانيا: المصادر الموجودة للتمويل المبتكر للتنمية

وفي هذه الفقرة سيتم التطرق الى:

1. آليات التخفيف من حدة المخاطر
هذا المصدر يدير أموالا لتغطية مخاطر متصلة بالصحة العامة والكوارث الطبيعية عن طريق مخططات تأمين او ضمانات ضمن التزامات السوق ويكون استخدامها في حالات الوقاية من الامراض. يستخدم التمويل او المساعدة الإنمائية الرسمية من مصادر خيرية لضمان مستوى محدد من الطلب على سلع كثيفة عنصر التكنولوجيا وضمان تثبيت أسعارها لتوفيرها في الأسواق وتشجيع المنتجين على الإنتاج وبشكل أكثر تطورا، وقد يغطي التأمين ضد اخطار الكوارث مثلا في البحر الكاريبي قدم التأمين مخاطر مالية ناشئة عن الكوارث كالزلازل والأعاصير بحيث توفر اموال لتأمين مواجهة الاضرار¹.

2. آليات تسخير التبرعات الخاصة

وتستهدف الحصول على تبرعات من جهات خاصة ثم انفاقها لأغراض محددة، فتمنح بعض الشركات رخصة لاستخدام اسم تجاري معين على بعض المنتجات بالمقابل التبرع بحصة من أرباح هذه المنتجات للصندوق العالمي لمكافحة مرض الايدز والملاريا والسل، من ناحية أخرى يستهدف مخططا لجمع الأموال للمرفق الدولي ليتم شراء بعض الادوية عن طريق تدبير بعض الاسهامات الصغيرة مثل شراء تذاكر السفر الجوي.

¹التحالف العالمي للقاحات والتحصين، عبر الموقع الالكتروني: www.gavialliance.org/result/disleurements

3. آليات تحويل توقيت صرف التمويل الإنمائي

يوفر هذا المصدر موارد مالية لاستخدامها مباشرة في أغراض التنمية ويعد التمويل الدولي أحد هذه الأساليب فهو يدمج التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى طويل بين 6 سنوات و23 سنة، او يقوم بتوريق الالتزامات لتوفير أموال لاستخدامها فورا للقاحات، إضافة الى تحويل الديون الى نفقات صحية وتقديم اعفاءات الديون لحفظ الطبيعة. لم توفر هذه الآليات تمويلا إضافيا لأن ما جرى توجيهه من موارد كان متواضعا بكل المقاييس¹

ثالثا: استعمالات التمويل المبتكر للتنمية وادارته محليا وعالميا

1. التمويل المبتكر للتنمية وادارته محليا

من الصعب تقييم دور التمويل المبتكر محليا لان اغلب أنواع التمويل تنأتى من مصادر تمويل تقليدية، وظل هذا النوع في اغلب البلد منعدم القيمة من وجهة نظر الاقتصاد الكلي بالمقارنة مع المصادر الخارجية حتى في البلدان شديدة الفقر، فقطاع الصحة قد بلغ التمويل المبتكر اعلى درجات تطوره لكن بالمقابل لم يصل التمويل الى مستوى المرجو منه مقارنة بالنفقات الصحية، في 12 دولة ذات الدخل المنخفضة يمثل التمويل المبتكر نسبة 12% من الانفاق على الصحة العامة.

2. التمويل المبتكر للتنمية وادارته عالميا

الصحة المجال المهم الذي تم تخصيص معظم ما جمع من أموال في إطار التمويل المبتكر فيتوقع مستقبلا ان تتوفر مبالغ هائلة لتخفيف اثار المناخ والتكيف معه، وقد استخدمت معظم المبالغ للسيطرة على الامراض المعدية وخاصة الايدز والسل ونقص المناعة وأيضا تم تعبئة المدخرات والموارد لوضع برامج لتخفيف اثار المناخ بالمقابل وجود مبادرات قليلة منها: التمويل المبتكر للتدابير المتعلقة بالمناخ اذ تقدر الاحتياجات للتمويل لتخفيف اثار المناخ أكبر من التقديرات المحددة للاحتياجات الصحية. ولايزال التمويل المبتكر للتنمية من ضمن التدابير المتعلقة بتغير المناخ ولكنه سوف ينمو في السنوات المقبلة بنسب كبيرة للوفاء بالالتزامات.

وقد يتوقع ان تدر آليات جديده قدرا كبيرا من الموارد للبرامج المتعلقة بتغير المناخ في السنوات القليلة القادمة ويتوقع ان تتطور مبادرة الحد من الانبعاثات الناجمة عن ازالة الغابات، ولكي يكون التوسع في التمويل المبتكر يلزم ادخال تغييرات في نظام الحكومة ويجب الحفاظ على

¹ قاعدة البيانات الإلكترونية لمؤشرات التنمية في العالم متاحة عبر المواقع الإلكترونية:

www.DataBANK.Worldbank.org/DDP/home.de

الصلة الوثيقة بين جمع الاموال واستخدامها وينطوي على ذلك خطورة كبيرة منها مضاعفات انتشار قنوات التمويل وتفتيت بنیان المعونة وخاصة المناخ، ويمكن التغلب على هذه المشكلة بدمج اليات صرف التمويل الانمائي التقليدي والمبتكر بمؤسسات قليلة العدد و لكنها محددة بوضوح، والتنسيق بين الاليات لتجميع الموارد من مصادر تقليدية و مبتكرة في كل مؤسسة وهذه البرامج ممثلة للحكومات والوكالات الممولة والمستفيدين بشكل متوازن. اما من ناحية أخرى تتعلق بالصرف الفعلي للأموال من خلال تفادي انشاء قنوات الصرف الإضافية واستخدام القائم منها شريطة تجميع المنصرف وتوجيهها عبر اليات قليلة العدد وواسعة النطاق.

اما من ناحية تمويل الصناديق الصحية العالمية التي تتسم بكون حجمها فإن الفجوة لاتزال كبيرة بين الاحتياجات المقدرة وواقع المساعدة الإنمائية للصحة، وقد جرى استخدام جانب كبير من التمويل المبتكر المخصص للصحة عن طريق التحالف العالمي للقاحات والتحصين والصندوق العالمي لمكافحة كثير من الأمراض وعلى المرفق الدولي شراء الأدوية وتمويل البرامج تابعة لهذه الجهات.¹

المطلب الثالث: التمويل الإسلامي كبديل لتمويل التنمية

في هذا المبحث سيتم التطرق الى مؤسسات التمويل الإسلامي وصيغ التمويل الإسلامية والدور الذي يمارسه التمويل الإسلامي في تمويل التنمية وعلى النحو الآتي:

أولاً: مؤسسات التمويل الإسلامي

يعرف التمويل الإسلامي بأنه "إطار شامل من الانماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي عن طريق الالتزام بضوابط شرعية إسلامية" وتعد مؤسسات التمويل الإسلامي مؤسسات مشتقة من نظام التمويل الوضعي لكنها تخضع لجميع معاملاتها لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتتمثل مؤسسات التمويل الإسلامي بما يلي:²

1. المصارف الإسلامية: يعرف المصرف الإسلامي انه "مؤسسة نقدية ومالية تعمل على جذب المدخرات النقدية من افراد المجتمع وتوظيفها في اطار الشريعة الإسلامية بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية" وتتفق عناصر التعريف الأساسية للمصارف الإسلامية على انها حشد للموارد والمدخرات بأساليب متفق عليها من قبل الشريعة الإسلامية، وتوظف المدخرات في اوجه الاستثمار طويلة و قصيرة الاجل وفق الاحكام الشرعية، والتركيز

¹ الأمم المتحدة، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، مصدر سابق، ص21
² نبيل بو فليح وعبد الله الحرشي حميد ، التمويل الإسلامي اسلوب مواجهه تحديات الازمة المالية العالمية بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول ازمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية جامعه الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2009، ص43

على البعد الاقتصادي والاجتماعي لعملية التنمية، وضرورة وجود الاطار المؤسسي سواء كان مؤسسة تمويل اسلامية ام بنك إسلامي.

2. الاسواق المالية الإسلامية: تتمثل وظائف السوق المالي الإسلامي في المصادقة على الاحداث المالية المتداولة او التي يتم تداولها في المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الوضعية واعداد معايير موحدة عند تصدير الادوات المالية الإسلامية، وتسعى الاسواق المالية الإسلامية لإعداد برامج وضوابط تعمل وفق الشريعة الإسلامية. من بين الاسواق المالية المتداولة في السوق المالي الإسلامي الأسهم ، صكوك الإدارة، صكوك المشاركة، وصكوك المضاربة، وصكوك المرابحة، صكوك السلم، والاستصناع¹.

3. صندوق الزكاة: هو أداة مالية لها اهميتها في التخفيف من حده الاضطرابات النقدية ويتوقف دورها على طرق استعمالها للحصول على الايرادات من الزكاة المتنوعة سواء كانت اصول رأسمالية ام دخول متولدة عن استغلال الأموال، والتحكم بها له تأثير ايجابي في مجال تحقيق الاستقرار النقدي الذي يتناسب مع طبيعة الاوضاع الاقتصادية السائدة، وصندوق الزكاة له دور استثماري في استثمار جزء من امواله في مشاريع تولد دخل دائم، و يسهم في زياده الانفاق الاستهلاكي عن طريق توزيع الزكاة التي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي للإنتاج².

4. صناديق الاستثمار الإسلامية: هي ليست مجرد وسيط مالي كما في شركات الاستثمار والمصارف الوضعية وشركات التامين بل تعتمد على منهج الاستثمار الإسلامي الذي يمزج بين المال والعمل لذلك يمكن تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية" هي عقد شركة مضاربة بين ادارة الصندوق التي تقوم بالعمل فقط و بين المكتتبين و يمثل فيه المکتتبون رب المال فيدفعون مبالغ نقدية معينة الى ادارة الصندوق الذي تمثل دور المضارب التي تجمع الاككتاب و تمثل راس المال المضاربة وتدفع للمكتتبين صكوكا بقيمة معينة كحصة من راس المال الذي تقوم الإدارة باستثماره بشكل غير مباشره ببيع وشراء اصول مالية واوراق مالية وتنوع الأرباح حسب نشره الاككتاب الملتمزم بها من كل الطرفين ، او تقوم الإدارة باستثمارها بطريقة مباشرة في مشروعات حقيقية او متنوعة اما اذا احدثت خسارة تقع على المکتتبين بصفتهم مالكو المال³.

¹ خبايا عبد الله وتوفيق حفصي، بين النظام الوضعي والنظام الإسلامي دراسة مقارنة ، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الإسلامي ،جامعة قالمه، الجزائر، 2012 ،ص 158

² خبايا عبد الله وتوفيق حفصي، بين النظام الوضعي والنظام الإسلامي، دراسة مقارنة بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الإسلامي، جامعة قالمه، الجزائر، 2012 ،ص 159

³ نبيل بو فليح و عبد الله الحرشي حميد، التمويل الإسلامي اسلوب مواجهه تحديات الازمه المالية العالمية، مصدر سابق .

ثانياً: دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية

1. دور التمويل التجاري في التنمية الاقتصادية¹

المراوحة تسهم هذه الصيغة في تحقيق التنمية الاقتصادية لأنها تتمتع بالبساطة وعدم التعقيد ولا تتطلب دراسات تفصيلية عن التمويل ولا عن التعامل وعدم وجود مخاطرة إضافية وكذلك تشجع الصادرات من السلع المنتجة محلياً إذا تتوسع بالإنتاج المحلي وتوفره من أجل التصدير. أما بيع السلم فيلبي احتياجات أفراد المجتمع من حيث أنه يلبي حاجات المتعاملين عندما يتعاقد بموجب هذا البيع على السلع التي يحتاجها بالوقت الذي يحتاجه.

2. دور التمويل التشاركي في التنمية الاقتصادية²

تعد المشاركة أداة مهمة يتم عن طريقها تلاقي التعامل بالربا وتوسع العملية عن طريق استخدام الأموال واستثمارها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يحدث في المصارف التقليدية التي تعمل بالفائدة وبصورة واسعة. صيغة المشاركة تناسب المشروعات التي تتطلب مدة زمنية طويلة وتوفر المواد اللازمة لها في مجالات الاستثمار المنتجة ولتصديرها. أما المضاربة تستخدم في الأنشطة الاقتصادية والتجارية عن طريق تمويل أصحاب الخبرات العملية لتوسيع أنشطتهم الاقتصادية بالاعتماد على قدراتهم وخبراتهم لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوفر المضاربة درجة كفاءة أكبر في استخدام الموارد المتاحة عن طريق توجيه الموارد نحو المجالات المحققة لأكثر عائد ممكن.³

3. دور التمويل التاجيري والتقاولي في التنمية الاقتصادية⁴

فالاستصناع عقد يحقق مزايا كثيرة في مجال التنمية الاقتصادية ومنها إسهامه المباشر في توليد الدخل والتشغيل، ويوفر هذا العقد أرباحاً من بيع السلع المتفق على صنعها ومن ثم زيادة الدخل الحقيقي وإن عمليته الاستصناع تحرك عجلة الاقتصاد الوطني وذلك لأنها مشروعات حقيقية تزيد الطلب والدخل الحقيقي. أما الإجارة عقد له أهمية اقتصادية واجتماعية عن طريق عمله في القطاعات الأساسية وتسهم في بناء الاقتصاد، ويستطيع هذا النوع خدمة جميع القطاعات

¹ محمد سليمان الأشقر، بيع المراوحة كما تجربها البنوك الإسلامية، دار القلم، الكويت، 1984، ص 54

² فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، التمويل الإسلامي ودوره في القطاع الخاص، دار المسيرة، الأردن، 1999، ص 53

³ فليح حسين خلف، البنوك الإسلامية، عالم المكتب الحديث، الأردن، 2006، ص 219

⁴ سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، جامعة التراث، الجزائر، 2002، ص 63

الصناعية ومن ثم زيادة القدرة الانتاجية والقضاء على البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة¹.

4. دور اسلوب التمويل الزراعي في تمويل التنمية الاقتصادية

تسهم المزارعة اسهاما مباشرا في الناتج والدخل القومي ولها اسهام رئيس في الصادرات والحصول على العملات الأجنبية، وتسهم المزارع بشكل غير مباشر بتوفير مستلزمات الانتاج لتطوير القطاع الصناعي والدخل المتحقق منها يؤثر على الطلب على المنتجات الصناعية².

5. دور اسلوب التمويل التكافلي والتضامني لتمويل التنمية الاقتصادية

فتعد الزكاة مصدرا مهما للتنمية وتعد من الوسائل الفعالة لتشجيع الاستثمار لأنها تحارب اكتناز الاموال وتحفيز الانتاج والاستثمار، اذ ينتج عنه خلق فرص عمل جديدة نتيجة لتزايد حصيله الاستثمار، وتحقق الزكاة توازنا واستقرارا اقتصاديا لما تتمتع به من مرونة في تحصيلها، والزكاة مهمة في محاربة الفقر اعادة توزيع الثروة والدخل³.

اما الوقف فقد أسهم في حفظ الاصول واعطاء الأولوية في الصرف والمحافظة عليها ونموها قبل الصرف، كما انه أسهم في توزيع من المال على طبقات اجتماعية محددة لسد حوائجهم من السلع والخدمات الامر الذي ساعد في تدوير المال وتحريك التجارة، ويظهر ايضا اهمية دور الوقف في زيادة معدلات الانتاج عن طريق توفر فرص عمل للكثيرين وتخصيص مساعدات للمشروعات الصغيرة⁴.

6. دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

للصكوك الإسلامية دور مهم في عمليه التنمية الاقتصادية عن طريق تجميع الموارد المالية وتعبئة المدخرات والتنوع في اجالها وتنوع في فئاتها من حيث القيمة المالية وعدم تعرضها الى مخاطر سعر الفائدة لأنها لا تتعامل بالفائدة.

تمول الصكوك الإسلامية المشاريع الاستثمارية عن طريق التركيز على المصادر الداخلية وربطها باستخدامات تنموية حقيقية، لذلك فهي تحقق دورين مهمين معا هما تعبئة الموارد وضمان توجيهها الى استثمارات حقيقية، وتنوع الصكوك لكي تلائم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

¹ الملتقى الدولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر في الدول النامية، جامعة محمد خضير، الجزائر، 2006، ص27

² فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، مصدر سابق، ص374

³ نعمون وهاب وعنابي ساسية، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة صندوق الزكاة الجزائري، الملتقى الدولي حول مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، الجزائر، ص219

⁴ صالح الصالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، 2006، ص408

وتعد الصكوك اداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنى التحتية كذلك المشاريع الضخمة التي تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة، وتلبي احتياجات الدول لتمويل مشاريع البنى التحتية ومشاريعها الحيوية من الاعتماد على الدين العام وسندات الخزينة وتستطيع الحكومة اصدار صكوك لتمويل مشاريع ذات نفع عام، وايضا لتحقيق المصلحة العامة مثل بناء الجسور والمطارات والتنمية العقارية وتمويل برامج الإسكان.¹

¹قيصر عبد الكريم الهيتي، أساليب الاستثمار الإسلامي واثاره على الأسواق المالية، دار رسلان، سوريا، 2006، ص251-258

الفصل الثاني

التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتمويل التنمية
الاقتصادية

المبحث الأول

التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتمويل
التنمية الاقتصادية في ماليزيا للمدة من (2012-2020)

المبحث الثاني

التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتمويل
التنمية الاقتصادية في السعودية للمدة من

(2012-2020)

المبحث الثالث

التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتمويل
التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2012-2020)

تمهيد:

يوضح الفصل التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية فب بلدان مختارة منها ماليزيا والسعودية مع أشار للعراق، اذ أوضح المبحث الأول واقع الاقتصاد الماليزي ونشأة الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا ومؤشرات الصناعة المالية الإسلامية فشملت الأصول الإسلامية والصكوك الإسلامية وكذلك الصناديق الإسلامية، وتطور الصكوك الإسلامية خلال المدة 2012-2020، وأنواع الصكوك الإسلامية التي شملت المرابحة والاستصناع والتورق والمشاركة والمضاربة والاجارة المنتهية بالتمليك والتمويل الإسلامي حسب القطاعات الاقتصادية الماليزية وتم اختيار قطاع الزراعة والتعدين والتصنيع والكهرباء والغاز والبناء وتجارة الجملة والتجزئة .

اما المبحث الثاني فقد ناقش واقع الاقتصاد السعودي ونشأة الصناعة المالية الإسلامية وتطور الصكوك الإسلامية وأيضا مؤشرات الصناعة المالية من أصول وصكوك وصناديق إسلامية، وتم اختيار صكوك المرابحة والمضاربة والتورق والاجارة المنتهية بالتمليك والمشاركة لتوفر بياناتها، واختيار التمويل الإسلامي لمجموعة من القطاعات الزراعة والتعدين والتصنيع والكهرباء والغاز والبناء وتجارة الجملة والتجزئة.

أخيرا المبحث الثالث ناقش بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة من 2012-2020 من ناتج محلي اجمالي ومتوسط دخل الفرد، ومعدل النمو ومعدل التضخم والبطالة، ونشأة الصناعة المالية الإسلامية في العراق، لكن لعدم توفر بيانات الصكوك الإسلامية تم الاكتفاء فقد بالتمويل الإسلامي للقطاعات وكانت نسبة اكبر تمويل لقطاع المطاعم والفنادق يليها البناء والتشييد، والتمويل الإسلامي من خلال الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والقروض في القطاعات الاقتصادية. وبيان النسب المعيارية للمصارف الإسلامية في العراق خلال المدة من 2012-2020.

المبحث الأول

التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية في ماليزيا للمدة من (2012-2020)

المطلب الأول: مؤشرات مختارة في الاقتصاد الماليزي

استطاعت ماليزيا ان تحقق طفرة نموية استحققت بذلك ان تتحول من اقتصاد زراعي متخلف الى اقتصاد صناعي متطور اذ عملت على استقرار وتطور في اقتصاداتها واعتمادها على مبادئ الاقتصاد الإسلامي مما كان له اثر كبير على النمو الاقتصادي لماليزيا.¹

حقق نمو الناتج المحلي في ماليزيا طفرات أدى الى تحقيق اعلى مستوى في التنمية الاقتصادية في ماليزيا خلال مدة البحث، معدل النمو السنوي المركب² خلال مدة البحث هو (3.3%) نلاحظ ان معدل النمو السنوي المركب معدل نمو إيجابي دلالة على انه الظاهرة الاقتصادية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد ماليزيا خلال مدة البحث (2012-2020) يمتاز بالتطور الاقتصادي، يوضح الجدول (1) التالي :

1. الناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ من الجدول (1) الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ في عام 2012 كانت 9712.52 مليار رينجيت، ونلاحظ نتيجة للتطورات التي حدثت في اقتصاد ماليزيا مما شجع ذلك على ارتفاع مستويات الإنتاج خلال مدة البحث، انخفض في عام 2020 حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا بنسبة (5.6%-) بلغت قيمته (14166.05) مليار رينجيت مقابل 2019 حيث بلغت قيمة الناتج (15131.57) مليار رينجيت ماليزي، وذلك نتيجة للمشاكل الاقتصادية والاثار التي خلفت عن فايروس كورونا وما لها من اثر في تراجع مستويات الإنتاج. كما موضح بالشكل (1).

¹ Amhid Ali and other, ISLAMIC FINANCE INSTRUMENTS AND MARKETS, Qatar center authority: Boomsbury, 2010, p193

² حسين ديكان درويش، ملامح وافاق التنمية الاقتصادية في الهند، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 4، المجلد 15، 2007، ص133

$$r = \left[\left(\frac{yt}{yo} \right)^{\frac{1}{n}} - 1 \right] \times 100$$

ينص القانون: حيث ان:

yo = المشاهدة الأولى

yt = المشاهدة الأخيرة

N = عدد السنوات (عدد المشاهدات)

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 (32.9) (R.M)، في عام 2020 نلاحظ وبشكل واضح انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متزامناً مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ نصيب الفرد من الناتج (0.043) (R.M).

3. معدل التضخم

كانت معدلات التضخم غير مستقرة خلال مدة البحث بين ارتفاع النسبة وانخفاضها، ففي عام 2012 بلغ معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك 3.0%، وعام 2014 بلغ معدل التضخم 2.9%، بينما عام 2017 بلغت النسبة 3.4%، بينما عام 2019 انخفض معدل التضخم إلى 3.3% وسجل أعلى معدلات خلال مدة البحث في عام 2020 ليصل إلى 4.5%. وهذا واضح من خلال الجدول (1).

4. معدل البطالة

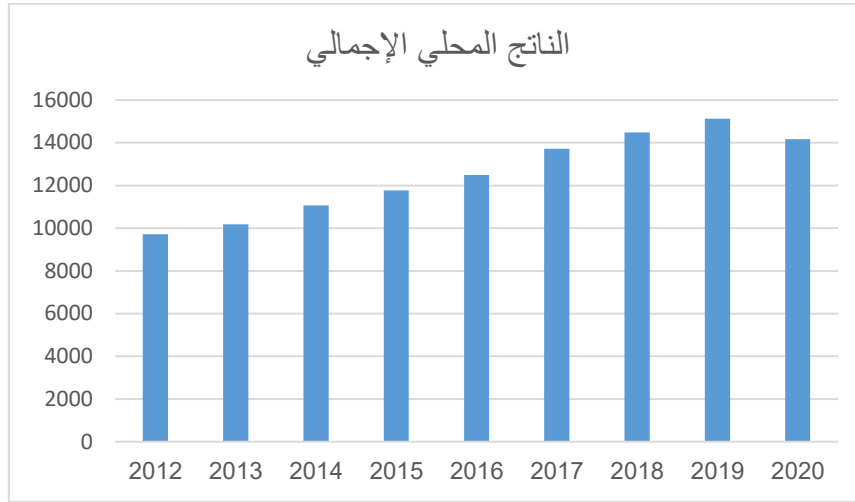
يوضح الجدول (1) معدل البطالة حيث نلاحظ أن مستويات البطالة كانت متذبذبة، في عام 2014 فقد ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى 3.2%. وقد سجل عام 2020 انخفاضاً في معدلات البطالة، إذ بلغت نسبته 0.7 عام 2019 قياساً بعام 2020 حيث بلغت معدل البطالة 1.2%.

جدول (1) مؤشرات مختارة في الاقتصاد الماليزي (2012-2020)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (R.M billion)100=2010	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي RM '000	معدلات النمو %	معدل التضخم %	معدل البطالة %
2012	9712.52	32.993	5.5	3.0	1.6
2013	10186.14	0.034	4.7	3.1	2.1
2014	11064.43	0.036	5.9	2.9	3.2
2015	11769.41	0.037	5.1	3.1	2.1
2016	12496.97	0.039	4.2	3.4	2.1
2017	13722.09	0.042	5.9	3.4	3.7
2018	14477.59	0.044	4.8	3.3	1.0
2019	15131.57	0.046	4.3	3.3	0.7
2020	14166.05	0.043	-5.6	4.5	-1.2

(The Malaysian Economy in Figures, Economic Planning Unit, Prime Ministers Department. <https://store.fitchsolutions.com>) سنة أساس 2010 (الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على وحدة التخطيط الاقتصادي بدائرة رئاسة مجلس الوزراء في ماليزيا)

شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا (2012-2020)



الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول 1

المطلب الثاني: نشأة الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا

انتشار النظام الاقتصادي الإسلامي والمصرفية الإسلامية سواء في البلدان الإسلامية ام غير الإسلامية عن طريق فرض المعاملات المالية الإسلامية نفسها على المؤسسات المالية والاقتصادية. ونتيجة لتطوير الصناعة المالية فقد أدت الى جذب نسب أموال للاستثمار المتوافق مع الشريعة الإسلامية وارتفعت نسبة الثقة بين المواطنين والمؤسسات والمصارف الإسلامية، وقد اهتمت ماليزيا منذ عقود بالاهتمام بتمويل وتنمية مشاريع بلادها عن طريق تنمية الصناعة المالية الإسلامية.

تعد ماليزيا من اكبر واهم الدول الإسلامية من حيث الصناعة والتطور الاقتصادي وحققت طفرات وقفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت من الدول الكبرى في اسيا من خلال تطور صناعتها وارتفاع مستويات استثماراتها وتحقيق فرص لتحسين مستوى الدخل، وقد نجحت في حل كثير من المشاكل التي اصابته اقتصاداتها.¹

ظهرت اول فكرة في الاربعينيات من القرن العشرين عندما أنشأت ماليزيا عام 1940 صناديق الادخار² بدون فائدة، وفي عام 1962 فكر الماليزيون بإيجاد آلية تقوم على أساس الادخار لتمكينهم من الحج فأسسوا مؤسسة اسمها (تابونغ حجي) (Tabung Haji) اذ تأسس عام 1962

¹ابن ساعد، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، عدد3، ص343
²أسامة رشيد كردي، وسائل الاستثمار وتوزيع الأرباح والخسائر في البنوك الإسلامية، التفسير للنشر، بيروت، 2013، ص 43

وبدأ العمل بهذه المؤسسة رسمياً عام 1963¹ إذ كانت أهدافها ادخار أموال المواطنين الراغبين أداء الحج واستثمارها في جهات تقوم استثماراتها أساساً على تطبيق الشريعة الإسلامية.

ونتيجة لذلك تكون النقود خالية من الفوائد وبذلك تكون مؤسسة ادخارية إسلامية خالية من مشاكل البنوك التقليدية. بدأت ماليزيا بتبني الصيرفة الإسلامية وذلك بسبب الطفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول في دول الخليج عن طريق إيجاد مؤسسات تعليمية بحثية وجلب خبراء من الدول العربية وتشجيع المنح الدراسية² وتأسس أول بنك إسلامي فيها وهو بنك اسلام ماليزيا في عام 1983³ إذ تمت المصادقة على قانون البنوك الإسلامية ولذلك تم انشاء أول مصرف وهو بنك اسلام ماليزيا (BIMB) (Bank Islam Malaysia) يعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية⁴ وأصبحت ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية.

أما في عام 1993 قام بنك نيغارا الماليزي (البنك المركزي الماليزي) بتقديم نظام مصرف ثنائي وهو (نظام المصرفية الإسلامية) (Islamic Banking Scheme) (IBS) وهو نظام إسلامي يعمل داخل البنوك التقليدية الربوية لتسهيل نشر المنتجات والمعاملات المصرفية الإسلامية للعملاء عن طريق ذلك قدمت عروضاً لمنتجات مصرفية إسلامية في البنوك التقليدية إذ قام 24 بنكاً تقليدياً ربوياً باستجابة لتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية عن طريق فروعها البالغة 1663 فرعاً.⁵

عام 1999 منحت ماليزيا فرصة انشاء بنك إسلامي ثاني وهو (معاملات ماليزيا) (Muamalat Bank)، وذلك لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، وحولت ماليزيا الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية كاملة وهذا التحول يهدف إلى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي⁶. الجدول (2) يوضح:

1. الأصول المصرفية الإسلامية

من خلال الجدول (2) نلاحظ الأصول المصرفية الإسلامية بلغت نسبتها عام 2012 (10%) من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، وانخفضت النسبة في عام 2014 حيث بلغت (9.66%)

¹ [شاهد في 28/6/2021 https://www.tabungaji.gov.my/en/corporate/corporate-information/about-us.28/6/2021](https://www.tabungaji.gov.my/en/corporate/corporate-information/about-us.28/6/2021)

² Saleh Ali Hussein, ISLAMIC BANKING REVOLUTION IN MALAYSIA: A REVIEW, Humanities and Social sciences Reviews, vo17, N4, 2019, p264-68

³ <https://www.bankislam.com/corporate-info/resources/our-history> .

⁴ <https://www.bankislam.com/corporate-info/resources/our-history/> 28/6/2021 شاهد في

⁵ Norma md.saad and other .Macro Economic Application in south east Asian countries, international Islamic university of Malaysia press, kuala lumpur. 2004, p52.

⁶ <https://www.muamalat.com.my/meadia-room/banks-image>

مقارنة بعام 2013 حيث بلغت النسبة (10.6%) من الأصول العالمية، اما عام 2018 ارتفعت نسبة الأصول لماليزيا حتى بلغت (10.8%) من الأصول العالمية، وارتفعت نسبة الأصول المصرفية الإسلامية لماليزيا عالميا بنسبة (11.4%) عام 2020 وكما موضح بالشكل(2).

2. الصناديق الإسلامية

سجلت ماليزيا اعلى نسبة لها من الصناديق الإسلامية في العالم عام 2017 لتبلغ نسبتها (31.66%) من الصناديق الإسلامية عالميا، وسجل عام 2019 انخفاضا في الصناديق الإسلامية اذ بلغت نسبته 28.1% مقارنة بعام 2018 حيث بلغ 30.88% من الصناديق الإسلامية في العالم. اما عام 2020 فقد ارتفعت نسبة الصناديق الإسلامية لتبلغ 29.3% من الصناديق عالميا مقارنة بعام 2019. كما موضح بالشكل(2).

3. الصكوك الإسلامية

بلغت اعلى نسبة للصكوك الإسلامية في ماليزيا عام 2013 لتبلغ 68% من الصكوك الإسلامية العالمية، وبدأت نسب الصكوك الإسلامية في ماليزيا بالانخفاض بعد عام 2016، لكن في عام 2019 ارتفعت لتصل النسبة الى 36.8% قياسا بعام 2018 حيث بلغت نسبتها 32.82%. و عام 2020 شهد انخفاضا في نسبة اصدار الصكوك عالميا لتصل الى 32.9%. ونلاحظ في 2017 كانت ماليزيا تحتل المرتبة الرابعة بعد إيران والسعودية والامارات في حصصها المصرفية العالمية والمرتبة الثانية بعد السعودية لإصدار الصكوك الإسلامية كما في الشكل(2).

جدول (2) مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا ونسبتها من الصناعة المالية الإسلامية في

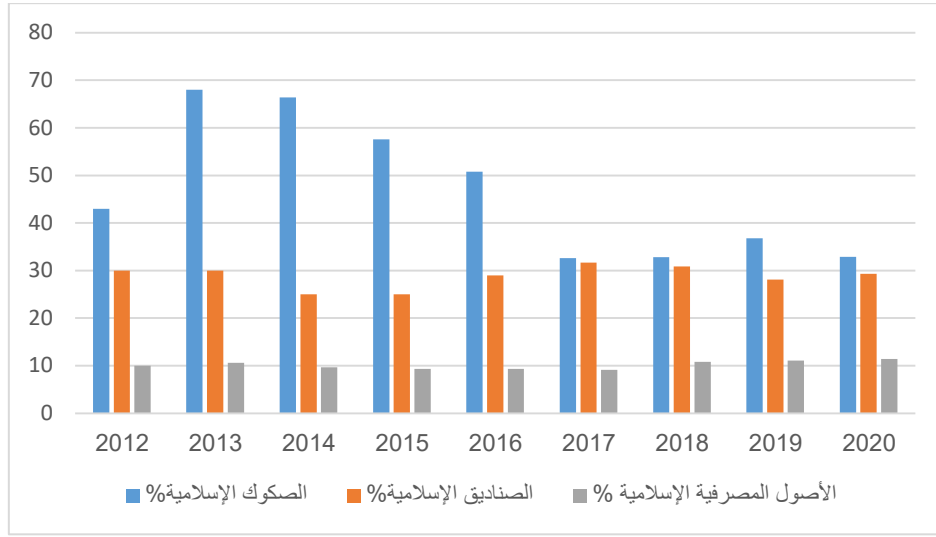
العالم (%) (2012-2020)

السنة	الأصول المصرفية الإسلامية %	الصناديق الإسلامية %	الصكوك الإسلامية %
2012	10	30.0	43
2013	10.6	30.0	68
2014	9.66	25	66.4
2015	9.3	25	57.6
2016	9.3	29	50.8
2017	9.1	31.66	32.59
2018	10.8	30.88	32.82
2019	11.1	28.1	36.8
2020	11.4	29.3	32.9

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على تقرير مجلس خدمة الصناعة المالية الإسلامية

ISLAMIC FINANCLAL SERVICES INDUSTRY STABILTY REPORT: <https://www.ifsb.org/ar-index.php>

شكل (2) مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا (%) (2012-2020)



الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول 2

المطلب الثالث: تطور الصكوك المالية الإسلامية الماليزية

تعد التجربة الماليزية من اهم التجارب العالمية الناجحة في مجال اصدار الصكوك المالية الإسلامية، اذ امتلكت اكبر الأسواق للتمويل الإسلامي ونجحت في اثبات قدرتها في تمويل كثير من مشروعات التنمية¹، لذلك عدت رائدة في هذا المجال عن طريق إصدارها الصكوك واحتلت المراتب الأولى في السابق كانت بالمراتب الأولى في اصدار الصكوك، وتميزت ماليزيا في تطور نشاطها الملحوظ في اصدار الصكوك المالية الإسلامية المتنوعة²، نلاحظ من الجدول (3) ان هناك ارتفاعا كبيرا للصكوك المصدرة خلال مدة البحث من عام (2012-2020)، ففي عام 2012 كان اجمالي اصدار الصكوك الإسلامية 43.702% من اجمالي اصدار الصكوك في العالم وقد ارتفعت نسبة اصدار الصكوك في عام 2013 و2014 لتصل الى 62.438% و74.391% على التوالي من اجمالي الصكوك عالميا، وفي عام 2015 انخفضت قيمة اصدار الصكوك قياسا بالسنوات السابقة لتصل الى 69.012% من اجمالي اصدار الصكوك عالميا، لكن بعدها استمرت بالارتفاع الى ان وصل اصدار الصكوك 127.063% في عام 2020 وهذا يثبت نجاح ماليزيا في جذب المستثمرين. وفي ما يلي بيان اجمالي اصدار الصكوك الماليزية من مجموع الصكوك الإسلامية في العالم للمدة ما بين (2012-2020):

¹ نورليامت سعيد جعفر، سوق المشتقات الماليزية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2007، ص194

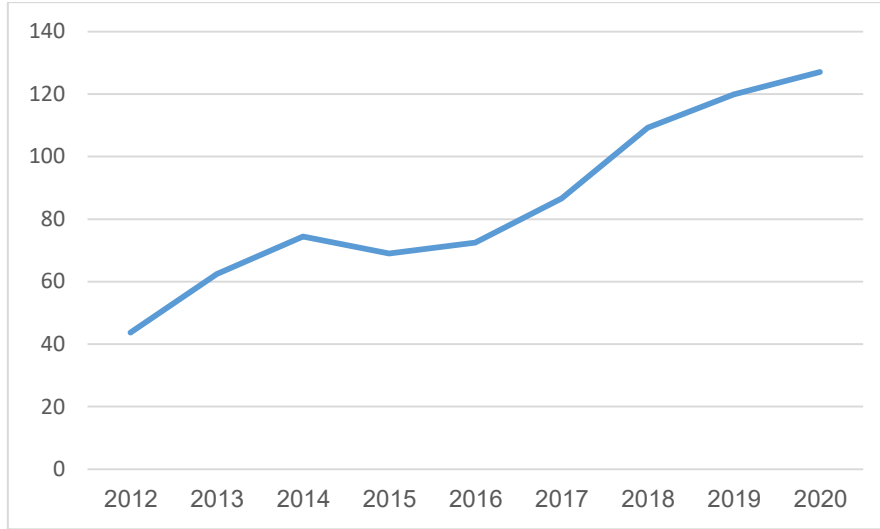
² Saiful Azhar Rosly, critical Issues on Islamic Banking and Financial Market, Dinamas publishing, Malaysia, 2005, p39-97

جدول (3) اجمالي اصدار الصكوك من اجمالي رأس المال في ماليزيا (2012-2021) (%)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي الصكوك الإسلامية	43.702	62.438	74.391	69.012	72.481	86.590	109.253	119.931	127.063

المصدر: الجدول من عمل الباحثة استنادا الى مجلس الخدمة المالية الإسلامية www.ifsb.org/psifi_03.php

شكل (3) اجمالي اصدار الصكوك في ماليزيا (2012-2020) (%)



المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول 3

الجدول (4) يوضح اصدار الصكوك الإسلامية التالي:

1. صكوك المرابحة

يوضح الجدول (4) تطور صكوك المرابحة اذ ارتفعت وبشكل مستمر ففي 2012 كانت تبلغ قيمة صكوك المرابحة (170.85) مليار (R.M) وبنسبة 16% من اجمالي الصكوك، واستمرت بالارتفاع ويعد دليلا على نمو الصناعة المالية الإسلامية وزيادة رغبة المستثمرين، حتى عام 2020 اذ بلغت قيمة صكوك المرابحة (985.54) مليار (R.M) وبنسبة 35% كما موضح بالشكل (4).

2. صكوك الاستصناع

اما الاستصناع كانت قيمته تبلغ في 2012 (5.19) مليار (R.M) وبنسبة 0.51 % من اجمالي الصكوك، واستمر بالارتفاع خلال سنوات البحث عدا عام 2017 حيث انخفضت قيمة الاستصناع كما في الشكل (4) لتصل الى (2.85) مليار (R.M) وبنسبة 1% من اجمالي الصكوك.

3. صكوك التورق

ونلاحظ ان صكوك التورق خلال مدة البحث قيمتها ارتفعت ونمت من 2012 الى 2020، اذ سجلت أدنى نسبة لها في عام 2013 (18%) من اجمالي الصكوك، قياسا بعام 2012 حيث بلغت 21% من اجمالي الصكوك، واستمرت قيمة صكوك التورق بالارتفاع الى عام 2019 حيث بلغت قيمته 947.61 مليار (R.M) بنسبة 36% من اجمالي الصكوك، وشهد عام 2020 ارتفاع في اصدار صكوك التورق حتى أصبحت قيمته 989.32 مليار (R.M)، بينما انخفضت نسبته الى 35% من اجمالي الصكوك قياسا بنسبة عام 2019.

4. صكوك المشاركة

الجدول (4) يوضح ان نسب اصدار الصكوك الإسلامية من عام 2012 الى عام 2020 كانت تتراوح بين (5 الى 9%) من اجمالي الصكوك، لكن نسب المشاركة في السنوات الثلاث الأخيرة استقرت عند مستوى 8% من اجمالي اصدار الصكوك، فارتفعت قيمة إصدارها في عام 2019 حيث بلغت قيمتها 218.96 مليار (R.M)، قياسا بعام 2018 حيث بلغت قيمتها 200.44 مليار (R.M). وارتفعت قيمة اصدار صكوك التورق عام 2020 الى 229.54 مليار (R.M) قياسا بعام 2019.

5. صكوك المضاربة

صكوك المضاربة كانت غير مستقرة بين ارتفاع وانخفاض وحققت أعلى قيمة لها في 2013 حيث بلغت (415.07) مليار (R.M) وبأعلى نسبة حيث بلغت 34% من اجمالي الصكوك. وسجلت أدنى مستوى لها في عامي 2019 و2020، حيث بلغت (174) مليار (R.M) في عام 2020 وبنسبة 5% من اجمالي الصكوك ذلك ناتج عن الازمة الاقتصادية التي سببها الفايروس الذي عصف بالاقتصاد العالمي وتقلبات سعر النفط.

6. صكوك الاجارة المنتهية بالتمليك

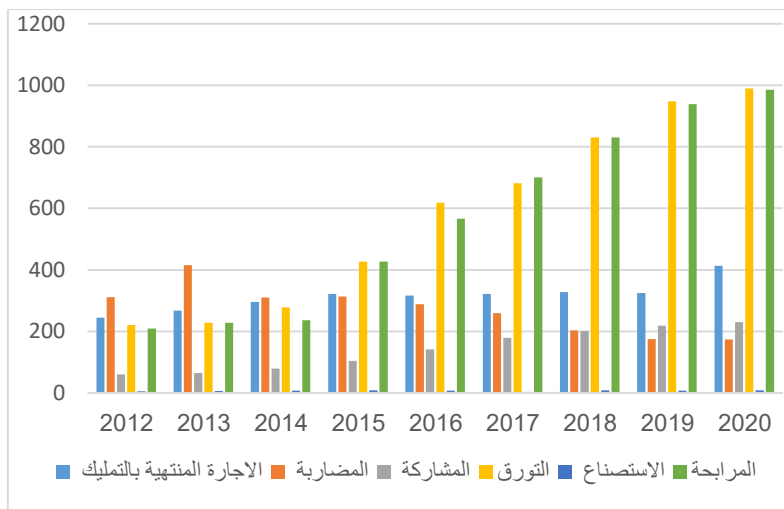
نلاحظ من الجدول (4) ان صكوك الاجارة سجلت في 2012 (244.14) مليار (R.M) وبنسبة 24.1% من اجمالي الصكوك، وعدت من أعلى نسبة الاصدار خلال مدة البحث، بعد 2012 انخفضت رغبة المستثمرين في الاستثمار في صكوك الاجارة المنتهية بالتمليك الى عام 2020، اذ سجل عام 2020 نسبة اصدار بلغت 14% من اجمالي لإصدار وبقيمة 413.09 مليار (R.M) كما موضح في الشكل (4).

جدول (4) اصدار الصكوك الإسلامية ونسبتها من اجمالي الصكوك الإسلامية في ماليزيا (مليار.ر.م)
(2020-2012)

السنة	المربحة	الاستصناع	التورق	المشاركة	المضاربة	الاجارة المنتهية بالتمليك	اجمالي الصكوك الإسلامية
2012	170.85 %16	5.19 %0.51	220.52 %21.7	60.85 %6	311.31 %30	244.14 %24.1	1.012 %100
2013	228.46 %18	5.88 %3	227.68 %18	64.16 %5	415.07 %34	267.62 %22	1.208 %100
2014	235.81 %19	7.2 %3	278.4 %23	79.31 %6	309.8 %25	296.05 %24	1.206 %100
2015	426.94 %26	8.48 %3	426.94 %26	104.02 %6	313 %19	321.75 %20	1.601 %100
2016	565.61 %29	7.39 %3	617.62 %31	141.89 %7	287.8 %14	315.96 %16	1.936 %100
2017	700.01 %32	2.85 %1	682.04 %31	178.61 %9	259.6 %12	321.17 %15	2.144 %100
2018	830.17 %34	8.58 %3	830.17 %34	200.44 %8	202.8 %8	327.75 %13	2.399 %100
2019	938.48 %35	7.69 %3	947.61 %36	218.96 %8	174.5 %6	324.64 %12	2.611 %100
2020	985.54 %35	8.01 %3	989.32 %35	229.54 %8	174 %5	413.09 %14	2.799 %100

المصدر: الجدول من عمل الباحثة استنادا الى مجلس الخدمة المالية الإسلامية https://www.ifsb.org/psifi_03.php

شكل (4) اصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا (2020-2012)



المصدر: الشكل من عمل لباحث بالاعتماد على الجدول 4

جدول (5) يوضح التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية:

1. قطاع الزراعة

يوضح الجدول (5) ان اعلى نسبة سجلت للتمويل في قطاع الزراعة لم تتجاوز 18% من اجمالي التمويل وكان عام 2016، بينما استمرت نسبته بالانخفاض نتيجة لانخفاض رغبة المستثمرين بالاستثمار في قطاع الزراعة حتى عام 2020 اذ بلغت نسبته 12% من اجمالي التمويل بقيمة 60.231 مليار (R.M)، مقابل عام 2019 اذ بلغت نسبتها 13% من اجمالي التمويل بقيمة 59.749 مليار (R.M).

2. قطاع التعدين

نلاحظ من الجدول (5) ان نسبة قطاع التعدين كانت ثابتة اذ بلغت 7% من عام 2012 الى عام 2017، اما في عام 2018 انخفضت نسبته الى 4% من اجمالي التمويل قياسا بعام 2018 حيث بلغت نسبتها 7% من اجمالي التمويل. اما عام 2019 وعام 2020 انخفضت نسبة تمويل قطاع التعدين لتستقر بالعامين على نسبة ثابتة 3% من اجمالي تمويل.

3. قطاع التصنيع

استقرت نسب التمويل عند 29% من اجمالي التمويل للأعوام 2012 و2013 و2014، وانخفضت النسبة حتى عام 2018، بينما ارتفعت في عام 2019 وبلغت نسبتها 28% من اجمالي التمويل مقارنة بعام 2018 حيث بلغت نسبتها 23%، اما عام 2020 فقد انخفض الى 26% من اجمالي التمويل، لكن بالنظر الى قيمة القطاع نلاحظ انه قد ارتفعت قيمة التمويل في هذا القطاع منذ 2012 الى عام 2020 ليبلغ اعلى قيمة للتمويل في هذا القطاع فبلغت 117.869 مليار (R.M). ونستنتج انه قطاع متطور وينمو في كل عام وهذا يدل على جذب المستثمرين وزيادة استثماراتهم في هذا القطاع.

4. قطاع الكهرباء والغاز

بلغت قيمة تمويل قطاع الكهرباء 11.951 مليار (R.M) في عام 2012 بنسبة 6% من اجمالي التمويل، واستقرت هذه النسبة لثلاث سنوات أخرى، نلاحظ ان نسبة التمويل انخفضت من عام 2016 بنسبة 3% من اجمالي التمويل لتستقر هذه النسبة الى عام 2020 حيث بلغت قيمة التمويل في هذا القطاع 15.711 مليار (R.M). هذا يدل ان هذا القطاع لا يمتلك عوامل جذب للمستثمرين للاستثمار في هذا القطاع وكما موضح بالشكل (5).

5. قطاع البناء

يمتلك قطاع البناء عوامل جذب سواء للشركات أم للأفراد فنلاحظ ان التمويل لهذا القطاع مرتفعة نوعا ما، ففي عام 2012 كانت تبلغ نسبة التمويل فيه 26% من اجمالي التمويل بقيمة 53.753 مليار (R.M)، وكانت النسب متذبذبة ضمن هذه النسبة او اقل بقليل حتى عام 2020 فقد بلغت نسبة تمويل هذا القطاع 34% من اجمالي التمويل وتعد اعلى نسبة تمويل خلال مدة البحث، وبقيمة تبلغ 162.091 مليار (R.M)، مقابل عام 2019 حيث بلغت نسبتها 32% من اجمالي التمويل بقيمة بلغت 141.475 مليار (R.M).

6. قطاع تجارة الجملة والتجزئة

لم تتجاوز نسب التمويل خلال مدة البحث الـ 24%، اذ نلاحظ من خلال الجدول (5) ان نسبة التمويل لهذا القطاع ثابتة لمدة خمسة أعوام من 2012 حتى عام 2016 اذ بلغت نسبتها 22% من اجمالي التمويل، وقد ارتفعت نسبة التمويل في عامي 2016 و2017 بلغت نسبتها 24% من اجمالي التمويل، لتعود وتستقر عند مستوى 22% من اجمالي التمويل لعامي 2019 و عام 2020 وبقيمة تقريبا 99.991 مليار (R.M).

7. نسبة تمويل القطاعات من الناتج المحلي الاجمالي

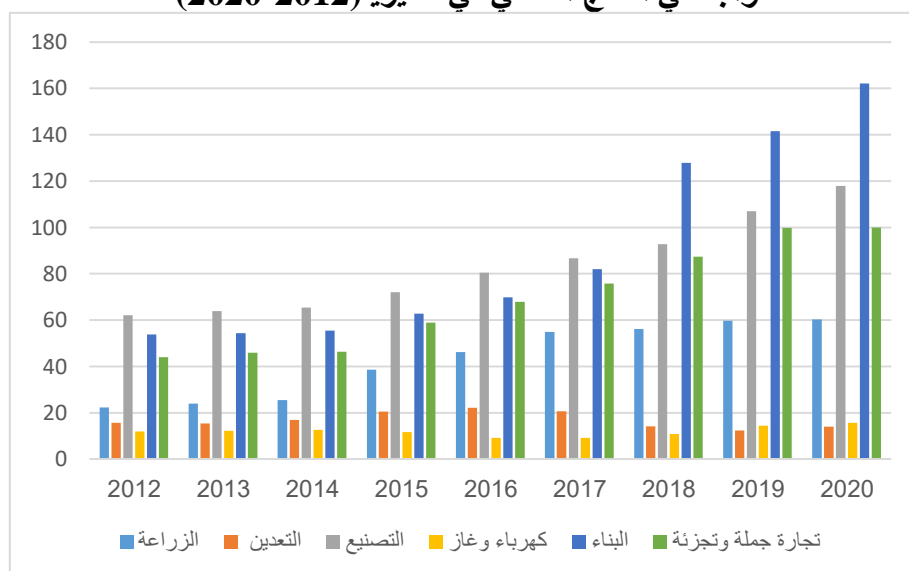
كانت نسبة تمويل القطاعات الى الناتج مستمرة بالارتفاع ففي 2012 سجلت نسبة للتمويل الإسلامي في الناتج المحلي 2.15% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما في 2020 حيث بلغت (3.31%) قياسا بعام 2019 الذي بلغ 2.87% كما في الشكل (5)، بينما سجلت اقل نسبة في عام 2014 بلغت 2.00%.

جدول (5) التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي ونسبها من إجمالي التمويل وإجمالي الناتج المحلي في ماليزيا (2012-2020) (مليار ر. م)

السنة	الزراعة	التعدين	التصنيع	كهرباء وغاز	البناء	تجارة جملة وتجزئة	مجموع تمويل القطاعات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة تمويل القطاعات من الناتج %
2012	22.231 %10	15.621 %7	62.123 %29	11.951 %6	53.753 %26	43.961 %22	209.64 %100	9712.52	%2.15
2013	23.883 %11	15.312 %7	63.917 %29	12.231 %6	54.321 %25	45.943 %22	215.60 %100	10186.14	%2.11
2014	25.495 %11	16.953 %7	65.368 %29	12.568 %6	55.398 %25	46.337 %22	222.11 %100	11064.43	%2.00
2015	38.627 %14	20.434 %7	72.074 %27	11.598 %6	62.811 %24	58.844 %22	264.38 %100	11769.41	%2.24
2016	46.221 %18	22.204 %7	80.476 %27	9.205 %3	69.849 %23	67.941 %22	295.88 %100	12496.97	%2.36
2017	54.959 %16	20.667 %7	86.695 %26	9.201 %3	81.932 %24	75.818 %24	329.27 %100	13722.09	%2.39
2018	56.181 %14	14.153 %4	92.766 %23	10.871 %3	127.918 %32	87.315 %24	389.20 %100	14477.59	%2.68
2019	59.749 %13	12.298 %3	106.932 %28	14.401 %3	141.475 %32	99.846 %22	434.70 %100	15131.57	%2.87
2020	60.231 %12	13.967 %3	117.869 %26	15.711 %3	162.091 %34	99.991 %22	469.86 %100	14166.05	%3.31

المصدر: الجدول من عمل الباحثة استنادا الى مجلس الخدمة المالية الإسلامية ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD (https://www.ifsb.org/psifi_03.php)

شكل (5) التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي ونسبها من إجمالي التمويل وإجمالي الناتج المحلي في ماليزيا (2012-2020)



المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول 5

من اهم الخصائص التي اعتمدت عليها ماليزيا في نجاح تجربتها¹:

أ. دور الدولة في الاقتصاد الماليزي: لقد نجحت الدولة بتأهيل الموارد البشرية وتحقيق العدالة عن طريق العمل على نظامين هما النظام الإسلامي والنظام الرأسمالي مما تمتعت الأسواق بالكفاءة والشفافية. وعدّ البنك المركزي الماليزي النظام الإسلامي جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي، وتعد الهياكل التنظيمية في ماليزيا مكتملة تقريبا مقارنة بالدول الأخرى ويتحقق عبر الخبرات والمهارات التي اكتسبتها ماليزيا لاسيما في مجال الأسواق المالية الإسلامية والمصارف الإسلامية. والاهم هو تحقيق التوازن الاقتصادي بين الحكومة والمواطنين وكذلك فيما بين عناصر المجتمع.

ب. هيكل النظام المالي : يقوم النظام المصرفي على أساس نظامي الإسلامي والتقليدي وحققت ماليزيا نجاحا باهرا، ولم يقتصر الاقتصاد الإسلامي على المصارف وانما على سوق المشتقات المالية الإسلامية وسوق المال الإسلامي وصناديق الاستثمار وصناديق التكافل، وبذلك لا يعد النظام المالي الإسلامي بديلا للنظام الرأسمالي وانما عدّ جزءاً منه. وتعد ماليزيا أكبر دولة مصدرة للصكوك الإسلامية في العالم، وتوجد في ماليزيا سوق أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة تفوق 88%، ولديها 13 صندوقا او أكثر من صندوق استثمار اسلامي. وتطور العمل المصرفي ليتلاءم وتوجهات النظام الاقتصادي الاسلامي²

ج. العالمية: تعد التجربة الماليزية هي الوحيدة التي انتقلت وتخطت الحدود الى أسواق مالية خارجية،³ وتصدر ماليزيا ثلاثة ارباع الصكوك الإسلامية العالمية وتكون منتجاتها جذابة للمستثمرين، وأضحى الاقتصاد الإسلامي الماليزي نموذج متطور وناجح وقد ساعدته بيئة ماليزيا التي تتصف بالحرية والتنافس.

د. الريادة: لدى ماليزيا أسواق مالية أولية وثانوية عميقة ونشطة ضمن نظام اقتصادي فعال، وتعد ماليزيا اول دولة إقامة اول سوق نقدي إسلامي ، حيث كان لها مؤسسات مالية كنظام التكافل كنهج إسلامي متبع في صندوق الزكاة و شركات التأمين⁴.

نستنتج من ذلك ان ماليزيا كانت من انجح الدول في الصناعة المالية الإسلامية عن طريق حصة مؤشراتها ونسبها عالميا، اذ احتلت المراتب الأولى في اصدار الصكوك الإسلامية وتمويل القطاعات

¹ Amirudin Mohd Nor, Siti Nurulhuda Ibrahim, Shahreena Daud, Recovery Issues on Murabahah financing in Malaysia, international journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 10(4), 2020, p 404-317

² عريب فيروز وسحنون محمود، دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد النفقات العامة (تجربة ماليزيا نموذجا) مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد التاسع، 2018

³ شوقي جباري وخميلي فريد، دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية، مؤتمر علمي دولي حول الازمة المالية الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، 2010، ص 15-20

⁴ الضيف محمد عدنان، الاستثمار في سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008، ص 192

الاقتصادية ومن ثم ارتفعت نسب تمويل التنمية الاقتصادية، وتوصل البحث الى ان الصناعة المالية الإسلامية وخاصة الصكوك الإسلامية تحظى بأهمية كبيرة لتوفير الموارد لتنشيط المشاريع التنموية، ذلك مكن ماليزيا من تصدرها للصكوك المالية وتمويل مشاريعها عن طريق جذب واستقطاب المدخرات المحلية وتوجيهها نحو قطاعات خدمية ونتاجية.

المبحث الثاني

التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية في السعودية للمدة من 2012-2020

المطلب الأول: مؤشرات مختارة في الاقتصاد السعودي

حقق الاقتصاد السعودي نمواً إيجابياً خلال الأعوام من 2012-2016 مستفيداً من استمرار الانفاق الحكومي على المشاريع التنموية والاستمرار في الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة أسهم القطاع الغير النفطي، ويبلغ معدل النمو المركب (1.17%) موجب دلالة على أن الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد السعودية خلال مدة البحث يمتاز بالتطور، يوضح الجدول (6) مؤشرات مختارة في الاقتصاد السعودي وكما يلي:

1. الناتج المحلي الإجمالي

من خلال الجدول (6) نلاحظ أنه سجل الناتج المحلي نمو في عام 2013 بلغت نسبته 2.6% بقيمة 2799.93 مليار ريال في عام 2013 مقارنة مع عام 2012 حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 2759.91 كما في الشكل (6)، وسجل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 نمواً نسبته 3.6% ليبلغ 2836.31 مليار ريال¹. أما في عام 2015 انخفض الاقتصاد السعودي ليبلغ نحو 2453.51 مليار ريال. عام 2017 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي قياساً بعام 2016، حيث بلغ معدل النمو في عام 2016 (1.6%) بينما في عام 2017 كان نسبة النمو في الناتج منخفضة جداً وبلغت نسبته (-0.7%).

وتشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 ليبلغ نحو 3013.56 مليار ريال مقارنة في عام 2018 الذي بلغ 3062.17 ويعزى هذا التباطؤ في النمو إلى انخفاض الناتج المحلي للقطاع النفطي بنسبة 3.65% ليبلغ حوالي 1.0962 مليار ريال. شهد العالم في عام 2020 ظروفًا استثنائية وعلى جميع الأصعدة ومنها الصعيد الاقتصادي إذ ألقى جائحة كورونا (كوفيد-19) بظلالها على الاقتصاد العالمي وكجزء من منظومة الاقتصاد العالمي. ولكن نلاحظ انتعاش الاقتصاد السعودي عام 2020 ليرتفع إلى 2637.63. كما موضح بالشكل (6).

¹ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي العدد الحادي عشر، 2015، ص 23-25

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي

من خلال الجدول (6) نلاحظ ان نصيب الفرد في عام 2012 كان يبلغ 0.094 ريال سعودي، وخلال السنوات 2013 و2014 بلغ نصيب الفرد في عام 2013 ليبلغ 0.093 ريال سعودي وفي عام 2014 بلغ 0.091 ريالاً سعودياً، لكن انخفض نصيب الفرد في عام 2015 ليبلغ 0.077 ريالاً سعودياً، عام 2018 ارتفع الى 0.088 ريالاً سعودياً، بينما 2019 بلغ 0.086 ريالاً سعودياً وفي 2020 انخفض قيمة نصيب الفرد عن العام السابق ليبلغ 0.074 ريالاً سعودياً.

3. معدل التضخم

يعد التضخم من اهم المؤشرات الاقتصادية حيث سجل معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2012 نسبة 2.9%، بينما ارتفع معدل التضخم الى ما يقارب 3.5% في عام 2013، بينما انخفض في عام 2014 و عام 2015 قياساً بعام 2013، لكن سجلت نسبة التضخم ارتفاعاً في معدلات في عام 2016 حيث بلغت نسبته 2.1% قياساً بعام 2015 الذي بلغت نسبته 1.2. ومما سبق نستنتج ان معدلات التضخم في السعودية كانت بمستوى طبيعي جداً عدا عام 2019 حيث لاحظنا من خلال الجدول (6) ان معدل التضخم كان يبلغ (2.1-)%.

4. معدل البطالة

تشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء الى استقرار معدل البطالة في المملكة عند مستوى من (11-12%) من اجمالي القوى العاملة خلال مدة البحث، وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل حوالي 11.7% من اجمالي القوى العاملة السعودية في عام 2013 مقارنة بنسبة 12.1% في العام السابق¹. واستمرت هذه النسبة الى عام 2016 لنرى انها استقرت عند نسبة 11.6%. وأشار معدل البطالة من خلال البيانات الإحصائية الى استقرار البطالة في المملكة عند 12.7% من اجمالي القوى العاملة في 2018، بينما بلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل 12.0% من اجمالي القوى العاملة السعودية عام 2019.²

في عام 2020 تشير البيانات الى ارتفاع معدل البطالة في السعودية الى 12.6% من اجمالي القوى العاملة في 2020. حيث ان معدلات البطالة وخلال مدة البحث مستقرة بين 11-12%، وهذا الارتفاع متوقع في معدل البطالة في السعودية لاسيما في السنوات الأخيرة وكل بلدان العالم نتيجة الاثار الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات دول العالم بسبب جائحة فايروس كورونا وتوقف عجلة الحياة والمتأثر الأول من هذه الازمة هو اليد العاملة.

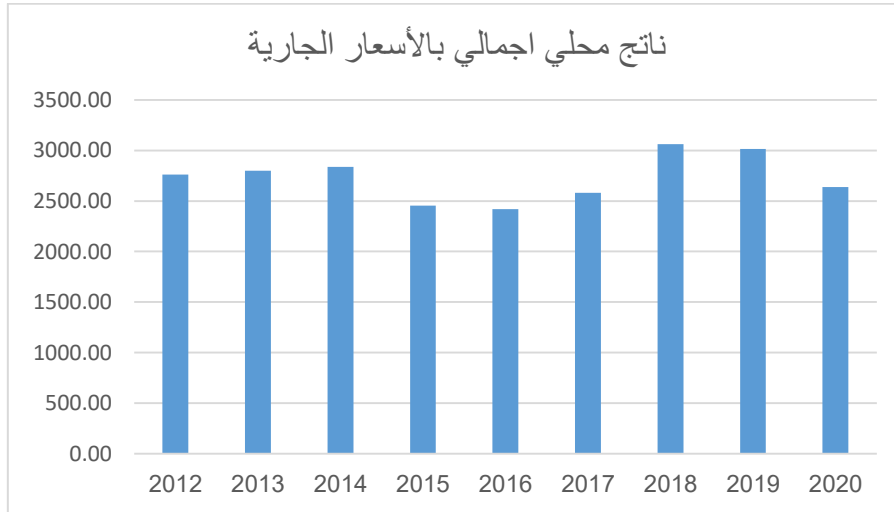
¹ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، 2016، ص30
² مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، 2018، ص32

جدول (6) مؤشرات مختارة في الاقتصاد السعودي 2012-2020

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100-2010 (مليارات الريالات)	متوسط نصيب الفرد من الناتج (ريال سعودي)	معدل النمو %	معدل التضخم %	معدل البطالة %
2012	2759.91	0.094	—	2.9	12.1
2013	2799.93	0.093	%2.6	3.5	11.7
2014	2836.31	0.091	%3.6	2.2	11.7
2015	2453.51	0.077	%4.1	1.2	11.5
2016	2418.51	0.077	%1.6	2.1	11.6
2017	2582.20	0.078	%-0.7	-0.8	12.8
2018	3062.17	0.088	%2.4	2.5	12.7
2019	3013.56	0.086	%0.3	-2.1	12.0
2020	2637.63	0.074	%4.0	3.4	12.6

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية <https://www.stats.gov.sa> ، تقرير الاقتصاد السعودي 2012 (مؤسسة النقد العربي السعودي) وتقرير الاقتصاد السعودي 2020 (مؤسسة النقد العربي السعودي)

شكل (6) الناتج المحلي الإجمالي السعودي 2012-2020



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى الجدول 6

ظهرت المالية الإسلامية في الواقع العملي وتلبية لرغبة أكثر المواطنين وخاصة المسلمين الذين لديهم حرج شديد في التعامل مع المصارف التقليدية وقد واكب هذه الحركة ظهور المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية لتطبيق فكر الاقتصاد الإسلامي. فبدأت السعودية بالتحول الجزئي لتقديم كافة منتجات

الصناعة المالية الإسلامية في فروعها في المصارف التقليدية، أي تقدم المصارف والمؤسسات التقليدية منتجات مالية إسلامية.¹

جاء البنك الأهلي التجاري السعودي في مقدمة البنوك التقليدية في السعودية التي قامت بتنشيط الصناعة المالية الإسلامية، ففي عام 1987 تم انشاء اول صندوق استثماري يعمل وفق صيغة البيع بالمرابحة². وقام البنك المركزي بإنشاء اول فرع إسلامي له في 1990، وفي نفس العام تحول أحد فروع البنك ليقترن نشاطه على تقديم المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، واصبح العمل الإسلامي يقدم كافة البنوك التقليدية في السعودية.³

ونتيجة للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك بإنشاء فروع عدة لتقديم الخدمات المصرفية ونتيجة التوسع والاستمرار في انشاء الفروع الإسلامية اذ تم انشاء 1992 إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي أصبح عددها اكثر من 200 فرع إسلامي، ويأتي بنك الجزيرة بالمرتبة الثانية في عام 1998 وتم تحويل كامل فروع 17 فرعاً ليقترن على النشاط الإسلامي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في كافة السعودية⁴ ويأتي البنك الأهلي التجاري في مقدمة البنوك التي خطت خطوات واسعة نحو التحول الى المصرفية الإسلامية اذ انتهى من تحول 116 فرعاً حتى نهاية عام 2006، وقرر المجلس الإدارة تحويل باقي الفروع الـ 87 لتقديم المنتجات المصرفية المطابقة للأحكام الشرعية الإسلامية في نهاية 2007.⁵ نلاحظ بعض مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية في السعودية في الجدول (7):

1. الأصول المصرفية

من خلال الجدول (7) نلاحظ بعض مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية منها الأصول المصرفية حيث كانت نسبة الأصول المصرفية في 2012-2013 بلغت 19% من اجمالي الأصول المصرفية في العالم، بينما 2014 بلغت نسبتها 18.57% من اجمالي الأصول العالمية ونلاحظ الانخفاض في هذه السنة قياساً بالسنتين السابقتين لكن سرعان ما تعود الى نشاطها وقدرتها على زيادة نسبتها في عام 2015 حيث بلغت النسبة 19.0% من اجمالي الأصول الإسلامية في العالم، ونلاحظ نسب الأصول في السنوات الأخيرة (2016-2017-2018-2019-2020) كانت مستقرة

¹ نغم حسين نعمة ورغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 12، العدد 2، 2010، ص148-150

² محمد سعيد الغامدي، كيف يمكن ان يتحول بنك تقليدي الى المصرفية الإسلامية، نشره دورية تصدر عن بنك الجزيرة، السعودية، 2008، ص4-

³ عمر زهير حافظ، رأي في مسألة النظام المالي المزدوج في الاعمال البنكية، مجلة الأموال، العدد1، 1996، ص60

⁴ Omar imady ,Seibel dieter,principles and products of Islamic finance, university of cologne-development research center, the Islamic bank of asia,Singapore,2005

⁵ محمد علي القرني، البنك الإسلامي، مجلة الإدارة والاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودي،، المجلد 10، 2009، ص9

في الارتفاع رغم انتشار مخاطر الانحدار المحتمل في الاقتصاد العالمي في 2019 و2020 وتأثير فيروس كورونا. وكانت السعودية بالمرتبة الثانية في عام 2017 بعد إيران من حصة الأصول المصرفية الإسلامية حيث بلغت 20.4% من حصة الأصول المصرفية الإسلامية في العالم بينما إيران بلغت 34.4% من حصة الأصول في العالم كما في الشكل (7).

سجلت السعودية المرتبة الثانية في الأصول المصرفية عام 2019 بعد إيران، ونظرا لاستمرار انتشار مخاطر الانحدار المحتمل من التطورات الناشئة مثل جائحة covid-19 اذ انه اثر انتشاره والسرعة التي انتشر بها وله تأثيره السلبي على الاقتصاد العالمي عن طريق الاضطرابات في التجارة المحلية والدولية وقطاعات الإنتاج. سجلت السعودية في حصة الأصول المصرفية المرتبة الأولى في عام 2020 حيث بلغت 28.5%، بينما إيران كانت بالمرتبة الثانية في 2020 وبلغت حصة أصولها المصرفية 22.1% من أصول المصرفية للعالم، وحصدت السعودية المرتبة الثانية بعد ماليزيا في اجمالي اصدار الصكوك وبلغت 18.2% من اجمالي الصكوك الإسلامية في العالم، وسيظل نمو الأصول التمويلية للمصارف الإسلامية معتدلا ولكنه لا يزال متفوق على نظرائه التقليديين في عام 2021 على الرغم من ظروف التشغيل الصعبة في معظم البلدان وسط الوباء العالمي والانكماش الاقتصادي المرتبط به، وظل النمو في الأصول التمويلية للمصارف الإسلامية ثابتا في عام 2020 متجاوزا نمو الأصول المتقارب في الأساس.

2. الصناديق الإسلامية

الصناديق الإسلامية في 2012 بلغت 40.30% من اجمالي الصناديق الإسلامية في العالم، وكان التذبذب بنسب الصناديق واضحا بين ارتفاع وانخفاض خلال مدة البحث، لكن نلاحظ في 2019 نسب الصناديق ارتفعت الى 38.5% قياسا للعام 2018 الذي كان يبلغ 18%، ومع الاحداث الأخيرة التي تعرض لها العالم من خلل في الاقتصاد بسبب الفايروس لاحظنا ان 2020 كانت منخفضة في نسبة صناديقها الإسلامية فبلغت 35.7% من اجمالي الصناديق عالميا كما في الشكل (7).

تعد السعودية وماليزيا المواطنين الرئيسيين للصناديق الإسلامية في عام 2017، وتمثلان مجتمعين حوالي 69% من اجمالي الأصول المالية ولا تزال السعودية الموطن الأكبر اذ تمتلك 37% من اجمالي الصناديق الإسلامية في العالم على الرغم من انخفاض حصتها بشكل طفيف خلال السنوات الماضية 2016 وتبلغ 38% من اجمالي الصناديق، وعام 2015 تبلغ 30.5% ، وتركزت

مجالات الصناديق السعودية بشكل أساس على سوق المال 46% والسلع 19% و الدخل الثابت 9% والتخصيص للاستثمار 7% والعقار 3%¹.

المواطنان الرئيسان للصناديق الإسلامية في عام 2018 هما ماليزيا والسعودية وهما تشكلان الوطن الأكبر حيث تمتلك 18% من اجمالي الصناديق الإسلامية على الرغم من ان حصتهما استمرت بالانخفاض خلال السنوات الماضية (2017: 30%) و(2016: 38%) و(2015: 30%)، لايزال التركيز الجغرافي للاستثمارات التي تقوم بها الصناديق الإسلامية متنسقة الى حد كبير مع السنوات السابقة. وحصلت السعودية المرتبة الأولى عالميا في عام 2020 لمؤشر أصول الصندوق الإسلامي وبلغ 35.7% من أصول الصندوق الإسلامي في العالم.²

3. الصكوك الإسلامية

كانت نسبتها في 2012 تبلغ 18.0% من اجمالي الصكوك الإسلامية في العالم، ونلاحظ من خلال الجدول (7) ان نسب الصكوك الإسلامية متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض خلال مدة البحث، وبلغت 14.0% في عام 2019 وهي كنسبة منخفضة عما سجلته الصكوك الإسلامية في السعودية في 2018 التي بلغت 23.1% من اجمالي الصكوك الإسلامية في العالم، اما في 2020 فقد بلغت 18.2% لتسجل ارتفاعا ملحوظا في نسب الصكوك الإسلامية في العالم.

كانت السعودية في عام 2017 في المرتبة الأولى في اصدار الصكوك الإسلامية حيث بلغ 38.81% من اجمالي الصكوك الإسلامية عالميا. بينما انخفضت إصدارات الصكوك من قبل السعودية بشكل كبير من ثالث أكبر مصدر للصكوك الإسلامية الى المركز السابع خلال عام 2017 وهو ما يمثل 3.2% فقط من جميع إصدارات الصكوك بعد ان كانت في عام 2016 بلغت 11.6%³ وحصدت السعودية عام 2020 المرتبة الثانية بعد ماليزيا في اجمالي اصدار الصكوك وبلغت 18.2% من اجمالي الصكوك الإسلامية في العالم كما في الشكل(7).

¹ ISLAMIC FINANCLAL SERVICES INDUSTRY STABILTY REPORT (2012-2020)P33

متوفر على الموقع التالي :

<https://www.ifsb.org/ar-index.php>

² ISLAMIC FINANCLAL SERVICES INDUSTRY STABILTY REPORT (2012-2020)

متوفر على الموقع التالي :

<https://www.ifsb.org/ar-index.php>

³ ISLAMIC FINANCLAL SERVICES INDUSTRY STABILTY REPORT (2012-2020)P29

متوفر على الموقع التالي :

<https://www.ifsb.org/ar-index.php>

أما أسواق الصيرفة الإسلامية (التي تشمل دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا واندونيسيا وتركيا) ونتيجة لذلك توسعت حصة سوق الأصول الإسلامية من اجمالي التمويل في هذه الأسواق الرئيسية الى 32.8% في 2020 من 31.4% في 2019. ونتيجة القوة الدافعة وراء هذه الديناميكية تسارعت وتيرة التطور والارتفاع في دول التعاون الخليجي في العقد الماضي لتصل الى 45.7% في 2020 مقارنة 23% في 2019، وكانت المملكة العربية السعودية من أكبر أسواق الخدمات المصرفية الإسلامية في العالم والمساهم الرئيس، وتهيمن ماليزيا والسعودية على أسواق الصكوك فماليزيا بالمرتبة الأولى والسعودية بالمرتبة الثالثة.¹

وشهدت أسواق الأسهم الإسلامية تقلبات كبيرة في عام 2020 بسبب جائحة كورونا COVID-19 لكنها تعافت بقوة في نهاية العام في مستوى قياسي بسبب تحسن معنويات المستثمرين وبسبب تفاؤل اللقاح، ظلت الصناديق الإسلامية غير متأثرة الى حد كبير بالوباء ونمو الأسواق بنسبة 33.1%.²

جدول (7) مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية في السعودية ونسبتها من الصناعة المالية الإسلامية في العالم (%) (2012-2020)

السنة	الأصول المصرفية %	الصناديق الإسلامية %	الصكوك الإسلامية %
2012	19	40.3	18.0
2013	19	12.9	12.9
2014	18.57	40	11.2
2015	19.0	30.5	30.5
2016	20.6	38	11.6
2017	20.4	30	38.81
2018	20.2	18	23.1
2019	24.9	38.5	14.0
2020	28.5	35.7	18.2

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على تقرير مجلس خدمة الصناعة المالية الإسلامية <https://www.ifsb.org/ar-index.php>

¹ ISLAMIC FINANCLAL SERVICES INDUSTRY STABILTY REPORT (2012-2020)P35

متوفر على الموقع التالي :

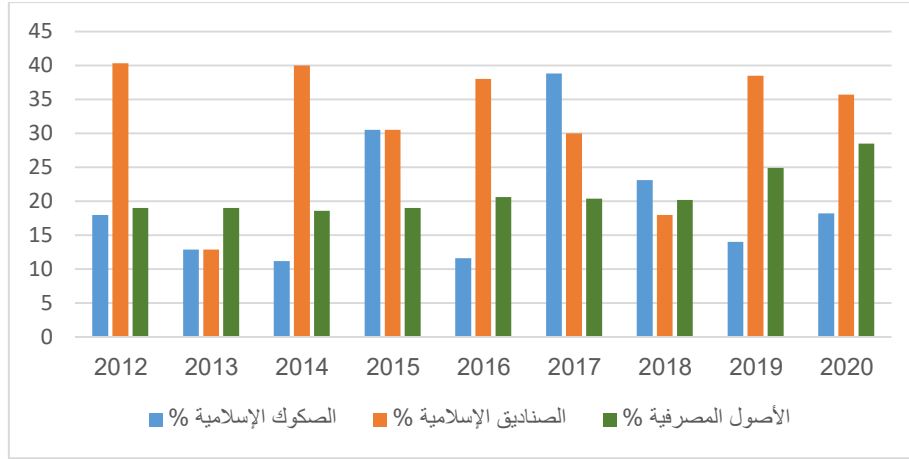
<https://www.ifsb.org/ar-index.php>

² ISLAMIC FINANCLAL SERVICES INDUSTRY STABILTY REPORT (2012-2020).P6

متوفر على الموقع التالي :

<https://www.ifsb.org/ar-index.php>

شكل (7) مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية في السعودية ونسبتها من الصناعة المالية الإسلامية في العالم (%) (2012-2020)



المصدر من عمل الباحثة استنادا الجدول أعلاه

المطلب الثالث: تطور الصكوك الإسلامية في السعودية

شهدت السعودية تطورا في اصدار الصكوك المالية الإسلامية وكانت نسبها متفاوتة بين ارتفاع وانخفاض خلال مدة البحث (2012-2020)، اما في 2019 و2020 فقد انخفضت نسب إصدارها عالميا وذلك بسبب ما شهده العالم من ازمة اقتصادية بسبب جائحة كورونا ولكن رغم هذا الانخفاض لكن ظلت السعودية وماليزيا متصدرة نسب اصدار الصكوك المالية الإسلامية في العالم. الجدول (8) يوضح نسبة الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية الى قيمة رأس المال الإسلامي في السعودية فنلاحظ ان نسبة الصكوك الى رأس المال في 2012 تبلغ (18.2%) وارتفعت قيمة الصكوك الى رأس المال في 2013 (19.7%) لتعود لتتخفف في 2014-2015 (18.3%) (16.5%)، وبعد 2015 استمر بالارتفاع في قيمة الصكوك لرأس المال ليصل في عام 2020 (75.8%) كما في الشكل (8).

وسعت السعودية خيارات التمويل الإسلامي عام 2020، اذ طرحت المملكة صكوكا حكومية (كطرح خاص) لمستثمرين مؤسسيين وذلك بقيمة إجمالية بلغت 50.36 مليار ريال، وتهدف بذلك توسيع معروضها من السندات الإسلامية في أسواقها المحلية، لتعزز بذلك مكانتها في صناعة المال الإسلامية كأبرز جهات الإصدار عالميا من حيث إجمالي قيمة الصكوك القائمة.

من أجل تلبية الطلب المتزايد من المستثمرين المحليين على الأوراق الحكومية الآمنة جاءت تلك الإصدارات، اذ اعطى ذلك مؤشرا على أن السعودية أخذت في توسيع نطاقاتها الاستثمارية

لن تشمل زيادة الصكوك السيادية (هي أوراق مالية حكومية متساوية القيمة وقابلة للتداول وتصدر لمدة محددة لا تزيد عن ثلاثين عام وتمثل حصص في حقوق منفعة الأصول ووفقا لما يتم تحديده في نشره الإصدار)¹ بدلا من تركيزها على الأسهم والعقار اما الصكوك غير السيادية او شبه السيادية هي الأوراق المالية التي تصدرها الشركات التجارية المملوكة من قبل الحكومة او تكون صاحبة النسبة الأكبر او المنظمات الدولية²، وان حجم الإصدارات الخاصة بالمالية الإسلامية شكلت ما نسبته 51.9 % في 2020³.

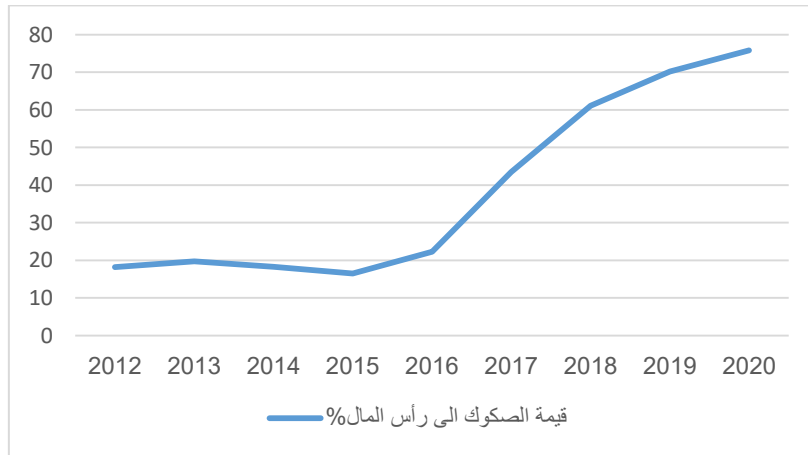
تواجه الشركات السعودية عند إصداراتها الخاصة تحديات منها عدم وجود منصة إلكترونية تسهل من عملية تداول أو بيع إصدارات الدين الخاصة التي سبق إغلاقها، ومن الضروري وجود جهة تنظيمية تشرف على عملية البيع أو تسهل من إيجاد منصة بيع.

جدول (8) نسب الصكوك الإسلامية الى رأس المال للنوافذ الإسلامية في السعودية (2012-2020)

السنوات	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
نسبة الصكوك الى رأس المال %	75.8	70.2	61.1	43.5	22.3	16.5	18.3	19.7	18.2

المصدر الجدول من عمل الباحثة استنادا الى بيانات (IFSB) IFSB SECRETARIAT WORKINGS

شكل (8) نسب الصكوك الإسلامية الى رأس المال للنوافذ الإسلامية في السعودية (2012-2020)



المصدر من عمل الباحثة استنادا الى الجدول 8

¹ محمد ابن إبراهيم السحبياني، دور الصكوك السيادية وشبه السيادية في تمويل مشروعات البنية الأساسية المدرة للدخل، تونس، 2016، ص 3

² ISLAMIC FINANCLAL SERVICES INDUSTRY STABILTY REPORT (2012-2020)

متوفر على الموقع التالي :

<https://www.ifsb.org/ar-index.php>

³ السعودية تعزز مكانتها في صناعة المال الإسلامية، جريدة الغد المطبوعة، الأردن، 2020، ص 38

الجدول (9) يوضح أنواع وتطور الصكوك الإسلامية في السعودية خلال مدة البحث (2012-2020)، تتصدر أنواع صكوك السعودية بالمراتب الأولى منها (تورق والمرابحة والاجارة المنتهية بالتمليك) كما في الشكل (9)، يوضح الجدول (9) ما يلي:

1. صكوك المرابحة

صكوك المرابحة بلغت في 2012 (172.69) مليار ريال بنسبة 31.27% من اجمالي الصكوك الإسلامية، استمرت بزيادة إصداراتها والتعامل من خلال صكوك المرابحة ولم تتأثر بأي أزمات حدثت خلال مدة البحث فكان اصدار صكوك المرابحة في 2019 و2020 تبلغ (302.92)(319.91) مليار ريال وبنسب (32.2%، 32.1%) على التوالي من مجموع الصكوك الاسلامية.

2. صكوك المضاربة

بلغت نسبة صكوك المضاربة عام 2012 (3.9%) بقيمة 21.73 مليار ريال، بينما كانت أدنى نسبة سجلت في عام 2019 حيث بلغت 0.80% من اجمالي الصكوك بقيمة 7.57 مليار ريال، وسجلت اعلى نسبة في عام 2013 حيث بلغت نسبتها (4.26%) بقيمة 24.88 مليار ريال. اما في 2020 فقد بلغت 13.26 مليار ريال.

3. صكوك التورق

صكوك التورق منذ 2012 أصدرت السعودية (183.55) مليار ريال واستمرت بزياد إصدارات من التورق نتيجة عوامل الجذب التي تشجع المستثمرين لاقتنائها ولم تتأثر صكوك التورق بأي عوامل او أزمات أدت الى تخفيض إصداراتها لاسيما الازمة الأخيرة التي عصفت بالعالم وهي ازمة كورونا في عام 2019 وامتدادها لعام 2020 فقد كانت إصدارات صكوك التورق في 2019(344.06) مليار ريال بنسبة 36.6% من اجمالي الصكوك و2020(364.53) مليار ريال بنسبة 36.6% من اجمالي الصكوك الاسلامية.

4. صكوك الاجارة المنتهية بالتمليك

الصكوك المنتهية بالتمليك تأثرت في عام 2019 بالازمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم وما نتجت عن فايروس كورونا حيث انخفضت صكوك المنتهية بالتمليك (274.78) مليار ريال عما كانت عليه في السنوات السابقة، وسرعان ما ارتفعت وعادت لنشاطها في 2020 لتبلغ

(285.69) مليار ريال وبنسبة منخفضة 28.69% مقارنة بعام 2019 حيث بلغت 29.28% من اجمالي الصكوك الاسلامية.

5. صكوك المشاركة

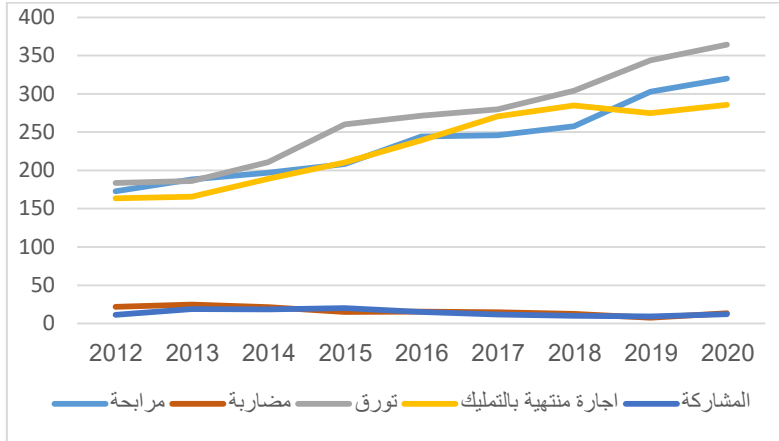
صكوك المشاركة لم تتعد نسبتها 3.5% خلال مدة البحث، اذ سجلت صكوك المشاركة أدنى نسب الصكوك الأخرى، فكانت اعلى نسب في عام 2013 (3.22%) بقيمة 18.8 مليار ريال، بينما أدنى نسبة سجلت في عام 2019 (0.96%) بقيمة 9.09 مليار ريال.

جدول (9) اصدار الصكوك الإسلامية ونسبها من اجمالي الصكوك في السعودية (2012-2020)

السنة	مربحة	مضاربة	تورق	اجارة منتهية بالتمليك	المشاركة	اجمالي الصكوك الاسلامية
2012	172.69 %31.24	21.73 %3.93	183.55 %33.20	163.64 %29.60	11.2 %2.03	552.81 %100
2013	188.04 %32.22	24.88 %4.26	186.36 %31.93	165.47 %28.35	18.83 %3.22	583.58 %100
2014	196.85 %31.07	21.3 %3.36	210.91 %33.05	189.08 %29.61	18.44 %2.91	633.58 %100
2015	208.24 %29.17	14.94 %2.09	260.28 %36.46	210.31 %29.46	19.94 %2.79	713.71 %100
2016	244.49 %31.01	15.46 %2	271.51 %35.11	239.13 %30.03	15.07 %1.02	770.59 %100
2017	245.97 %29.89	14.6 %1.77	279.97 %34.03	270.5 %32.87	11.66 %1.41	822.7 %100
2018	257.88 %29.64	12.76 %1.46	304.14 %34.96	285.08 %32.77	9.94 %1.14	869.8 %100
2019	302.92 %32.27	7.57 %0.80	344.06 %36.66	274.78 %29.28	9.09 %0.96	938.42 %100
2020	319.91 %32.12	13.26 %1.33	364.53 %36.60	285.69 %28.69	12.35 %1.24	995.74 %100

المصدر الجدول من عمل الباحثة استنادا الى بيانات https://www.ifsb.org/psifi_03.php

شكل (9) اصدار الصكوك الإسلامية ونسبها من اجمالي الصكوك في السعودية (2012-2020)



المصدر من عمل الباحثة استنادا الجدول 9

يوضح الجدول (10) صكوك التمويل الصادرة ونسبتها حسب القطاعات الاقتصادية ونسبة تمويلها من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية (مليار ريال) للفترة من 2012-2020، وكما يلي:

1. قطاع الزراعة
نلاحظ قطاع الزراعة اذ بلغت قيمة التمويل 1.61 مليار ريال في عام 2012 وبنسبة 0.19%، واستمرت في جذب المستثمرين وزيادة نسبة التمويل خلال مدة البحث لتصل الى 16.99 مليار ريال في عام 2020 لترتفع النسبة الى 4.02% كما في الشكل (10).

2. قطاع التعدين
كانت قيم تمويل قطاع التعدين بلغت عام 2012 و 2013 (559.5، 560.1) مليار ريال على التوالي، وبنسب 68% من اجمالي التمويل. بينما استقرت نسبها خلال الاعوام 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020 عند (2%) من اجمالي التمويل الإسلامي كما في الشكل (10).

3. قطاع التصنيع
قطاع التصنيع نلاحظ من الجدول (10) ان القيمة خلال مدة البحث غير مستقرة في ارتفاع وانخفاض فبلغت 130.77 مليار ريال في عام 2012، واستمر في الارتفاع لغاية عام 2014 بلغ قيمة التمويل 155.42 مليار ريال وبنسبة 53.59%، وفي عام 2015 انخفضت قيمة التمويل لتصل الى 147.35 مليار ريال، واستمر بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى الى عام 2020 ليصل الى اعلى ارتفاع ليبلغ 168.99 مليار ريال وبنسبة 40.04% كما في الشكل (10).

4. قطاع الكهرباء والغاز

سجل قطاع الكهرباء والغاز وبخار الماء قيمة تمويل 16.95 مليار ريال في عام 2012، واستمر بزيادة نسب التمويل خلال سنوات البحث ليصل الى اعلى قيمة تمويل في عام 2020 وبلغ 55.44 مليار ريال وبنسبة 13.13% من اجمالي التمويل كما في الشكل(10).

5. قطاع البناء

كانت نسبة تمويل قطاع البناء متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض خلال مدة البحث (2012-2020) ليبلغ 42.36 مليار ريال في عام 2020 وبنسبة 10.03% من اجمالي التمويل.

6. قطاع تجارة الجملة والتجزئة

اتسم قطاع الجملة والتجزئة بارتفاع نسب التمويل من 2012 وكانت تبلغ قيمته 75.93 مليار ريال وبنسبة 9.32% من اجمالي التمويل، واستمرت بالارتفاع الى 2017 واما بعدها فانخفضت بنسب بسيطة الى 2020 كانت تبلغ اعلى قيمة لها 129.34 مليار ريال وبنسبة 30.64% من اجمالي التمويل في عام 2020.

7. نسب تمويل القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي

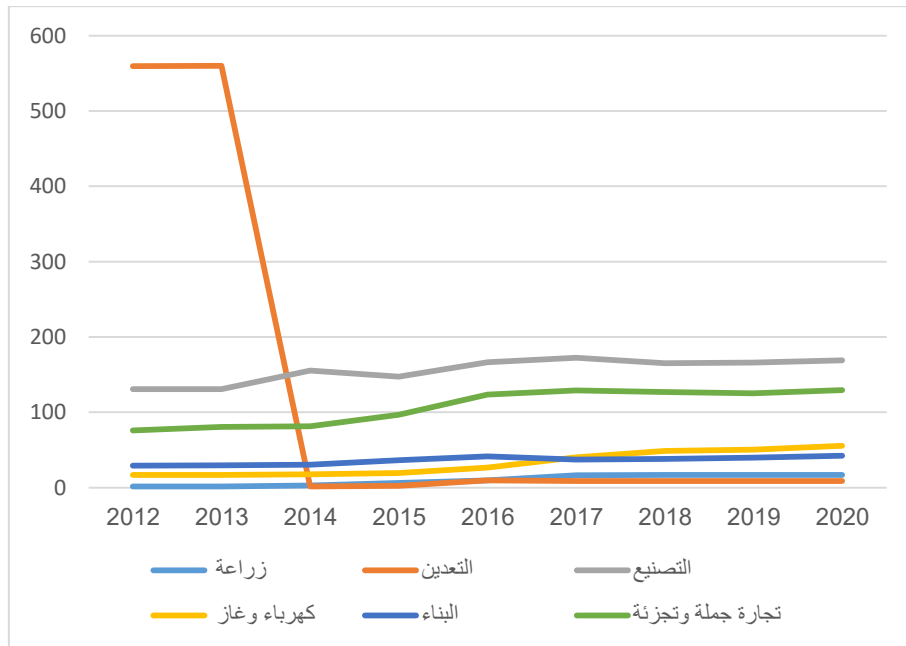
نلاحظ من الجدول (10) ان نسبة التمويل الى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية كانت متذبذبة من 2012 الى 2020، فقد بلغت أدنى مستوى لها في عام 2014 حيث بلغت نسبتها 10.22%، وبلغت اعلى نسبة للتمويل في الناتج في عام 2012 حيث بلغت نسبتها 29.48% وأيضا عام 2013 بلغ 29.29%. في عام 2019 بلغت 13.51% وارتفع عام 2020 ليلبلغ 16.00 كما في الشكل (10).

جدول (10) التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي ونسبها من إجمالي التمويل وإجمالي الناتج المحلي في السعودية (مليار ريال) (2012-2020)

السنة	زراعة	التعدين	التصنيع	كهرباء وغاز	البناء	تجارة جملة وتجزئة	إجمالي تمويل	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التمويل من الناتج %
2012	1.61 %0.19	559.5 %68.21	130.77 %16.06	16.95 %2.08	29.09 %3.57	75.93 %9.32	813.85 %100	2759.91	%29.48
2013	1.74 %0.21	560.1 %68.28	130.95 %15.96	17.01 %2.07	29.58 %3.60	80.55 %9.82	820.2 %100	2799.93	%29.29
2014	3.05 %1.05	1.65 %0.56	155.42 %53.59	17.72 %6.11	30.51 %10.52	81.63 %28.15	289.98 %100	2836.31	%10.22
2015	6.29 %2.03	2.48 %0.80	147.35 %47.57	19.39 %6.28	36.33 %11.77	96.72 %31.34	308.56 %100	2453.51	%12.57
2016	9.54 %2.52	9.47 %2.50	166.59 %44.10	26.78 %7.09	41.71 %11.04	123.51 %32.70	377.62 %100	2418.51	%15.61
2017	16.37 %4.05	8.77 %2.17	172.24 %42.65	40.33 %9.98	37.09 %9.18	129.01 %31.94	403.81 %100	2582.20	%15.63
2018	16.83 %4.16	8.74 %2.16	165.06 %40.85	48.67 %12.04	37.95 %9.39	126.78 %31.37	404.03 %100	3062.17	%13.40
2019	16.91 %4.15	8.82 %2.16	166.08 %40.76	50.32 %12.35	40.01 %9.82	125.29 %30.75	407.43 %100	3013.56	%13.51
2020	16.99 %4.02	8.91 %2.11	168.99 %40.04	55.44 %13.13	42.36 %10.03	129.34 %30.64	422.03 %100	2637.63	.16

المصدر: الجدول من عمل الباحثة استنادا الى بيانات https://www.ifsb.org/psifi_03.php

شكل (10) التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي ونسبها من إجمالي التمويل وإجمالي الناتج المحلي في السعودية (2012-2020)



المصدر: الشكل من عمل الباحثة استنادا الى الجدول 10

نستنتج من ذلك ان السعودية كانت من انجح الدول العربية في الصناعة المالية الإسلامية عن طريق حصة في الأسواق والمصارف الإسلامية، حيث احتلت المراتب الأولى في اصدار الصكوك الإسلامية وتمويل القطاعات الاقتصادية وارتفاع نسب تمويل التنمية الاقتصادية، وتوصل البحث الى ان الصناعة المالية الإسلامية وخاصة الصكوك الإسلامية تحظى بأهمية كبيرة لتوفير الموارد لتنشيط المشاريع التنموية، ذلك مكنّ السعودية من تصدرها لإصدار الصكوك المالية وتمويل مشاريعها من خلال جذب واستقطاب المدخرات المحلية وتوجيهها نحو قطاعات خدمية ونتاجية.

المبحث الثالث

التحليل الوصفي للعلاقة بين الصناعة المالية الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية في العراق

للمدة من 2012-2020

المطلب الاول: مؤشرات مختارة في الاقتصاد العراقي

يعد العراق واحدا من أكثر الدول المعتمد على انتاج النفط في العالم، اذ تسجل عائداته أكثر من 80% من الموازنة الحكومية، وتسجل عائداته أكثر من 98% من صادرات العراق، لذلك من البديهي ان يتعرض بلد ريعي الى تقلبات اقتصادية نتيجة اعتماده على عائدات النفط، وأيضا لعدم الاستقرار السياسي وتفشي فايروس كورونا أدى الى زيادة المشاكل الاقتصادية في العراق. يبلغ معادل النمو المركب للنتاج المحلي الإجمالي (2.3%) المعدل موجب دلالة على ان الناتج المحلي الإجمالي يمتاز بالتطور، سوف نتطرق لبعض المؤشرات الاقتصادية في العراق وكما موضح في الجدول (11):

1. الناتج المحلي الإجمالي

واصل الاقتصاد العراقي نموه على الرغم من التحديات الأمنية والسياسية التي واجهته، من الجدول اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2012 الى 162.587 ترليون دينار، ويعزى هذا التحسن في نمو الناتج المحلي الإجمالي الى جملة من العوامل منها ارتفاع معدل سعر البرميل للنفط الخام وكمية المنتج منه عام 2011 كان بنسبة 1.3% الى 11.0% لعام 2012¹، اما في عام 2013 وعلى الرغم من كثير من التحديات الا ان المؤشرات الاقتصادية اشارت الى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 162.587 ترليون دينار عام 2012 الى 174.990 ترليون دينار عام 2013 وبمعدل نمو سنوي قدره 7.4%.

اما عام 2014 فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 174.990 ترليون دينار في عام 2013 الى 175.335 ترليون دينار وبمعدل نمو قدره 0.1%. اما عام 2015 فقد شهد الاقتصاد العراقي تقلبات واضحة في معظم أنشطة القطاعات الاقتصادية للاقتصاد وذلك نتيجة الانخفاض الذي تشهده الأسواق العالمية في أسعار النفط، الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي امام تحد صعب بسبب كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي من خلال اعتماده على النفط كمصدر رئيس للإيرادات اذا ان 98% من إيرادات الموازنة تعتمد بنحو كلي على موارد النفط وانحسار الطاقة الإنتاجية المحلية المتمثلة بانكفاء

¹البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية، 2012، ص8، على الموقع الالكتروني التالي: www.cbi.iq

أنشطة الصناعية والزراعة بالشكل الذي أدى الى نقص في العرض الكلي وغير القادر على اللحاق بمستوى الطلب الكلي مما فتح استيرادات واسعة، فضلا عن تدهور البنى التحتية الناجمة عن عقود ما قبل عام 2003 الى جانب تكاليف الحرب على الإرهاب وتفاقم ازمة النازحين من العصابات الإرهابية التي الحقت الضرر بالاقتصاد غير النفطي عن طريق تدمير البنى التحتية والأصول وتعطيل حركة التجارة وتدهور ثقة المستثمرين.¹ وسجل الناتج المحلي الإجمالي 2015 مقارنة بعام 2014 نمو بنسبة 4.7% اذ كانت قيمة الناتج 175.335 ترليون دينار عام 2014 الى 183.616 ترليون دينار عام 2015.

سجل الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 انخفاضا بنسبة 3.7- % قياسا بعام 2016 حيث سجل 208.932 ترليون دينار في مقابل 201.130 ترليون دينار لعام 2017 ويعزى هذا الانخفاض الى كل من انخفاض اجمالي الإنتاج السنوي من النفط الخام والمعدل اليومي للإنتاج خلال هذا العام بنسبة 1.3- % لكل منهما.² اما عام 2018 فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الى 210.532 ترليون دينار قياسا بعام 2017 حيث سجل 201.130 ترليون دينار وسجلت نسبة النمو ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ معدل النمو 4.6% عام 2018.

اما عام 2019 فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة بنسبة 5.5% قياسا بعام 2018، ليسجل 222.141 ترليون دينار عراقي مقابل 210.532 ترليون دينار عراقي عام 2018 وذلك بسبب ارتفاع انتاج النفط الخام بنسبة 3.8% مقارنة بالعام السابق اذ بلغ 1670.3 مليون برميل مقابل 1609.8 مليون برميل عام 2018 كما في الشكل (11).

اما في عام 2020 شهد الاقتصاد العراقي انخفاضا ملموسا في مستوى اداءه، اذ كان لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام العالمية نتائج سلبية على الناتج المحلي الإجمالي سواء بالأسعار الجارية ام الثابتة. اذ انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة لعام 2020 بنسبة 11.3- % ليسجل 196.985 ترليون دينار مقابل 222.1 ترليون دينار عام 2019، وذلك لانخفاض انتاج النفط الخام بنسبة 12.4% مقارنة بالعام السابق، اذ بلغ 1463.4 مليون برميل مقابل 1670.3 مليون برميل عام 2019 كما في الجدول (11).

¹البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، 2015، ص24-60 ، على الموقع الالكتروني التالي: WWW.cbi.iq

²البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، 2018، ص18-25 ، على الموقع الالكتروني التالي: WWW.cbi.iq

2. نصيب الفرد من الدخل القومي

أسهم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في زيادة متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي اذ ارتفع قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 7.2 مليون دينار عام 2012 الى 7.8 مليون دينار عام 2013. واستقر متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتبلغ قيمته لعامي 2015-2016 الى 5.6 مليون دينار مقابل 7.4 مليون دينار عام 2014 كما في الجدول (11).

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.2% ليبلغ 6.1 مليون دينار في عام 2017 قياسا بعام 2016 حيث كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ قيمته 5.6 مليون دينار، والعنصر الأساسي للنمو هو النفط الخام اذ لاتزال الأهمية النسبية لهذا القطاع هي الأعلى قياسا بالقطاعات الأخرى، في حين ان اغلب الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير النفطية لم تأخذ دورها المطلوب في عملية التنمية. واستقر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2018 و عام 2019 لتبلغ 7.1 مليون دينار عراقي، بينما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 5.5 مليون دينار عام 2020 مقابل 7.1 مليون دينار في العام 2019.

3. معدل التضخم

نلاحظ من الجدول (11) ان الاقتصاد العراقي شهد خلال العام 2013 انخفاضا واضحا في المستوى العام للأسعار تمثل بتراجع معدل التضخم ما نسبته 2.4% لعام 2013 مقابل 5.6% لعام 2012، واستمر الانخفاض في عام 2014 ليسجل نسبة 1.6% و عام 2015 سجل نسبة التضخم 1.7%، ليستمر بالانخفاض الى عام 2020 فقد ارتفعت معدل التضخم ليسجل 1.1% بعد ان كان (-0.1) في عام 2019.

4. معدل البطالة

شهد الاقتصاد العراقي تقلبات أدت الى عدم استقراره كما في الجدول (11)، ولاسيما معدل البطالة اذ بلغ معدل البطالة 11.9% لعام 2012 بينما انخفض في عام 2013 ليبلغ 9.2%، وقد سجل المعدل اعلى نسبة له في عامي 2014 و2016 لتبلغ نسبتها (20.0%، 22.7%) على التوالي. وسرعان ما انخفضت للسنوات اللاحقة لتستقر عند مستوى 12% ففي عام 2019 بلغت نسبته 12.7%، اما في عام 2020 فقد ارتفعت معدلات البطالة ونتيجة توقف العالم بسبب جائحة كورونا ومالها من اضرار على الايدي العاملة في العراق لترتفع الى 13.7%.

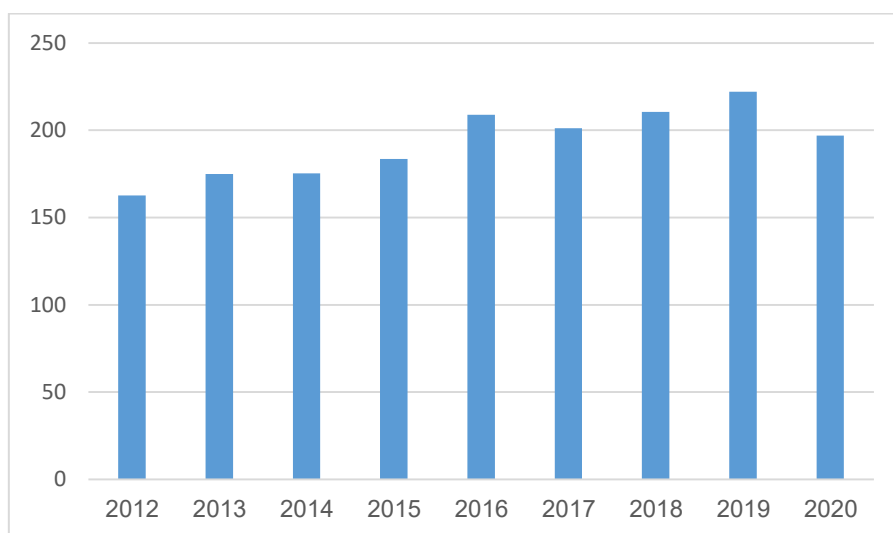
جدول (11) بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة من (2012-2020)

(مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100-2007 (ترليون. د)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	معدل النمو %	معدل التضخم %	معدل البطالة ¹ %
2012	162.587533	7.2	-	%5.6	%11.9
2013	174.990175	7.8	%7.4	%2.4	%9.27
2014	175.335399	7.4	%0.1	%1.6	%20.0
2015	183.616252	5.6	%4.7	%1.7	%10.5
2016	208.932109	5.6	%13.7	%1.5	%22.7
2017	201.130066	6.1	%-3.7	%0.5	%13.0
2018	210.532887	7.1	%4.6	%0.2	%12.8
2019	222.141.229	7.1	%5.5	%-0.1	%12.7
2020	196.985514	5.5	%-11.3	%1.1	%13.7

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية العراقية² للفترة من 2012-2020

شكل (11) الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2012-2020) (ترليون دينار)



المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

¹ معدل البطالة لسنة (2012، 2014، 2016) متوفرة في وزارة التخطيط المركزي للإحصاء، متوفر على الموقع: <https://www.cosit.gov.iq> ، أما السنوات الأخرى كانت متوفرة على الموقع التالي: <https://ar.tradingeconomics.com>
² البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي ، على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq

المطلب الثاني: نشأة الصناعة المالية الإسلامية في العراق

انبثقت فكرة انشاء المصارف الإسلامية في العراق نتيجة لتقاطع سلوك المصارف التجارية مع الشريعة الإسلامية وخاصة (الفائدة) اخذا وعطاء والتي تشكل المدخل الرئيس للمصرف التجاري وذلك لان الفائدة ثمرة استخدم المال.¹ وتختلف المصارف الإسلامية في بعض معاملاتها فيما يخص المسائل الفقهية، ويتحدد ذلك وفقا لمجلس إدارة المصرف أو مالكة، ما يجعل هناك اختلافا فيما يخص طريقة منح القرض والمعاملات الأخرى²، شهدت المصارف الإسلامية إنشاء تكتلات يهدف الى تقديم التمويل الى المشاريع التنموية الكبرى بما يحقق الجدوى الاقتصادية للاقتصاد العراقي الذي يعاني من مشاكل كثيرة. عن طريق تفعيل دور جمعية المصارف الإسلامية بحيث يكون لها دور رقابي وتقويمي لواقع حال المصارف الإسلامية في العراق، ورسم خطط النهوض بالقطاع من أجل توسيع اسهاماته في عملية التنمية المستدامة.³

بلغ عدد المصارف الإسلامية المحلية في عام 2012 (12) مصرفا إسلاميا، وكانت الأهمية النسبية لرأس المال الجهاز المصرفي العراقي لعام 2012 المصارف التجارية بلغت 53.5%، والمصارف الإسلامية بلغت 22.5% والمصارف الأجنبية بلغت 2.7% ومصارف حكومية 21.30%⁴.

وبلغ عدد المصارف الإسلامية المحلية في عام 2018 (22) مصرفا إسلاميا ومصرفا واحدا إسلاميا حكوميا و(2) مصرفين إسلاميين اجنبيين، وكانت الأهمية النسبية لرأس المال الجهاز المصرفي العراقي لعام 2018 المصارف التجارية بلغت 38%، والمصارف الإسلامية بلغت 33.2% والمصارف الأجنبية بلغت 6.3% والمصارف الحكومية 22.2%. في 2018 أصدر البنك المركزي العراقي شهادات ايداع اسلامية لآجال قصيرة (14) يوما وذلك بهدف تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف وادارة السيولة لدى القطاع المصرفي، ومن التطورات المصرفية اتخذ البنك المركزي العراقي خلال عام 2018 العديد من الإجراءات وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي وتعزيز دوره في تحقيق الاستقرار النقدي وحشد الموارد الاقتصادية وتمويل النمو الاقتصادي وكانت من اهم هذه الإجراءات هي الانضمام الى

¹ <https://www.addustour.com/> المصارف الإسلامية في العراق بين الطلب المتزايد والاختلافات الفقهية

² نغم حسين نعمة ورغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلد 12، العدد2، 2020، ص2

³ <https://www.arabnak.com>

⁴ البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الإحصائي، 2012، على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وانضمام العراق الى مجلس الخدمة المالية الإسلامية IFSB.¹

وبلغ عدد المصارف الإسلامية المحلية في العراق عام 2019 (24) والمصارف الإسلامية الأجنبية في العراق (2) وعدد المصارف الإسلامية الحكومية (1) فقط. اتخذ البنك المركزي العراقي خلال 2019 في تنظيم عمل المصارف وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي واهم هذه الإجراءات إطلاق البنك المركزي العراقي لبرنامج التمويل الإسلامي المجمع بهدف خلق شراكة منتظمة في عملية التمويل والاستثمار بين المصارف التقليدية والإسلامية من جهة والقطاعين العام والخاص من جهة أخرى، وإعادة توزيع هيكلية نسب الاحتياطي الإلزامي المفروض على ودائع المصارف الإسلامية التوفير (الادخارية) والثابتة لتكون بنسبة 5% بدلا من 15% مع خضوع الودائع الأخرى لنسبة 15%. السماح للمصارف الإسلامية فقط وبشكل مبدئي باستعمال عقود الاجارة لتمويل شراء العقارات او تمويل بناء العقارات.² وكانت الأهمية النسبية لرأس المال الجهاز المصرفي العراقي لعام 2019 المصارف التجارية بلغت 37.2%، والمصارف الإسلامية بلغت 34.1% والمصارف الأجنبية بلغت 6.1% والمصارف الحكومية 22.6%.

وعام 2020 بلغ عدد المصارف الإسلامية الحكومية (1) والمحلية في العراق (27) والمصارف الإسلامية الأجنبية (دولية) في العراق (2).³ بلغت نسبة اسهام رؤوس أموال المصارف الإسلامية (الأجنبية والمحلية) باستثناء مصرف النهرين الحكومي الإسلامي (34.9%) في حين بلغ اسهام رؤوس أموال المصارف التجارية المحلية (34%) من اجمالي رؤوس أموال المصارف.⁴ ويوضح الجدول (12) أسماء المصارف الإسلامية في عام 2020 الحكومية والمحلية وشركات التحويل سابقا وكذلك المصارف الإسلامية الأجنبية. يحتوي الجدول على معلومات تخص كل مصرف منها اسم المصرف ورأس مال المصرف ورقم وتاريخ إجازة المصرف (تأسيس المصرف) والبريد الإلكتروني وموقع المصرف على الانترنت. اول مصرف إسلامي تأسس في عام 1993، ففي العراق تم انشاء اول مصرف إسلامي في بداية التسعينيات عام 1993 (مصرف العراقي الإسلامي) وقد انشأه الدكتور عبد اللطيف هميم وبرأس مال قدره 200 مليون دينار عراقي، وبعد عام 2003 بدأت انظار العراقيين تتجه نحو انشاء المصارف الإسلامية حتى وصل عدد المصارف الإسلامية سبعة عشر مصرفا إضافة الى المصارف

¹البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاحصائي ، 2018، على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
²البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاحصائي ، (2019) ، على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
³البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاحصائي ، (2020) ، على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
⁴البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاحصائي ، (2019) ، على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq

الحكومية والتجارية، وقد شجعت المصارف الإسلامية المودعين على كثير من الأمور منها مجالات القروض العقارية والمشاريع الكبيرة والصغيرة وشراء السلع، لعدم وجود فائدة مالية مقابل تلك القروض وفقا للشريعة الإسلامية. وأحدث المصارف الإسلامية لعام 2020 هي الناسك الإسلامي للاستثمار والتمويل برأس مال قدره 150 مليار دينار ومصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل برأس مال قدره 100 مليار دينار¹.

جدول (12)

المصارف الإسلامية في العراق 2020

المصارف الإسلامية الحكومية				
ت	اسم المصرف	رأس المال (دينار)	رقم وتاريخ الاجازة	البريد الالكتروني والموقع
1	النهرين الإسلامي	مليار 150	12317/3/9 في 17/8/2015	info@nib.com.iq alnahrain@cbr.iq
المصارف الإسلامية المحلية				
ت	اسم المصرف	رأس المال (دينار)	رقم وتاريخ الاجازة	البريد الالكتروني والموقع
2	ايلاف الإسلامي	250مليار	884/3/9 30/5/2001	info@eib.iq www.eib.iq
3	العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	250مليار	ت.ص/6893 في 20/4/1993	info@iraqiislamicb.iq www.iraqiislamicb.iq
4	كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية	400 مليار	957/3/9 في 29/5/2005	admin@kib.iq www.kib.iq
5	الوطني الإسلامي	251مليار	128 في 3/1/2008	info@nib.iq www.nib.iq
6	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	112مليار	2029/3/9 في 21/11/2005	info@dfdi-bank.com www.dfdi-bank.com
7	التعاون الإسلامي للاستثمار	250مليار	432/3/9 في 4/3/2007	Taawenbank@icb-fi.iq www.icb-fi.iq
8	العطاء الإسلامي للاستثمار والتمويل	250مليار	2389/3/9 في 16/10/2006	info@ataa-bank.iq
9	جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	255مليار	1995/3/9 في 3/6/2008	info@cihanbank.com.iq www.cihanbank.com.iq
10	المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل	150مليار	8326/3/9 في 9/4/2018	info@mib.iq www.mib.iq
11	الناسك الإسلامي للاستثمار والتمويل	150مليار	4625/3/9 في 5/3/2020	info@nasikbank.iq WWW.Nasikbank.iq
المصارف الإسلامية المحلية (شركات التحويل سابقا)				
ت	اسم المصرف	رأس المال (دينار) وقم وتاريخ الاجازة	البريد الالكتروني والموقع	
12	العالم الإسلامي	250 مليار	1763/3/9 في 2/2/2016	info@wd-bk.iq www.wd-bk.iq
13	الجنوب الإسلامي	250 مليار	1791/3/9 في 2/2/2016	info@jib.iq www.jib.iq
14	الود الإسلامي للاستثمار والتمويل (مصرف الوفاق الاسلامي للاستثمار والتمويل سابقا)	250 مليار	6490/3/9 في 5/5/2016	info@wiidb.iq www.alwifaqbank.iq
15	العربية الإسلامي	250 مليار	9846/3/9 في 20/6/2016	info@ab.iq www.alarabiyabank.iq

¹البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الإحصائي ، 2020 ، على الموقع الالكتروني التالي: WWW.cbi.iq

16	نور العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	250 مليار	15564/8/9 في 1/11/2016	info@inibiq.iq www.inibiq.iq
17	زين العراق الإسلامي للإستثمار والتمويل	250 مليار	11692/8/9 في 11/8/2016	info@zainbank.iq www.zainbank.iq
18	الدولي الإسلامي	دينار 260,846,000,000	13432/8/9 في 19/9/2016	info@imtb.iq www.imtb.iq
19	القابض الإسلامي للتمويل والاستثمار	250 مليار	2141/8/9 في 8/2/2017	ceo@qibfi.iq www.qibfi.iq
20	الأنصاري الإسلامي للاستثمار والتمويل	250 مليار	2139/8/9 في 8/2/2017	main@aifb.iq www.aifb.iq
21	الثقة الدولي الإسلامي	250 مليار	2070/8/9 في 7/2/2017	info@itbank.iq www.itbank.iq
22	الراجح الإسلامي للاستثمار والتمويل	250 مليار	3230/3/9 في 5/3/2017	rib@rib.iq www.rib.iq
23	القرطاس الإسلامي للاستثمار والتمويل	250 مليار	3357/3/9 في 6/3/2016	info@qib.iq www.qib.iq
24	اسيا العراق الإسلامي	150 مليار	4934/3/9 في 5/3/2018	info@aib.iq www.aib.iq
25	المشرق العربي الإسلامي للاستثمار	150 مليار	8263/3/9 في 9/4/2018	info@amb.iq www.amb.iq
26	الطيب الإسلامي للإستثمار والتمويل	دينار 100,207,534,000	30216/3/9 في 31/12/2018	taif@taifib.iq www.taifib.iq
27	أمين العراق الاسلامي للإستثمار والتمويل	100 مليار	28334/3/9 في 9/12/2018	info@aib.iq www.aib.iq
28	العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل	100 مليار	7947/3/9 في 28/6/2020	info@fib.iq
فروع المصارف الاسلامية الأجنبية				
ت	اسم المصرف	رأس المال (دينار)	وقم وتاريخ الاجازة	البريد الالكتروني والموقع
29	ابو ظبي الإسلامي	59,003,000,000	1740/3/9 في 6/10/2010	adibiraq@IDB.IQ adib@cbiraq.info ADIBIRAQ@ADIB.COM
30	البركة التركي الإسلامي	73,000,000,000	1696/3/9 في 4/4/2011	albarka@albarakaturk.iq www.albarakaturk.iq

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على التقارير المصارف الإسلامية (البنك المركزي العراقي، المصارف العراقية، المصارف الإسلامية)، على الموقع الالكتروني التالي: WWW.cbi.iq

المطلب الثالث: التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية وحسب القطاعات الاقتصادية في العراق

يمثل الجدول (13) صكوك التمويل الصادرة حسب القطاعات الاقتصادية الذي تقدمه المصارف الإسلامية للزبائن ونسبة تمويلها من الناتج المحلي الاجمالي، حيث يوفر المصرف او المؤسسة المالية الإسلامية تسهيلات اذ يمكن سحب مبلغ أكثر مما يمتلكه لائتمانه مقابل ضمان الأوراق المالية، ويوضح الجدول (13) ما يلي:

1. قطاع الزراعة والصيد

بلغت قيمة تمويل الصكوك الصادرة لقطاع الزراعة 1.421 مليون دينار في عام 2012 وبلغت نسبتها 0.23% من اجمالي مجموع اصدار الصكوك. ونلاحظ استمرار ارتفاع نسبة قطاع الزراعة خلال عام 2013 (0.37%) و2014 (1.34%) و2015 (2.36%) من اجمالي اصدار

الصكوك. لكن في عام 2016 كانت قيمة اصدار الصكوك (22.859) مليون دينار وبلغت نسبتها (1.11%) من اجمالي الاصدار اما عام 2017 فقد انخفضت نسبتها الى 0.66% من اجمالي اصدار الصكوك بقيمة بلغت (11.778) مليون دينار، ذلك بسبب انخفاض رغبة المستثمرين بالاستثمار في هذا القطاع والتوجه الى قطاعات أكثر جاذبية وأكثر استثماراً، اما خلال الأعوام الثلاثة 2018 و2019 الى 2020 نلاحظ استقرار نسبة الاستثمار في هذا القطاع اذ استقرت عند نسبة 6% بقيمة 121.045 مليون دينار لعام 2018، اما عام 2019 بقيمة 123.068 مليون دينار واخيراً بلغت قيمة اصدار الصكوك لقطاع الزراعة والصيد 127.272 مليون دينار بنسبة 6.18% من اجمالي اصدار الصكوك كما في الشكل (12).

2. الصناعات التحويلية

الصناعات التحويلية فنرى ان نسبة الاستثمار فيها اقل من 15% خلال مدة البحث من 2012 وحتى 2020 حيث بلغت اعلى نسبة استثمار في هذا القطاع في عام 2018 حيث بلغت 14.29% من اجمالي اصدار الصكوك وبأعلى قيمة 272.369 مليون دينار.

3. قطاع الكهرباء والماء والغاز

كانت توجه الاستثمار لقطاع الكهرباء في 2012 و2013 فيها بنسب عالية وكما في الشكل (12) وسجلت اعلى نسب في هذين العامين (10.89%، 10.53%) على التوالي من اجمالي اصدار الصكوك، مقارنة بالنسب الأخرى خلال مدة البحث، وقد كانت النسب بعد ذلك غير مستقرة الى عام 2020 اذ كانت أدنى نسبة لها وبلغت 0.21% من اجمالي الصكوك بقيمة بلغت 4.412 مليون دينار.

4. قطاع التجارة والمطاعم والفنادق

كانت نسبة تمويل الصكوك المصدرة لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق الأعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى ومقارنة بنسب الاعوام اذ كانت أدنى نسبة لها بلغت 39.04% من اجمالي اصدار الصكوك بقيمة 477.949 مليون دينار خلال عام 2014، اما في عام 2019 فبلغت نسبتها 46.78% من اجمالي اصدار الصكوك وبقيمة بلغت 839.367 مليون دينار، وعام 2020 بلغت 46.92% من اجمالي اصدار الصكوك وبقيمة 966.017 مليون دينار، هذا يدل على توجه المستثمرين كانت بمستويات عالية بوجود فرص جذب استثماري عال لهذا القطاع رغم جائحة كورونا لكن هذا القطاع لم يتأثر قياساً بعام 2018 (817.868) مليون دينار.

5. قطاع النقل والتخزين والمواصلات

نلاحظ ان قطاع النقل والتخزين والمواصلات كانت نسبه غير مستقرة خلال مدة البحث بين ارتفاع وانخفاض حيث سجل قطاع النقل والتخزين في 2019 انخفاضا بنسبتها بلغ 1.65% قياسا بعام 2018 الذي بلغت نسبه 4.84% من اجمالي الصكوك المصدره لكن سجلت ارتفاعا في 2020 بلغ 2.71% من اجمالي اصدار الصكوك بقيمة 55.985 مليون دينار قياسا بعام 2019 التي بلغت قيمتها 31.644 مليون دينار.

6. قطاع التمويل والتأمين

اما قطاع التمويل والتأمين فقد انخفضت نسبه عام 2019 حيث بلغ نسبه 0.18% من اجمالي الصكوك الصدارة كما في الشكل (12) مقارنة بعام 2018 الذي بلغ 0.24% من اجمالي الإصدار وبقيمة 3.598 مليون دينار لعام 2019، لكن سجل ارتفاعا في عام 2020 بلغت نسبه 4.66% بقيمة بلغت 96.059 مليون دينار.

7. قطاع البناء والتشييد

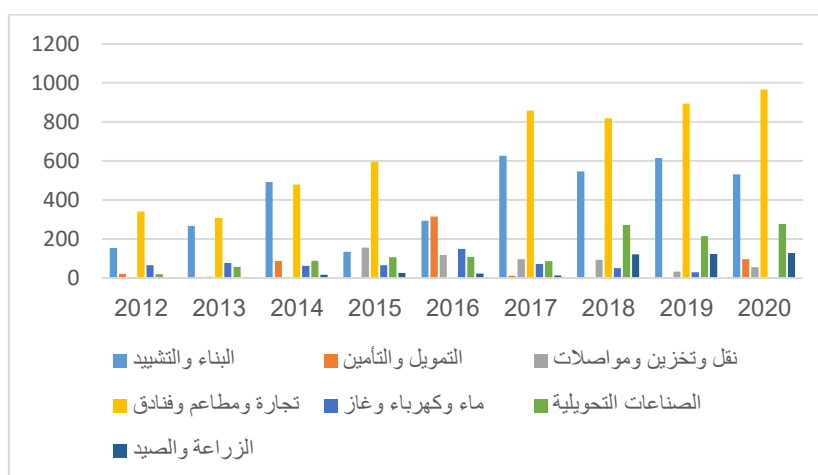
اما قطاع البناء والتشييد سجل اعلى نسبة له عام 2014 حيث بلغ 40.12% من اجمالي الإصدار بينما أدنى نسبة له عام 2015 بلغ 12.32% من اجمالي الاصدار، وسجل عام 2019 نسبه اعلى من 2018 حيث كانت نسبه 32.17% من اجمالي الإصدار بقيمة (614.444) مليون دينار مقارنة 2018 التي بلغت قيمتها (545.977) مليون دينار، اما في عام 2020 فقد انخفض نسبه لتبلغ 25.81% من اجمالي الإصدار بقيمة 531.441 مليون دينار مقارنة بالعام السابق والذي بلغ نسبه 32.12% كما في الشكل (12).

جدول (13) التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي ونسبها من اجمالي التمويل واجمالي الناتج المحلي في العراق (مليون دينار) (2012-2020)

السنة	الزراعة والصيد	الصناعات التحويلية	ماء وكهرباء وغاز	تجارة ومطاعم وفنادق	نقل وتخزين ومواصلات	التمويل والتأمين	البناء والتشييد	المجموع الكلي
2012	1.421 %0.23	18.402 %3.04	65.874 %10.89	340.379 %56.31	4.060 %0.67	21.244 %3.51	152.998 %25.31	604.378 %100
2013	2.728 %0.37	56.663 %7.85	76.018 %10.53	308.185 %42.70	6.764 %0.93	5.054 0.70	266.215 %36.89	721.627 %100
2014	16.444 %1.34	88.452 %7.22	62.062 %5.07	477.949 %39.04	1.274 %0.10	86.709 %7.08	491.211 %40.12	1.224101 %100
2015	25.567 %2.36	106.610 %9.85	64.479 %5.96	595.172 %55.04	155.164 %14.34	1.006 %0.09	133.325 %12.32	1.081323 %100
2016	22.859 %1.11	107.253 %5.22	149.179 %7.26	1.048.884 %51.07	117.079 %5.70	314.442 %15.31	294.038 %14.31	2.053734 %100
2017	11.778 %0.66	86.486 %4.90	71.523 %4.05	858.251 %48.71	96.869 %5.49	10.949 %0.62	626.039 %35.53	1.761895 %100
2018	121.045 %6.35	272.361 %14.29	50.666 %2.65	817.868 %42.93	92.217 %4.84	4.648 %0.24	545.977 %28.66	1.904782 %100
2019	123.068 %6.44	215.257 %11.27	28.171 %1.47	893.367 %46.78	31.644 %1.65	3.598 %0.18	614.444 %32.17	1.909549 %100
2020	127.272 %6.18	277.369 %13.47	4.412 %0.21	966.017 %46.92	55.985 %2.71	96.059 %4.66	531.441 %25.81	2.058555 %100

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على التقارير الإحصائية العراقية (البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية)، على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq

شكل (12) التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي في العراق (مليون دينار) (2012-2020)



الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول 13

في الجدول التالي (14) التوزيع القطاعي للتمويل الإسلامي من خلال القروض والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الممنوحة الى القطاعات الاقتصادية ونسبة تمويلها في الناتج المحلي

الاجمالي في العراق الممنوح من قبل المصارف الإسلامية للقطاعات الاقتصادية، ونلاحظ من الجدول (14) ما يلي:

1. الزراعة والصيد

من خلال الجدول (14) نلاحظ ان قيم التمويل الإسلامي الممنوحة من القروض او الاعتمادات وخطابات الضمان الى القطاع الزراعي كانت منخفضة جدا ومتفاوتة لكن في عام 2018 و2019 نرى من الجدول لا يوجد أي تمويل، لكن في عام 2020 بلغت قيمة التمويل في هذا القطاع 636 مليون دينار وبنسبة 0.04% من اجمالي التمويل.

2. الصناعات التحويلية

بلغ تمويل قطاع الصناعات التحويلية عام 2012 (459) مليون دينار وبنسبة 0.02% من اجمالي التمويل، بلغت اعلى نسبة للتمويل في هذا القطاع في عام 2017 (4.79%) بقيمة 88.083 مليون دينار، بينما سجل في عام 2020 انخفاضا قياسا بعام 2019، فقد كانت قيمة التمويل في 2020 (9.630) مليون دينار وبنسبة 0.73% قياسا بعام 2019 كانت قيمة التمويل 28.671 مليون دينار وبنسبة 1.65% من اجمالي التمويل.

3. قطاع الماء والكهرباء

نلاحظ من خلال الجدول ان اعلى قيمة لتمويل قطاع الماء والكهرباء كانت في عام 2017 حيث بلغت قيمتها 143.895 مليون دينار وبنسبة بلغت 7.83% من اجمالي التمويل ويأتي بالمرتبة الثانية عام 2020 حيث كانت قيمة التمويل لهذا القطاع بلغت 98.349 مليون دينار وبنسبة 7.48% من اجمالي التمويل. وسجل 2016 أدنى نسبة تمويل فقد بلغت نسبته 0.65% من اجمالي التمويل

4. قطاع التجارة والمطاعم والفنادق

ان قطاع التجارة والمطاعم والفنادق يحتل المرتبة الأولى قياسا بالقطاعات الأخرى حيث استحوذ على اكثر من 50% من مجموع التمويل من قبل المصارف الإسلامية، رغم عدم استقراره خلال مدة البحث لكنه كان مستقرا عند نسب مرتفعة، ففي عام 2012 بلغ نسبته 50% من اجمالي التمويل، وخلال اربع سنوات الأخيرة من 2017 الى 2020 كانت في ارتفاع مستمر الآ في 2019 وبسبب جائحة كورونا التي اثرت على الاقتصاد لكن رغم هذا لم تنخفض الى المستويات الدنيا حيث بلغت نسبتها 76.54% وهذه النسبة منخفضة قياسا بعام 2018 حيث بلغت نسبتها 83.15% من اجمالي التمويل و عام 2020 التي بلغت نسبتها 82.32% وبقيمة 1.080.925 مليار دينار.

5. قطاع النقل والتخزين والمواصلات

سجل قطاع النقل والتخزين والمواصلات اعلى نسبة لها في عام 2017 حيث بلغت نسبته 4.58% بقيمة بلغت 84.259 مليون دينار، اما في المرتبة الثانية فقد سجل عام 2020 ارتفاعا بنسبة 3.30% من اجمالي التمويل وبقيمة 43.386 مليون دينار قياسا بعام 2019 حيث بلغت نسبته 2.48% من اجمالي التمويل وبقيمة 43.032 مليون دينار.

6. قطاع التمويل والتأمين

لم يسجل أي تمويل في هذا القطاع خلال عام 2012، وكانت اعلى نسبة تمويل في عام 2015 حيث بلغت النسبة 20.90% وبقيمة 410.639 مليون دينار، بينما سجل عام 2018 انخفاضا في نسبة التمويل حيث بلغت 0.5% وبقيمة 12.159 مليون دينار قياسا بعام 2017 حيث كانت تبلغ نسبة تمويله 11.17% وبقيمة بلغت 205.263 مليون دينار، بينما انخفض تمويل القطاع في عام 2020 وبلغت نسبته 1.91% وبقيمة 25.169 مليون دينار مقابل عام 2019 حيث كانت نسبته مرتفعة وبلغت 4.10% من اجمالي التمويل وبقيمة 71.192 مليون دينار.

7. قطاع البناء والتشييد

اما قطاع البناء والتشييد يأتي بالمرتبة الثانية بعد قطاع التجارة ورغم الانخفاضات في نسبها الواضحة جدا خلال مدة البحث وهذا نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني للعراق ومن ثم لا توجد بيئة استثمارية مشجعة وجاذبة للاستثمار. فقد انخفضت نسبة التمويل في 2020 في هذا القطاع لتبلغ نسبته 4.18% من اجمالي التمويل وبقيمة 54.981 مليون دينار مقارنة بعام 2019 حيث بلغت نسبته 11.69% من اجمالي التمويل.

ان نسبة مجموع التمويل الى الناتج المحلي الإجمالي في انخفاض خلال السنوات الأخير، ففي عام 2020 كانت تبلغ نسبة التمويل 0.6% وهي منخفضة قياسا بعام 2019 الذي كانت نسبته 0.7%، لكن سجل اعلى نسبة تمويل للناتج المحلي في عام 2016 حيث بلغ 7.1%، وهذه النسب تكاد تكون غير مؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك كون القطاعات التي يتم الاستثمار بها قطاعات ناتجها غير حقيقي أي بعيدا عن انتاج سلع وخدمات وتنوع للدخل القومي.

جدول (14) التمويل الإسلامي من خلال القروض والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الممنوحة الى القطاعات الاقتصادية ونسبة تمويلها في الناتج المحلي الاجمالي في العراق (مليون دينار) (2020-2012)

السنة	الزراعة والصيد	الصناعات التحويلية	ماء وكهرباء وغاز	تجارة ومطاعم وفنادق	نقل وتخزين ومواصلات	التمويل والتأمين	البناء والتشييد	مج التمويل
2012	204 %0.01	459 %0.02	29.241 %1.49	985.624 %50.49	33.939 %1.73	—	902.592 %46.23	1.952059 %100
2013	3.613 %0.16	6.166 %0.26	39.173 %1.67	1.197196 %51.11	34.367 %1.46	47.125 %2.01	1.014368 %43.31	2.342008 %100
2014	5.665 %0.25	7.431 %0.33	31.762 %1.42	864.673 %38.85	5.996 %0.26	246.574 %11.07	1.063476 %47.78	2.225577 %100
2015	41.169 %2.09	43.858 %2.23	41.613 %2.11	1.274283 %64.87	5.777 %0.29	410.639 %20.90	146.992 %7.48	1.964331 %100
2016	2.255 %0.01	19.263 %0.12	97.734 %0.65	14.684753 %97.82	66.138 %0.44	20.145 %0.13	121.022 %0.80	15.011310 %100
2017	90.236 %4.91	88.083 %4.79	143.895 %7.83	836.626 %45.55	84.259 %4.58	205.263 %11.17	388.057 %21.13	1.836419 %100
2018	—	28.671 %1.28	74.414 %3.33	1.856432 %83.15	43.032 %1.92	12.159 %0.5	256.325 %11.48	2.232403 %100
2019	—	28.671 %1.65	61.186 %3.52	1.327886 %76.54	43.032 %2.48	71.192 %4.10	202.824 %11.69	1.734791 %100
2020	636 %0.04	9.630 %0.73	98.349 %7.48	1.080925 %82.32	43.386 %3.30	25.169 %1.91	54.981 %4.18	1.313076 %100

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على التقارير الاحصائية للمصارف الإسلامية العراقية) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاحصائي، على الموقع الالكتروني التالي: www.cbi.iq

الفصل الثالث

قياس وتحليل دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية
(الجانب التطبيقي)

المبحث الأول: التأطير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في

التحليل القياسي

المبحث الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية في البلدان المختارة

(ماليزيا، السعودية)

المبحث الثالث: الصناعة المالية الإسلامية في العراق التحديات وإمكانية

التطور رؤية استشرافية

تمهيد:

يوضح الفصل قياس وتحليل دور الصناعة المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية ، حيث تناول المبحث الأول التأطير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي ، بينما المبحث الثاني تقدير وتحليل النماذج القياسية في ماليزيا والسعودية وتم اجراء بعض الاختبارات على ماليزيا والسعودية منها اختبار جذر الوحدة وتقدير نموذج ARDL لدالة الناتج المحلي الإجمالي واختبار الحدود والاختبارات التشخيصية منها (اختبار الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين) واختبار الاستقرارية وتقدير معالم الاجل القصير والطويل وتصحيح الخطأ.

اما المبحث الثالث فيبين التحديات التي واجهت الصناعة المالية الإسلامية في العراق وإمكانية تطويرها.

المبحث الاول

التأثير النظري لبعض الأدوات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي

أولاً: السلاسل الزمنية Time Series [1]

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرائق الرياضية والإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر مدد زمنية ممتدة، ويمكن تحديد أهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة للعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية وبناء انموذج لتفسير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوكها في المستقبل ، فضلا عن التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية بفحص ما يمكن حدوثه عند تغير بعض معاملات الانموذج ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية وافية لنماذج السلاسل الزمنية بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والرياضية.

وتعرف السلسلة الزمنية إحصائياً² "بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات يرمز لها بالرمز t والي يعد الى المجموعة T يرمز للسلسلة الزمنية عادة $t \in T$ ، $Y(t)$ }
 T }

او اختصارا $Y(t)$ وتتكون من متغيرين احدهما توضيحي هو (الزمن) والآخر متغير الاستجابة وهو (قيمة الظاهرة المدروسة) ويمكن التعبير عنها رياضيا كالتالي: $Y = f(t)$
أما إذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) إلى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة Y فنستخدم العلاقة الرياضية التالية:

$$Y = f(t, X_1, X_2, \dots, X_k) \dots \dots \dots (1)$$

ثانياً: الاستقرار في السلاسل الزمنية Stationary in Time Series³

تكون السلسلة الزمنية مستقرة بشكل تام (Strictly Stationary) إذا تحققت الشروط التالية:

1. ثبوت الوسط الحسابي $E(X_t) = \mu$
2. ثبوت قيمة التباين $Var(X_t) = \sigma^2$
3. امتلاك السلسلتين X_t, X_{t+k} ارتباط مشترك معتمد على الإزاحة k فقط ،
أي أن دالة التباين الذاتي المشترك:

¹ عبد المجيد حمزة الناصر، وجمعة، أحلام احمد" المقارنة بين طرائق تحديد رتبة أنموذج الانحدار الذاتي الطبيعي) باستخدام بيانات مولدة وبيانات لبعض العناصر المناخية في العراق" ، (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العدد (48)، 2007 ، ص 251-272.

² Damodar N. Gujarati, "Basic Econometrics", fourth edition, McGraw-Hill, 2004, p8 companies

³ Dickey, David . A ,and Fuller ,W. A., , "likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root" Econometrica ,vol. 49, No.4(1981);p.p(1057-1072).

$$Y_k = Cov (X_t, X_{t+k}) = E [(X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu)] \quad , \quad k = 1, 2, \dots, T$$

أن اغلب السلاسل الزمنية في الواقع العملي والتطبيقي تكون غير مستقرة وقد نفشل في إثبات ذلك في الرسم البياني أو الاختبارات الإحصائية، فعلى سبيل المثال نجد أن المتغيرات الاقتصادية غالباً ما تعد سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تتجه بصفة عامة في اتجاه عام، لذلك لابد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة يسهل نمذجتها. إن استخدام الإجراءات أو التحويلات مهم جداً في تحليل بيانات السلاسل الزمنية إذ أن استخدام التحويلات يجعل البيانات مهيأة للتحليل ودقيقة والذي تعطي دالة للتقدير.

ثالثاً: اختبار جذر الوحدة¹ Unit Roots tests

إن استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في كثير من التطبيقات التي تعتمد بيانات زمنية مثل الاقتصادية والمالية، وهو موضوع ذو أهمية تطبيقية في التحليل القياسي حيث إن الاستدلال للمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة²، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقة وإنما مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف أو المضلل، وهناك العديد من الطرائق الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرار وسوف نعتمد أحدها والذي يعد من الطرائق الأكثر دقة والأوسع انتشاراً وهو اختبار جذور الوحدة يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير خلال المدة الزمنية للملاحظات والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. فإذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفرق الثاني (الفرق الأول للفرق الأول) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة في قيمها الأصلية يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، بشكل عام فإن السلسلة X_t تكون متكاملة من الدرجة d ، إذا استقرت بعد اخذ الفرق d . ويمكن توضيح فكرة اختبار جذر الوحدة من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي AR (Autoregressive Model) فلو أخذنا نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة P والذي يرمز له AR(P) مع عدم وجود الحد الثابت والاتجاه الزمني والذي صيغته.

$$Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \phi_2 Y_{t-2} + \dots + \phi_P Y_{t-p} + \varepsilon \dots \dots \dots (2)$$

والذي يمكن كتابته باستعمال عامل الإبطاء (Lag operator) على النحو التالي:

$$(1 - \phi_1 L - \phi_2 L^2 - \dots - \phi_P L^P) Y_t = \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

¹ Damodar N. Gujarati, previous source

² Dickey, David . A , and Fuller, previous source

أو

$$\Phi(L) Y_t = \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

حيث ان:

$$\Phi(L) = (1 - \varphi_1 L - \varphi_1 L^2 - \dots - \varphi_p L^p) \dots \dots \dots (5)$$

وبالتعويض عن قيمة $P = 1$ في المعادلة (1) نحصل على أنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى وصيغته تكون:

$$Y_t = \varphi_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

والذي يرمز له بالرمز AR(1) وباستخدام عامل الإبطاء (L) (Lag operator) فان الأنموذج AR(1) يكتب بالصيغة:

$$Y_t - \varphi_1 Y_{t-1} = \varepsilon_t \dots \dots \dots (7)$$

$$(1 - \varphi_1 L) Y_t = \varepsilon_t \dots \dots \dots (8)$$

أو

$$\Phi(L) Y_t = \varepsilon_t \dots \dots \dots (9)$$

حيث ان:

$$\phi(L) = 1 - \varphi_1 L \dots \dots \dots (10)$$

ويتم تحقق الاستقرارية عندما تكون جذور المعادلة $\phi(L) = 0$ خارج الدائرة التي نصف قطرها يساوي واحد ، أي ان:

$$1 - \varphi_1 L = 0 \dots \dots \dots (11)$$

$$\varphi_1 L = 1 \dots \dots \dots (12)$$

رابعاً: اختبار ديكي – فولر الموسع¹ (Augmented Dickey-Fuller test-ADF)

أساس اختبار ديكي – فولر² DF test قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة

عملية الانحدار الذاتي والذي يقدر بالصورة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (13)$$

حيث أن:

¹ Dickey ,David . A ,and Fuller previous source

Correction: Representation, estimation and Testing”. ² Engle, R.F, and Granger ,C.W.J. “Co integration and error No. 2 . (1987) PP(251-276). Econometrica, vol. 55,

P : رتبة الانموذج

ε_t : الخطأ العشوائي

$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ اذ ان Y_t للسلسلة الأولى

ويطلق على الانموذج في معادلة (10) بأنموذج (اختبار) ديكي فولر البسيط Dickey-Fuller Test- (DF)

ويعد اختبار "ديكي - فولر (DF) من أشهر الاختبارات المستعملة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، ويعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر للتأكد من مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم استقراره وهناك ثلاث صيغ للانموذج التي يمكن استخدامها في اختبار (DF) وهي:

$$1. \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (14)$$

$$2. \Delta Y_t = C + \lambda Y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (15)$$

$$3. \Delta Y_t = C + \beta_t + \lambda Y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (16)$$

وإذا كان حد الخطأ U_t في النماذج المذكورة اعلاه يعاني من الارتباط Autocorrelation فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطأه إلى الصيغ الثلاث. وتسمى حينها اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) وتكون صيغته بالنسبة للمعادلة الثالثة كما يأتي :

$$\Delta Y_t = C + \beta_t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + U_t \dots \dots \dots (17)$$

وهكذا بالنسبة للمعادلتين الأولى والثانية

ويلاحظ هنا إن هذه المشكلة سوف تختفي بعد ادراج عدد مناسب من الفروق، إذ تصبح غير مرتبطة ذاتيا وتتميز بالخواص المرغوبة.

وتتمثل فرضيات الاختبار لجميع الصيغ المذكورة كالاتي:

$H_0 : \lambda = 0$ السلسلة غير مستقرة

$H_1 : \lambda < 0$ السلسلة مستقرة

وحتى يتم هذا الاختبار لابد من حساب الإحصاءة T_λ^* لمعلمة المتغير المبطن لمدة واحدة:

$$T_\lambda^* = \frac{\hat{\lambda}}{S_\lambda} \dots \dots \dots (18)$$

حيث أن:

λ : معلمة المتغير المبطن لمدة واحدة Y_{t-1}

S_λ : الانحراف المعياري لهذه المعلمة.

والقرار في الصيغ الثلاث المذكورة يكون بمقارنة القيمة المحسوبة ل T_λ^* مع القيمة الجدولية لديكي – فولر (Dickey and Fuller) وهي $\lambda(m,n,\alpha)$ ADF للانموذج m بصيغه الثلاث للمعادلات (11,12,13) وحجم العينة n ومستوى المعنوية α من جداول خاصة باختبار ديكي فولر والمطور أيضا بواسطة ماكينون¹ (Mackinnon 1991).

وتتم المقارنة بين القيم المحسوبة و الجدولية فإذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 مما يدل على معنوية المعلمة إحصائيا وعدم وجود جذر الوحدة Unit Root أي إن السلسلة الزمنية للمتغير المدروس مستقرة stationary والعكس صحيح، إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة إي إن السلسلة غير مستقرة Non stationary ، ومن ثم نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة وإذا كان غير مستقر نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى.....وهكذا.

خامسا: تقدير انموذج ARDL للفجوات الزمنية

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة² ARDL المطورة من طرف Pesaran et al 2001 في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:

1. كلها مستقرة عند الفرق الأول

2. بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول

كما يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية الطويلة، فضلا عن إمكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والبعيد في أن واحد، لكن تشترط هذه المنهجية أن لا تكون من بين المتغيرات محل الدراسة من هي مستقرة من الدرجة الثانية، و قرار التكامل المشترك يعتمد على اختبار الحدود الذي يقيس عدم وجود علاقة التكامل المشترك بالفرض العدم مقابل وجود علاقة تكامل المشترك بالفرض البديل، ويفصل في ذلك من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة مع

¹ Pesaran, H.M, and Y. Shin "Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Co integration Analysis," DAE Working paper series No.9514, Department of Economics: University of Cambridge. (1995),p38

² Pesaran, M H Shin, Y Smith, R J 2001 Bounds testing approaches to the analysis of level relationships Journal of applied econometrics, p 326.

الحدود العليا أو الدنيا للقيم الحرجة الجدولية الخاصة إما ب Pesaran et al 2001 أو الخاصة ب Narayan 2005¹.

اذ يتم اعتماد القيم الحرجة الخاصة ب Narayan 2005 إذا كان حجم العينة يتراوح ما بين 30 إلى 80 مشاهدة. وإذا كشف اختبار الحدود عن وجود علاقة تكامل مشترك، يتم تقدير معاملات طويلة الأمد وانموذج تصحيح الخطأ الذي يضم معاملات قصيرة الأجل و معامل سرعة التعديل، وبخصوص مدد الإبطاء فيتم اختيارها بالاعتماد على معايير المعلوماتية وأشهرها AIC و SC ، وبدراستنا اعتمدنا علي معيار AIC ، ويشار إلى انموذج منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ب(ARDL(p, q₁, q₂, ...)) حيث تشير p إلى مدد إبطاء المتغير التابع ، q₁, q₂ تشير إلى مدد إبطاء المتغيرات المستقلة، وانموذج ARDL يكتب بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \gamma_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^q \beta_{ij} X_{j,t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (19)$$

ولتطبيق هذه المنهجية سنمر بالمرحلة التالية:

1. اختبار جذر الوحدة
2. تقدير انموذج ARDL
3. اختبار فترات الإبطاء المثلى
4. اختبار الحدود Bounds –test
5. الاختبارات التشخيصية: تشخيص الانموذج من خلال إجراء:
 - أ. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي
 - ب. اختبار ثبات تجانس التباين
6. اختبار الاستقرار الهيكلية
7. تقدير معالم الاجل القصير وتصحيح الخطأ والاجل الطويل

¹ Narayan, P K The saving and investment nexus for China evidence from cointegration tests Applied economics 2005P-P37 17

1. اختبار الاستقرارية (Stationary)

كما سبق و أن ذكرنا أن منهجية ARDL تستعمل بدون التركيز على ما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أو عند المستوى، لكن يجدر بنا التأكد من أن كل المتغيرات غير مستقرة عند الفرق الثاني (من الدرجة الثانية)، ذلك أن الافتراضات التي يقوم عليها اختبار الحدود هي أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة إما عند المستوى $I(0)$ أو عند الفرق الأول $I(1)$ أو مزيج بينهما، لذلك يتعين علينا إجراء اختبارات الاستقرارية للتأكد من عدم وجود متغيرات بدراستنا تستقر عند الفرق الثاني واختبارات جذر الوحدة هي متعددة و أشهرها ADF و PP

2. تحليل التكامل المشترك (co-integration)

بعد التأكد من درجة استقرارية متغيرات البحث، سيتم إجراء اختبار الحدود، ومعادلة الاختبار هي من الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^{q-1} \beta_{ij} \Delta X_{j,t-i} + \rho Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \delta_{ij} \Delta X_{j,t-1} + \varepsilon_t \dots (20)$$

وفرضية هذا الاختبار هي من الشكل التالي:

$$H_0 : \rho = \delta_i = 0$$

$$H_1 : \rho = \delta_i \neq 0$$

اذ نقول أنّ معاملات المتغيرات المتخلفة زمنيا بمدة أبطاء واحدة تختلف معنوياً عن الصفر (بمعنى وجود تكامل مشترك)، بعد مقارنة إحصائية F المحسوبة مع القيم الحرجة العظمى ، القيم عند $I(1)$ في حالة ما كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول ، ومع القيم الحرجة الدنيا القيم عند $I(0)$ في حالة ما كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى.

3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

بعد كشف اختبار الحدود على وجود علاقة تكامل مشترك، فمن الضروري تقدير نموذج تصحيح الخطأ، لتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة، حيث تشير الدراسات إلى أن هذا المعامل يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرين إذا توفر فيه شرطان أساسيان، هما سلبية ومعنوية هذا المعامل.

4. تقدير معاملات طويلة الأمد.

بعد التأكد من استيفاء الشروط الأولية لتطبيق انموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة، والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بواسطة اختبار الحدود، نقوم بتقدير معاملات طويلة الأمد بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS.

5. تشخيص الانموذج

يتم تشخيص الانموذج عن طريق إجراء الاختبارات التالية¹

- أ. الارتباط الذاتي للبواقي، باستعمال Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test
 - ب. اختبار عدم ثبات التباين، باستعمال Heteroskedasticity Test: Breusch Pagan Godfrey
 - ج. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، باستعمال Jarque Bera Test
 - د. اختبار مدى ملاءمة تحديد أو تصميم الانموذج من حيث نوع الشكل الدالي Ramsey Reset Test
- بالإضافة إلى إجراء اختبار ثبات الانموذج (الاستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة) والمتمثل في كل من اختبار المجموع

¹ He, X. and Fung, W.K., "High breakdown estimation for multiple with applications to discriminant analysis". Journal of Multivariate analysis, 72, (2000).P-P 151-162.

المبحث الثاني

تقدير وتحليل النماذج القياسية في البلدان المختارة

يناقش هذا المبحث تقدير وتحليل النماذج القياسية باستخدام برنامج Eviews 10 في بلدان العينة وهي كل من (ماليزيا، السعودية) للمدة من (2012-2020)، وقبل الدخول بالتقدير للنماذج القياسية لابد من إعطاء جدولاً بالرموز المستخدمة بالتحليل القياسي.

جدول (15)

الرموز المستخدمة في التحليل القياسي

الرمز	المعنى
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
R1	صكوك المراجعة
R2	صكوك المضاربة
R3	صكوك التورق
R4	صكوك الاجارة
R5	صكوك المشاركة
R6	صكوك أخرى

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على معطيات البحث

أولاً: ماليزيا Malaysia

اذ تم تقدير العلاقات الآتية: -

تقدير العلاقة بين الصكوك الإسلامية و الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا للمدة (2020-2012)

لقد قامت الباحثة بإجراء تقدير قياسي بين المتغير التابع (GDP) ممثلاً للتنمية الاقتصادية في ماليزيا كمتغير تابع و (R1صكوك المربحة، R2صكوك المضاربة، R5صكوك المشاركة، R4 صكوك الاجارة، R6صكوك اخرى) على التوالي كمتغيرات مستقلة واخذ الانموذج التوصيف الآتي:

$$GDP=f(R1, R2, R4, R5,R6) \dots\dots\dots(21)$$

1. اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

سنقوم باختبار استقرارية متغيرات البحث بأستعمال برنامج Eviews10 وإجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة أي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول(16):

جدول (16)

اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
	At Level						
		GDP	R1	R2	R4	R5	R6
With Constant	t-Statistic	-0.2618	0.8738	-0.4972	-2.3662	1.0447	0.5560
	Prob.	0.9200	0.9938	0.8760	0.1589	0.9961	0.9861
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.0964	-2.4968	-4.5443	-0.5610	-2.6325	-1.5120
	Prob.	0.9927	0.3274	0.0052	0.9747	0.2695	0.8043
		n0	n0	***	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8754	4.5875	-0.8372	1.5527	0.9776	1.6428
	Prob.	0.3290	1.0000	0.3454	0.9675	0.9090	0.9729
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference							
		d(GDP)	d(R1)	d(R2)	d(R4)	d(R5)	d(R6)
With Constant	t-Statistic	-3.0026	-5.1950	-8.5565	-4.1498	-3.8490	-5.2077
	Prob.	0.0457	0.0002	0.0000	0.0029	0.0063	0.0002
		**	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4143	-5.3462	-8.5457	-5.0256	-3.8359	-5.6865
	Prob.	0.0678	0.0007	0.0000	0.0016	0.0278	0.0003
		*	***	***	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0184	-1.8231	-8.6575	-3.5983	-0.9638	-4.9089
	Prob.	0.0038	0.0656	0.0000	0.0008	0.2919	0.0000
		***	*	***	***	n0	***
Notes:							
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant							
b: Lag Length based on SIC							
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.							

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 10

a: تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b: تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

no: تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%

** : تعني معنوي عند مستوى معنوية 10%

نلاحظ من الجدول (16) ان R2 استقر بالمستوى بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1% وتكون متكاملة من الدرجة I(0)، اما بقية المتغيرات لم تستقر وتم اخذ الفروق الأولى وتبين ان جميع المتغيرات استقرت عند مستوى 1% او 5% سواء بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام او كليهما او بدونهما وستكون متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

2. تقدير نموذج ARDL للنموذج المقدر

الخطوة التالية بعد اختبار استقراره المتغيرات هي تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الناتج المحلي الإجمالي وبفترات ابطاء (2) وبعد اجراء عملية تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (17) :

جدول (17)

نتائج تقدير انموذج ARDL للأنموذج المقدر

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.012305	0.249213	-0.049376	0.9611
GDP(-2)	-0.466279	0.248197	-1.878669	0.0742
R1	-3.523437	8.868290	-0.397307	0.6952
R2	-6.350610	5.539700	-1.146382	0.2645
R4	89.09831	25.70397	3.466325	0.0023
R5	48.92416	75.10733	0.651390	0.5219
R5(-1)	-62.88838	94.62688	-0.664593	0.5135
R5(-2)	171.0934	71.85254	2.381173	0.0268
R6	1.439074	6.364915	0.226095	0.8233
C	7190.405	2027.608	3.546249	0.0019
R-squared	0.979006	Mean dependent var		12547.87
Adjusted R-squared	0.970009	S.D. dependent var		1819.865
S.E. of regression	315.1619	Akaike info criterion		14.59975
Sum squared resid	2085868.	Schwarz criterion		15.06232
Log likelihood	-216.2961	Hannan-Quinn criter.		14.75054
F-statistic	108.8115	Durbin-Watson stat		1.655961
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews10

نلاحظ من الجدول المذكور انفاً الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL اذ كانت القوة التفسيرية للأنموذج المقدر ($R^2 = 0.97$) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.97) أي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسره 99% من التغيرات في المتغير التابع، وكذلك الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (108.8115) وهي معنوية عند مستوى 5% أي ان الانموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم ($H_0 = b = 0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

3. اختبار الحدود Bound-test

الخطوة التالية هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bound-test) والموضح في الجدول (18):

جدول (18)

اختبار الحدود (Bound-test)

Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
Test Statistic	Value	K	
F-statistic	4.068866	5	
Critical Value Bounds			
Significance	I0 Bound	I1 Bound	
10%	2.26	3.35	
5%	2.62	3.79	
2.5%	2.96	4.18	
1%	3.41	4.68	

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews10

من الجدول (18) الذي يوضح نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة F-statistic المحتسبة والبالغة (4.06) هي أكبر من الحد الأعلى (3.79) عند مستوى معنوية 5% وعليه توجد علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغيرات الانموذج المقدر.

4. الاختبارات التشخيصية

أ. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي (auto correlation)

يتضح من جدول LM-test جدول (19) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي أي نقبل فرضية عدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لان قيمة F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% ونرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي.

جدول (19)

نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.873107	Prob. F(2,19)	0.4338
Obs*R-squared	2.609277	Prob. Chi-Square(2)	0.2713

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews10

ب. اختبار عدم ثبات التباين (Heteroscedasticity)

يوضح الجدول (20) وحسب اختبار عدم ثبات التباين للنموذج المقدر، خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الإحصائية كانت غير معنوية أي ان تباين الأخطاء متجانس.

جدول (20)

نتائج اختبار عدم ثبات التباين

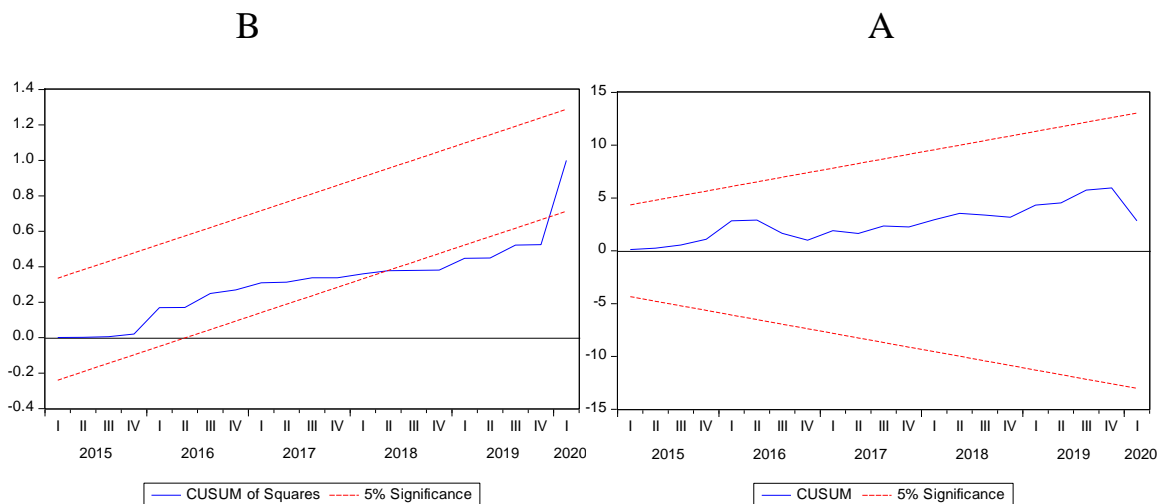
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.835000	Prob. F(9,21)	0.5927
Obs*R-squared	8.169914	Prob. Chi-Square(9)	0.5171
Scaled explained SS	8.301086	Prob. Chi-Square(9)	0.5041

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews10

5. اختبار الاستقرار (stability) للنموذج المقدر

ولاختبار استقراره الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (cusum Squares، cusum) الموضحة بالشكل (13) ومن الجزء A نلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقراره المعلمة المقدر. في حين الجزء B يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى 5% وذلك يدل على استقراره المتغيرات الداخلة في الانموذج.

شكل (13) اختبار (cusum-test) للنموذج المقدر



المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews10

6. تقدير معالم الاجل القصير ومعلمه تصحيح الخطأ (VECM)

يوضح الجدول (21) معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ، و يتضح ان R4 معنوي وتأثيرها موجب في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة معلمة صكوك الاجارة R4 (89.09) بمعنى ان زيادة R2 بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى زيادة الناتج بمقدار (89.09) وذلك بسبب ان الاجارة تؤدي الى زيادة الناتج وزيادة الأرباح في الاجل القصير والتوقع حصول عائدا اكبر والتفاؤل بالمستقبل وسيؤدي الى زيادة الناتج، ويتضح ان R5 صكوك المشاركة في السنة السابقة معنوي وتأثيرها سالب في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة معلمة صكوك المشاركة R5 (-171.09) بمعنى ان زيادة R5 بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى تراجع الناتج بمقدار (-171.09) وذلك بسبب ان المشاركة تؤدي الى تراجع الناتج وذلك ان صكوك معرضة للأرباح والخسائر او قد تعرض ماليزيا لازمة اقتصادية، ومعلمة تصحيح الخطأ بين المتغيرات (-1.478) معنوية وسالبة و سريعة التكيف لان قيمتها المطلقة اكبر من الواحد بمعنى نحتاج مدة شهر ونصف تقريبا للوصول الى التوازن في الاجل الطويل دلالة على وجود علاقة توازنه طويلة الأمد.

جدول (21)

نتائج معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.466279	0.248197	1.878669	0.0742
D(R1)	-3.523437	8.868290	-0.397307	0.6952
D(R2)	-6.350610	5.539700	-1.146382	0.2645
D(R4)	89.098311	25.703971	3.466325	0.0023
D(R5)	48.924158	75.107326	0.651390	0.5219
D(R5(-1))	-171.093363	71.852541	-2.381173	0.0268
D(R6)	1.439074	6.364915	0.226095	0.8233
CointEq(-1)	-1.478585	0.360782	-4.098281	0.0005
Cointeq = GDP - (-2.3830*R1 -4.2951*R2 + 60.2592*R4 + 106.2700*R5 + 0.9733*R6 + 4863.0323)				

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews10

7. معالم الاجل الطويل (long-run)

يتضح من خلال معالم الاجل الطويل ان R4 صكوك الاجارة و R5 صكوك المشاركة معنوي عند مستوى 5% ولها تأثير موجب في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية اذ ان أي زيادة في صكوك الاجارة والمشاركة حتما سيؤدي الى زيادة الناتج، وهذا يبين وجود علاقة في الاجل طويل وذلك لأنها تركز على فرص الربح السريعة والتي تحقق أسرع مردود.

جدول (22)

نتائج معالم الاجل الطويل للأنموذج المقدر

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R1	-2.382980	5.859151	-0.406711	0.6883
R2	-4.295060	3.929495	-1.093031	0.2868
R4	60.259186	12.127467	4.968819	0.0001
R5	106.269960	26.260446	4.046769	0.0006
R6	0.973278	4.179462	0.232872	0.8181
C	4863.032310	1102.086817	4.412567	0.0002

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews10

ثانياً: السعودية SAUDI

وفي هذه الفقرة تم تقدير العلاقات الآتية:-

تقدير العلاقة بين الصكوك الإسلامية و الناتج المحلي الإجمالي في السعودية للمدة (2012-2020):-

لقد قامت الباحثة بإجراء تقدير للعلاقة بين المتغير التابع (GDP) ممثلاً للتنمية الاقتصادية في السعودية و (R1صكوك المرابحة)، (R2صكوك المضاربة)، (R4صكوك الاجارة) على التوالي كمتغيرات مستقلة و اخذ انموذج التوصيف الآتي:

$$GDP=f(R1, R2, R4) \dots\dots\dots(22)$$

1. اختبار جذر الوحدة Unit-Root Test

سنقوم باختبار استقرارية متغيرات البحث بأستعمال برنامج Eviews10 و اجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة أي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول(23):

جدول (23)

اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
	At Level				
		GDP	R1	R2	R4
With Constant	t-Statistic	-1.6436	-0.6180	-1.1845	-0.5868
	Prob.	0.4494	0.8528	0.6683	0.8600
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6301	-3.0355	-4.3383	-0.9415
	Prob.	0.7582	0.1387	0.0086	0.9383
		n0	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2924	1.7432	-0.9855	3.4774
	Prob.	0.5726	0.9779	0.2835	0.9997
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(GDP)	d(R1)	d(R2)	d(R4)
With Constant	t-Statistic	-4.6232	-5.8612	-8.0164	-4.0616
	Prob.	0.0009	0.0000	0.0000	0.0037
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4699	-5.9120	-7.7386	-4.0145
	Prob.	0.0064	0.0002	0.0000	0.0187
		***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7237	-5.3891	-8.0704	-1.6732
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0885
		***	***	***	*

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 10

a: تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b: تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

no : تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%

** : تعني معنوي عند مستوى معنوية 10%

نلاحظ من الجدول (23) ان R2 استقر بالمستوى بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1% وتكون متكاملة من الدرجة I(0)، اما بقية المتغيرات لم تستقر وتم اخذ الفروق الأولى وتبين ان جميع المتغيرات استقرت عند مستوى 1% او 5% سواء بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام او كليهما او بدونهما وستكون متكاملة من الدرجة الاولى I(1).

2. تقدير نموذج ARDL

الخطوة التالية بعد اختبار استقراريه المتغيرات هي تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الناتج المحلي الإجمالي وبفترات ابطاء (2) وبعد اجراء عملية تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (24) :

جدول (24)

نتائج انموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.675965	0.154416	10.85358	0.0000
GDP(-2)	-0.897064	0.141058	-6.359528	0.0000
R1	0.197593	1.528505	0.129272	0.8984
R2	-11.09058	10.77798	-1.029004	0.3152
R2(-1)	36.87666	10.46192	3.524846	0.0020
R4	-6.408450	5.294633	-1.210367	0.2396
R4(-1)	-6.917376	7.419345	-0.932343	0.3618
R4(-2)	16.77745	5.948036	2.820671	0.0102
C	306.2874	121.4832	2.521233	0.0198
R-squared	0.984382	Mean dependent var		2728.296
Adjusted R-squared	0.978432	S.D. dependent var		210.3200
S.E. of regression	30.88784	Akaike info criterion		9.941927
Sum squared resid	20035.23	Schwarz criterion		10.36229
Log likelihood	-140.1289	Hannan-Quinn criter.		10.07640
F-statistic	165.4465	Durbin-Watson stat		2.097264
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews10

نلاحظ من الجدول المذكور انفاً الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL اذ كانت القوة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2 = 0.98$) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.97) أي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسره 98% من التغيرات في المتغير التابع، وكذلك الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (165.4465) وهي معنوية عند مستوى 5% أي ان الانموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم ($H_0 = b = 0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

3. اختبار الحدود (Bound-test) للنموذج المقدر

الخطوة التالية هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bound-test) والموضح في الجدول (25):

جدول (25)

اختبار الحدود للنموذج المقدر

ARDL Bounds Test			
Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
Test Statistic	Value	K	
F-statistic	5.343085	3	
Critical Value Bounds			
Significance	I0 Bound	I1 Bound	
10%	2.72	3.77	
5%	3.23	4.35	
2.5%	3.69	4.89	
1%	4.29	5.61	

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews10

من الجدول (25) الذي يوضح نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة F-statistic المحتسبة وبالغة (5.34) هي أكبر من الحد الأعلى (4.35) عند مستوى معنوية 5% وعليه توجد علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغيرات الانموذج المقدر.

4. الاختبارات التشخيصية

أ. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي (auto correlation)

يتضح من جدول LM-test جدول (26) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي أي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لان قيمة F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% ونرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي.

جدول (26) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي للنموذج المقدر L-M

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.450847	Prob. F(2,19)	0.2592
Obs*R-squared	3.974617	Prob. Chi-Square(2)	0.1371

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews10

ب. اختبار ثبات تجانس التباين (Heteroskedasticity)

يوضح الجدول (27) وحسب اختبار عدم ثبات التباين للنموذج المقدر، خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الإحصائية كانت غير معنوية أي ان تباين الأخطاء متجانس.

جدول (27)

اختبار ثبات تجانس التباين للنموذج المقدر

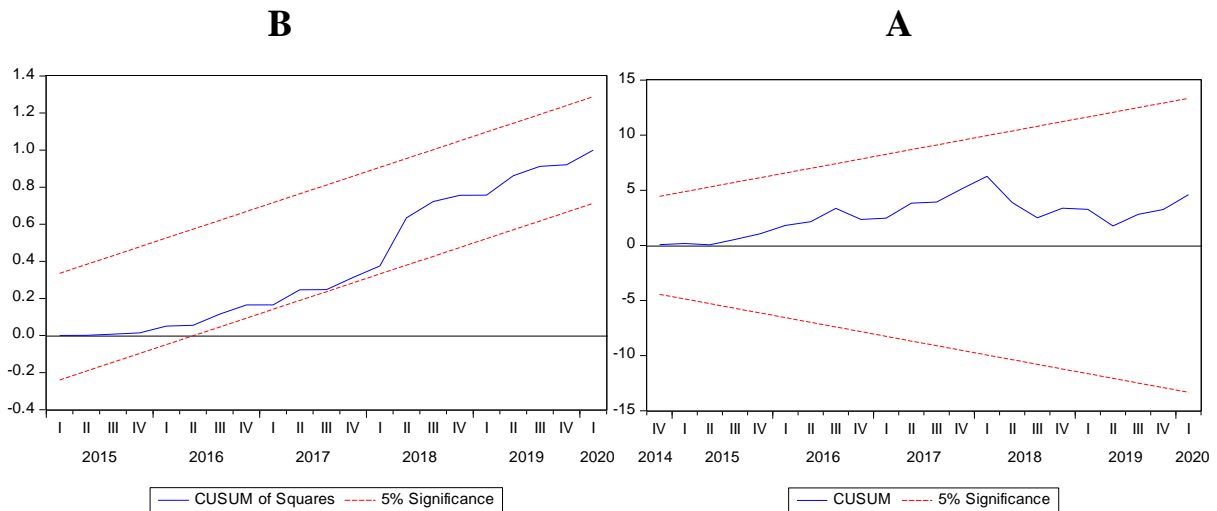
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.053737	Prob. F(8,21)	0.4300
Obs*R-squared	8.593195	Prob. Chi-Square(8)	0.3778
Scaled explained SS	4.074461	Prob. Chi-Square(8)	0.8503

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews10

5. اختبار استقرارية النموذج: (cusum-tset)

ولاختبار استقراره الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (cusum Squares ،cusum) الموضحة بالشكل (14) ومن الجزء A نلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقراره المعلمات المقدره. في حين الجزء B يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وذلك يدل على استقراره المتغيرات الداخلة في الانموذج.

شكل (14) اختبار (cusum-tset) للنموذج المقدر



المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews10

6. تقدير معالم الاجل القصير وتصحيح الخطأ

يوضح الجدول (28) معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ، و يتضح ان الناتج المحلي الاجمالي للسنة السابقة معنوي فاذا زاد بمقدار وحده واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي في الفترة الحالية بمقدار 0.89 ، اما R4 لفترة سابقة اذا زاد بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض الناتج بمقدار 16.77- وذلك بسبب وجود تذبذب في التمويل في صكوك الاجارة، وان حدوث اختلال سيتم تصحيح الاختلال اذ ان سرعة التكيف بطيئة لان قيمتها المطلقة اقل من الواحد بمعنى نحتاج مدة اكثر من سنة تقريبا للوصول الى التوازن في الاجل الطويل دلالة على وجود علاقة توازنه طويلة الأمد.

جدول (28)

تقدير معالم الاجل القصير وتصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.897064	0.141058	6.359528	0.0000
D(R1)	0.197593	1.528505	0.129272	0.8984
D(R2)	-11.090584	10.777977	-1.029004	0.3152
D(R4)	-6.408450	5.294633	-1.210367	0.2396
D(R4(-1))	-16.777455	5.948036	-2.820671	0.0102
CointEq(-1)	-0.221099	0.051623	-4.282924	0.0003

$$\text{Cointeq} = \text{GDP} - (0.8937 * R1 + 116.6267 * R2 + 15.6112 * R4 + 1385.2933)$$

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews10

7. معالم الاجل الطويل (long-run)

يتضح من خلال معالم الاجل الطويل ان R4 صكوك الاجارة و R2 صكوك المضاربة معنوي عند مستوى 5% ولها تأثير موجب في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية اذ ان أي زيادة في صكوك الاجارة والمضاربة حتما سيؤدي الى زيادة الناتج، وهذا يبين وجود علاقة في الاجل طويل وذلك لأنها تركز على فرص الربح السريعة والتي تحقق أسرع مردود.

جدول (29)

الاجل الطويل وتصحيح الخطأ

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R1	0.893684	6.888640	0.129733	0.8980
R2	116.626651	51.392149	2.269348	0.0339
R4	15.611213	8.257263	1.890604	0.0726
C	1385.293268	566.155017	2.446844	0.0233

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews10

المبحث الثالث

الصناعة المالية الإسلامية في العراق التحديات وإمكانية التطور

رؤية استشرافية

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية في العراق

هنالك كثير من التحديات التي تعرقل عمل الصناعة المالية الإسلامية، ومنها ما يتعلق بالمناخ العام، واستقرار الدولة وسيادة القانون، وابتكار أدوات تمويلية إسلامية جديدة وبنية المصارف الإسلامية نفسها، ومن الضرورة توفير الكوادر المدربة والمؤهلة لكسب أكثر شريحة من السوق، وكذلك الخروج من دوامة التأهيل الشرعي، والاستفادة من الجهود السابقة في مجلس الخدمات المصرفية الإسلامية، الخاصة بقواعد المحاسبة والتدقيق الشرعي. ومن هذه التحديات:

1. يعاني القطاع المصرفي بشكل عام والإسلامي بشكل خاص في العراق الكثير من المشاكل الهيكلية والتنظيمية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وكذلك يواجه مخاطر السوق وتحدياته بسبب عدم استقرار بيئتها الاستثمارية، وضعف ارتباط القطاع المصرفي بالمنظومة المصرفية العالمية. ولذلك لا بد من وجود اصلاح القطاع المصرفي لاسيما الهيكل التنظيمي وتشخيص المشاكل المالية والتشغيلية والرقابية ولا بد من اصدار اللوائح التنظيمية المناسبة من قبل البنك المركزي لتنظيم عمل المصارف الحكومية والخاصة وممارسة الرقابة ، مع اعادة النظر بالقوانين ذات العلاقة وخصوصا قانون المصارف مع توطيد العلاقات الدولية للمصارف العراقية.¹
2. واجهت المصارف العراقية بشكل عام منذ أكثر من ثلاثة عقود ولحد الان مشاكل امنية واقتصادية وسياسية كثيرة انعكست على نموها وتطورها، هذه المشاكل ازدادت بسبب احتلال العصابات الارهابية لمناطق واسعة من بلادنا اذ استولت على عدد كبير من فروع المصارف الحكومية والاهلية وقامت بتهريب العملات الاجنبية الى خارج البلاد.
3. المصارف الاسلامية كغيرها لم تقدم شيئا ملموسا لدعم الاقتصاد الوطني ولهذا ظلت موجوداتها ضعيفة لا تتجاوز رؤوس اموالها الا بنسبة قليلة لافتقار هذه المصارف الى اساسيات عمل الصناعة المالية الاسلامية، وان بعضها لم يعين أساسا هيئة رقابية شرعية لتجيز عقوده ومعاملاته لأنه لم يمارس العمل المصرفي الاسلامي مثل المرابحات في السلع والسيارات والمساكن وأيضا ولم يمارس عمليات المشاركة والسلم والاستصناع للمجمعات السكنية او للعديد

¹فاضل سعد منتظر، التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد2، الصفحة38-21.

من الصناعات. و لنجاح الصكوك الاسلامية في تمويل المشاريع أخذت بعض الدول بأدراج الإيرادات المقرر استحصالها عن طريق الصكوك الاسلامية بالموازنة العامة للدولة وذلك لأهميتها ولحاجة القطاع الاقتصادي في العراق الى هذا الاصدار فإنه يتطلب القيام بحملة اعلامية واسعة عن طريق وسائل الاعلام المختلفة للترويج لها والتعريف بخصوصيتها للمستثمرين ورجال المصارف لكي تنجح هذه التجربة وتحقق اهدافها ولا بد من الاشارة أخيراً بأن الصكوك الاسلامية هي ادوات استثمار لا ادوات دين¹.

4. انخفاض اسعار النفط زيادة اعداد المؤسسات ذات التمويل المركزي وكذلك اعداد الموظفين والمتقاعدين والمشمولين بالرعاية الاجتماعية والتي تعتمد على موارد النفط كلياً وهذه الظروف تعد عوامل ضغط على الاقتصاد الوطني والموازنة فان مسؤولية المصارف الان اصبحت أكبر من ذي قبل لتنشيط قطاعات الاقتصاد المختلفة عن طريق التمويل او الاستثمار لكي تسهم عن طريق مسؤوليتها الاجتماعية في التقليل من حالات الفقر والبطالة.

المطلب الثاني: تطور الأداء المالي والمصرفي الإسلامي

لتحسين الأداء يتطلب اعادة صياغة اهدافها بما يتناسب مع متطلبات التطور المصرفي والمالي الاسلامي واهمها ما يلي:

- أ. تحسين وتقييم اداء مسؤولي غسيل الاموال واقسام الرقابة في المصارف.
- ب. السعي لتأسيس مصارف اعمال لتتولى مسؤولية تنشيط قطاعات التنمية المختلفة تمويلاً واستثماراً.
- ج. المشاركة والتصرف الرشيد بالقروض التنموية المقدمة من قبل البنك المركزي وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة الجديدة المقدمة ذات دراسة الجدوى الاقتصادية الناجحة و توحيد اهميتها وارتفاع مستوى نجاحها المتوقع وتمويل المشاريع القائمة وتعزيز لجان المنح ولجان متابعة الرقابة والتنفيذ بكادر كفوء.
- د. اعادة العمل بخطة الائتمان السنوية للمصارف وتخصيص مبالغ مهمة للإقراض تتوزع حسب حاجة كل قطاع من قطاعات الاقتصاد المتنوعة، ويجب متابعة وتنفيذ الخطة من قبل ادارات المصارف ونسب انجازها .
- هـ. تكثيف الجهود لتأسيس شركة ضمان الودائع لأهميتها في تعزيز ثقة الجمهور بالمصارف الإسلامية.

¹ المصارف العراقية والتحديات الراهنة، عبد الحسين علي المنذري، مدير عام مصرف النهرين الاسلامي <http://www.nib.com.iq/>

و. النجاح في تمويل المشروعات الصناعية والزراعية التي تؤدي إلى تحسين اسهاماتها في الناتج، وخاصة الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية.

ز. العمل على جذب استثمارات أجنبية مباشرة للعراق في مجال صناعة المعدات والآلات ووسائل النقل، عن طريق المشاركة، بحيث تتمكن البلاد من تطوير خطوط الإنتاج اللازمة للنهوض بالصناعة في المدة القادمة، كما ينبغي أن تهتم المصارف الإسلامية في العراق بتمويل البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا¹.

من المتوقع استقرار العراق سيحل ولو في الأجلين المتوسط والطويل، فعلى المصارف الإسلامية أن تنشط في تمويل مشروعات البنية الأساسية، ومجالات التعليم والصحة، وذلك بالإسهام في تمويل المشروعات عبر آلية الصكوك، إذ إنها آلية مناسبة لتمويل المشروعات طويلة الأجل، ومن ثمّ سيكون المطلوب من أقسام التسويق بتلك المصارف إقناع المدخرين بضرورة الاستثمار في آلية الصكوك، وباقي الأدوات المالية طويلة الأجل، من أجل الاعتماد على مصادر تمويل محلية، وعدم اللجوء للاستدانة الخارجية.

¹البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي ، 2018، على الموقع الإلكتروني التالي: www.cbi.iq

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

ثانياً: التوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

1. تستند الصناعة المالية الإسلامية على مبادئ عدة كمبدأ الحل ومبدأ التوازن ومبدأ المنافسة والتكامل وعلى أسس كالإفصاح والوعي والالتزام والمقدرة وتحريم الربا وربط الاقتصاد بالدين وغيرها، وتكون الصناعة المالية الإسلامية في الاجل القصير أداة للتمويل لسد الحاجات من خلال الصيغ التمويلية، وتمارس الصكوك الإسلامية كإحدى منتجات الصناعة المالية الإسلامية دورا هاما وفاعلا كونها تساعد على جذب المدخرات والاستخدام الأمثل للموارد وحل مشاكل المديونية للدول.

2. تمارس الصكوك الإسلامية كإحدى منتجات الصناعة المالية الإسلامية دورا هاما وفاعلا كونها تساعد على جذب المدخرات والاستخدام الأمثل للموارد وحل مشاكل المديونية للدول والدمج بين أسواق رأس المال وأسواق الائتمان وذات عوائد عالية من ناحية الانتشار وغيرها، وتكون الصكوك الإسلامية عادة بأنواع عدة كصكوك المشاركة والمضاربة والمرابحة والاستصناع و.....الخ، فهي تتميز بتقديمها أسلوبا جديدا لإدارة السيولة ومشاركة المالك لها في الموجودات وتحسين بيئة المعلومات.

3. يعد تمويل التنمية الاقتصادية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها التنمية فهو يشير الى مختلف الطرق التي تحصل بموجبه المؤسسات على الأموال او هو توفير السيولة اللازمة لتمويل الاستثمار او هو البحث عن الطرق الملائمة للحصول على الأموال. ويصطدم التمويل بمشاكل وعقبات تتمثل بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وغياب الإحصاءات الدقيقة وفرض الضرائب وقلة الايدي العاملة وغيرها، اما على الصعيد الإسلامي فان مؤسسات التمويل تتمثل بالمصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية وصناديق الزكاة وصناديق الاستثمار الأجنبية وبصيغ مختلفة كأسلوب التمويل التجاري وأسلوب التمويل التشاركي وأسلوب التمويل الزراعي والأسلوب التأجيري.

4. تم تقدير العلاقة بين الصكوك الإسلامية والنتائج المحلي الإجمالي في ماليزيا للمدة من 2012-2020، اذ تم اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي - فولر الموسع) على الانموذج المقدر ان R2

استقر بالمستوى بوجود قاطع واتجاه عام $I(0)$ عند مستوى معنوية 1% اما بقية المتغيرات قد استقرت عند الفرق الأول $I(1)$ عند مستوى 1% او 5%. نلاحظ من نتائج تقدير ARDL ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسره 97% من التغيرات في المتغير التابع وان قيمة F المحتسبة معنوية عند مستوى 5% أي ان الانموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. ووجود علاقة توازنية طويلة الاجل حسب اختبار الحدود. الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي ولا من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، نلاحظ ان R^2 تؤدي الى زيادة الناتج وان معلمة تصحيح الخطأ سريعة التكييف بمعنى نحتاج شهر ونصف تقريبا للوصول الى توازن طويل الاجل وهذا دلالة على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل. وعند تقدير معالم الاجل الطويل اتضح ان هناك علاقة طويلة الاجل بين صكوك الاجارة وصكوك المشاركة والناتج المحلي الإجمالي.

5. تم تقدير العلاقة بين الصكوك الإسلامية والناتج المحلي الإجمالي في السعودية للمدة من 2012-2020، اذ تم اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي - فولر الموسع) على الانموذج المقدر ان R^2 استقر بالمستوى بوجود قاطع واتجاه عام $I(0)$ عند مستوى معنوية 1% اما بقية المتغيرات قد استقرت عند الفرق الأول $I(1)$ عند مستوى 1% او 5%. نلاحظ من نتائج تقدير ARDL ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسره 98% من التغيرات في المتغير التابع وان قيمة F المحتسبة معنوية عند مستوى 5% أي ان الانموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. ووجود علاقة توازنية طويلة الاجل حسب اختبار الحدود. الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي ولا من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، عند تقدير معالم الاجل القصير اتضح ان حدوث أي اختلال سيتم تصحيح الاختلال اذ ان سرعة التكييف بطيئة وتحتاج الى أكثر من سنة للوصول الى حالة التوازن طويلة الأمد، وعند اختبار معالم الاجل الطويل نلاحظ ان صكوك الاجارة وصكوك المضاربة له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي وهذا يبين وجود علاقة في الاجل الطويل.

6. اما في العراق فواجهت الكثير من العقبات التي واجهت القطاع المصرفي واتسمت بضعف القطاع المصرفي نتيجة عدم الاستقرار الأمني والسياسي وبالتالي عدم استقرار البيئة الاستثمارية، مما أدى الى مشاكل هيكلية وتنظيمية، وعدم الاهتمام بالخطط الاستراتيجية التي تؤدي الى النهوض بالصناعة المالية الإسلامية وقلة القرارات التي تساعد في النهوض بواقع الصناعة المالية الإسلامية، وعدم تطوير وتأهيل الكوادر المسؤولة عن الصناعة المالية الإسلامية. وكان توجيهه اغلب التمويل الإسلامي لأغراض غير موجهة للتنمية الاقتصادية سواء في التصنيع والزراعة

والصناعات التحويلية، حيث لاحظنا من البيانات توجه اغلب المستثمرين لتمويل قطاعات المطاعم والفنادق وقطاع البناء. وكذلك عدم توفر البيانات الدقيقة حول الصناعة المالية الإسلامية بشكل اجمالي في البنك المركزي او الجهاز المركز للإحصاء في وزارة التخطيط او في هيئة الأوراق المالية العراقية رغم ان المصارف الإسلامية متواجدة في العراق منذ عام 1993. لكن من اهم الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي هي الانضمام الى مجلس الصناعة المالية الإسلامية في عام 2018، رغم ذلك لم تتوفر البيانات بشكل دقيق حتى نهاية عام 2019 بداية 2020.

ثانياً: التوصيات

توصي الباحثة بما يلي:

1. ضرورة انشاء مصارف إسلامية تعمل بمبدأ الشريعة الإسلامية وعدم الاقتصار على المصارف التجارية والمتخصصة وغيرها من المصارف العاملة كي تعمل على تمويل المشاريع الاقتصادية والاستثمارية في الاقتصاد، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتفعيل دور الأسواق المالية الإسلامية والتعامل بالصكوك الإسلامية المختلفة.
2. تطوير المعاملات المالية واستحداث اشكال يتعامل بها جمهور المسلمين وتعزيز ركائز المؤسسات المالية الإسلامية اللاربوية، مع الاستفادة من التطورات التي تشهدها المصارف العالمية بما يتناسب والعمل المالي الإسلامي.
3. العمل قدر الإمكان بربط الاقتصاد بمبادئ الشريعة الإسلامية وتحريم الممارسات المالية غير الشرعية كالإكراه على التعاقد بل ان يكون ضمن ضوابط الشرع الإسلامي، والتأكيد على إدارة السيولة المالية بأساليب جديدة ومتطورة سواء عن طريق الصكوك الإسلامية او آلية عمل المصارف الإسلامية.
4. تفعيل المنتجات المالية التي من شأنها ان تحد من المخاطر المالية كالمشتقات المالية الإسلامية وغيرها.
5. الاستفادة من نجاح تجارب الدول المختارة السعودية وماليزيا في تطوير الصناعة المالية الإسلامية وتمويلها في التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل وتطبيق القوانين التي تساهم في تنشيط الصناعة المالية الإسلامية بكل مؤشراتها، وتوجيه التمويل الإسلامي للقطاعات الحقيقية وللبنى التحتية للنهوض بواقع الاقتصاد وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

المصادر

المصادر

✚ القرآن الكريم

أولاً: الكتب

1. أبو السعود، محمد فوزي ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004.
2. أبو قحف، عبد السلام ، اقتصاديات الإدارة والاستثمار ، الدار الجامعية ، مصر ، 1993.
3. إسماعيل ، محمد عثمان ، التمويل والإدارة المالية في منظمة الاعمال، دار النهضة العربية، مصر القاهرة، 1995.
4. الأشقر، محمد سليمان ، بيع المرابحة كما تجربها البنوك الإسلامية، دار القلم ، الكويت، 1984.
5. البصمان ، محمد مبارك ، صكوك الاجارة، دراسة قانونية مقارنة بالشريعة الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2011.
6. البكري، كامل، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
7. الحسيني، عرفان تقي ، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، 2002
8. الخاقاني، نوري عبد الرسول ، المصرفية الاسلامية الاسس النظرية واشكاليات التطبيق، الطبعة العربية، دار اليازوري، الأردن، 2011.
9. الخثلان ،سعد بن تركي ، فقه المعاملات المالية المعاصرة، دار الصميعي للنشر والتوزيع، السعودية، الرياض، 2012
10. الزغبي، هيثم محمد، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار الفكر، الأردن، 2001.
11. السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف ، التمويل الإسلامي ودوره في القطاع الخاص، دار المسيرة، الأردن، 1999
12. السريتي، السيد محمد احمد، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، القاهرة، 2009.
13. الصالحي، صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، 2006
14. العجلوني، محمد محمود ، البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة ، عمان .
15. العمراني، عبد الله بن محمد عبد الله، العقود المالية المركبة، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، 2006.
16. القره داغي، علي محي الدين علي ، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار البشائر الاسلامية، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، 2009.
17. القزويني، شاكرا، اقتصاد البنوك، محاضرات جامعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2000.
18. المكاوي، محمد محمود، البنوك الاسلامية، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009،
19. النجار، فريد، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
20. الهيبي، قيصر عبد الكريم، أساليب الاستثمار الإسلامي واثاره على الأسواق المالية، دار رسلان، سوريا، 2006

21. بطريق ، يونس احمد ، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية
22. حنفي ، عبد الغفار ، اسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية ، مصر، 2005
23. خلف ، فليح حسين ، البنوك الإسلامية، عالم المكتب الحديث، الأردن، 2006
24. خلف، فليح حسن ، الاقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2007
25. داوود، حسام علي ، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2002
26. درويش، حسين ديكان ، ملامح وفاق التنمية الاقتصادية في الهند، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد4، المجلد15، 2007
27. دوابه، أشرف محمد ، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الاجل في المصارف الإسلامية، دار السلام للنشر والطباعة، مصر القاهرة، 2006.
28. رياض، إسماعيل ، تقنيات البنك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001
29. شبل، فؤاد محمد، السياسات الاقتصادية الدولية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1995
30. شقير، محمد لبيب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1991.
31. صالح، فتح الرحمن علي محمد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة للحالة السودانية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، 2012.
32. عبد العزيز ، سمير محمد ، التمويل الدولي، مكتبة الاشعاع ، مصر، 2006، الطبعة الثانية
33. عجام، هيثم صاحب وعلي محمد سعود ، فح المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي، عمان ، 2006
34. عجيمية، محمد عبد العزيز وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
35. عمارة، نوال بو، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية والدولية –البحرين، مجلة الباحث، العدد التاسع، 2011 .
36. فداد، عياش، البيع على الصفة للعين الغائبة وما يثبت في الذمة، مع الإشارة الى التطبيقات المعاصرة في المعاملات المالية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، البحث 56، الطبعة الأولى، 2000.
37. قحف، منذر، سندات الاجارة والاعيان المؤجرة، الطبعة الثانية، البنك الإسلامي، للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2000.
38. قريصه، صبحي تادريس، مذكرات التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر.
39. قنطججي، سامر مظهر، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، النهضة للطباعة، سوريا، 2008.
40. كردي، اسامة رشيد، وسائل الاستثمار وتوزيع الارباح والخسائر في البنوك الاسلامية ، التفسير للنشر ،بيروت ، 2013.
41. ماضي، محمد توفيق، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
42. محي الدين، عمرو، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، لبنان.
43. مطر، موسى وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، 2001.
44. ناصر، سليمان ، تطوير صيغ التمويل قصيرة الاجل للبنوك الإسلامية، جامعة التراث، الجزائر، 2002
45. وسيلة، السبتي ، تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب، دراسة واقع المشاريع التنموية

46. يونس، محمود ، اقتصاديات التنمية، دار النهضة العربية،1999.

ثانياً: التقارير والنشرات

1. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD (2011)
2. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD 2013
3. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD 2014
4. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD 2015
5. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD 2016
6. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD 2017
7. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD 2018
8. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD 2019
9. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD 2018
10. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD 2017-2018
11. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD 2017-2013
12. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD 2020
13. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD 2020-2019
14. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD 2017-2020
15. الهيئة العامة للإحصاء السعودي، إحصاءات الحسابات القومية 2020، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.stats.gov.sa>
16. الهيئة العامة للإحصاء السعودي، إحصاءات الحسابات القومية 2019، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.stats.gov.sa>
17. الهيئة العامة للإحصاء السعودي، إحصاءات الحسابات القومية 2018، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.stats.gov.sa>
18. الهيئة العامة للإحصاء السعودي، إحصاءات الحسابات القومية 2017، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.stats.gov.sa>
19. الهيئة العامة للإحصاء السعودي، إحصاءات الحسابات القومية 2016، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.stats.gov.sa>
20. الهيئة العامة للإحصاء السعودي، إحصاءات الحسابات القومية 2015، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.stats.gov.sa>

- الإلكتروني: <https://www.stats.gov.sa>
21. الهيئة العامة للإحصاء السعودي، إحصاءات الحسابات القومية 2014، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.stats.gov.sa>
22. الهيئة العامة للإحصاء السعودي، إحصاءات الحسابات القومية 2013، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.stats.gov.sa>
23. الهيئة العامة للإحصاء السعودي، إحصاءات الحسابات القومية 2012، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.stats.gov.sa>
24. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ،2012
25. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي،2013
26. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي، 2014
27. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي،2015
28. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي،2016
29. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي،2017
30. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي، 2018
31. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي،2019
32. مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي، 2020
33. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي ، 2012 على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
34. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية،2013 على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
35. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي،2014، على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
36. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي،2015، على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
37. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي ، 2016 على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
38. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي ، 2017 على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq

39. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي ، 2018 على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
40. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي ، 2019 على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
41. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي ، 2020 على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
42. المصارف الإسلامية في العراق بين الطلب المتزايد والاختلافات الفقهية، متوفر على الموقع: [/ https://www.addustour.com](https://www.addustour.com)
43. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الإحصائي ، 2012 على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
44. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الإحصائي، 2013 على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
45. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الإحصائي، 2014، على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
46. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الإحصائي، 2015، على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
47. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الإحصائي ، 2016 على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
48. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الإحصائي ، 2017 على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
49. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الإحصائي ، 2018 على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
50. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الإحصائي ، 2019 على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
51. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الإحصائي ، 2020 على الموقع الإلكتروني التالي: WWW.cbi.iq
52. المصارف الإسلامية في العراق بين الطلب المتزايد والاختلافات الفقهية، متوفر على الموقع: <https://www.addustour.com>

ثالثاً: المجالات والمنشورات والندوات

1. أبو غدة، عبد الستار، ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي (العربون-السلم-تداول الديون)، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، 2009.
2. الأمم المتحدة، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، سعياً لتمويل جديد للتنمية، نظرة عامة، نيويورك، 2012.
3. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التمويل والتنمية، تقرير الأمين العام، ابريل-30-2001 مايو 2001
4. الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد، 2303، الرقم 30822
5. الخضر، مرغاد، الهندسة المالية من منظور إسلامي مع الإشارة الى تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع والعشرين، الجزائر.
6. الخضر، مرغاد، الهندسة المالية من منظور إسلامي مع الإشارة الى تجارب بعض الدول، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع والعشرين، الجزائر.
7. الدجيلي، قاسم عبد الرضا، ترجمة علي عبد العاطي، النمو والتنمية، إدارة المطبوعات للنشر، 1998.
8. الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد، مستقبلات مقترحة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مجلة الملك عبد العزيز م 15، 2003.
9. الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد، الوظائف الاقتصادية للصكوك نظرة مقاصدية، ندوة الصكوك الإسلامية، جامعة الملك بن عبد العزيز، جده، 2011.
10. السلام، زايدي عبد، الهندسة المالية: مدخل لتطوير الصناعة المالية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية، ليبيا، العدد 38، 2008.
11. السويلم، سامي، منتجات صكوك الاجارة، بحث مقدم الى مجلة اسر للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، 2010.
12. السويلم، سامي بن إبراهيم، صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ديسمبر 2000
13. الغامدي، محمد سعيد، كيف يمكن ان يتحول بنك تقليدي الى المصرفية الإسلامية، نشره دورية تصدر عن بنك الجزيرة، السعودية، 2008

14. القرشي ، مدحت كاظم وميسون عبد الغني عبد الكريم، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الازمة المالية العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثاني والثلاثون، 2012، ص 49
15. المصارف العراقية والتحديات الراهنة، عبد الحسين علي المنذري، مدير عام مصرف النهدين الإسلامي <http://www.nib.com.iq>
16. الملتقى الدولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر في الدول النامية، جامعة محمد خضير، الجزائر
17. الناصر، عبد المجيد حمزة، وجمعة، أحلام احمد "المقارنة بين طرائق تحديد رتبة أنموذج الانحدار الذاتي الطبيعي(2007) باستخدام بيانات مولدة وبيانات لبعض العناصر المناخية في العراق"، (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (48))
18. بضيف، عبد المالك احمد ووليد نواري بوعظم، واقع الصناعة المالية الإسلامية عبر العالم، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، العدد الخامس، 2018.
19. بو فليح، نبيل وعبد الله الحرشي حميد، التمويل الإسلامي اسلوب مواجهه تحديات الازمه المالية العالمية بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول ازمه النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية جامعه الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2009
20. جباري، شوقي وخميلي فريد، دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الازمة المالية، مؤتمر علمي دولي حول الازمة المالية الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، 2010،
21. حافظ، عمر زهير، رأي في مسألة النظام المالي المزدوج في الاعمال البنكية، مجلة الأموال، العدد 1، 1996
22. خطاب، كمال توفيق "نحو سوق مالية إسلامية" المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005.
23. رايس، حده وزكية بوسته، التنظير الشرعي لمنتجات الهندسة المالية -الخيارات المالية، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار المالي والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الجزائر، 2014.
24. ساعد، ابتسام، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، عدد 3

25. سلطان، عطية صلاح ، مدخل مقترح لتعظيم قيمة الاستثمار الأجنبي بالعالم العربي، مؤتمر بعنوان الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.
26. صالح ، فتح الرحمن علي محمد ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، بحث الصيرفة الإسلامية، بيروت، اتحاد المصارف العربية، 2008.
27. صالح، مفتاح ورحال فاطمة، واقع الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول المنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الجزائر، 2014.
28. صليحة، عماري وسعدان آسيا، " الصكوك الإسلامية: تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها "جامعة قالمه، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية "آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، 2013، الجزائر.
29. عباده ، إبراهيم عبد الحليم ، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، بدون سنة.
30. عبد الله ،خبايا وتوفيق حفصي، بين النظام الوضعي والنظام الاسلامي دراسة مقارنة ، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الاسلامي ،جامعه قالمه، الجزائر، 2012
31. عدنان، بن الضيف محمد ، الاستثمار في سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008
32. فيروز، عريب وسحنون محمود، دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد النفقات العامة(تجربة ماليزيا انموذجا)مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد التاسع، 2018
33. قروف ، محمد كريم ، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، مؤتمر (الاقتصاد الإسلامي: الواقع..... ورهانات المستقبل)، الجزائر، 2011.
34. قندوز، عبد الكريم ، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد عشرون، عدد 2، 2007.
35. مفتاح ، صالح ورحمة عمري، الهندسة المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمه، الجزائر، 2012.
36. منتظر فاضل سعد ، التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2

37. نصار، احمد محمد ، التكيف الفقهي للعقود المالية المستجدة وتطبيقاتها على نماذج التمويل الإسلامية المعاصرة، البنك الإسلامي الأردني .
38. نعمة، نغم حسين ورغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 12، العدد2، 2010.
39. نعيمه، برودي ، التصكيك الإسلامي حجر الأساس لقيام سوق للأوراق المالية الإسلامية"جامعة قالمة الملتقى الدولي للصناعة المالية الإسلامية، 2013 بالتعاون بين المدرسة العليا للتجارة والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
40. وهاب ، نعمون وعنابي ساسية، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة صندوق الزكاة الجزائري، الملتقى الدولي حول مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، الجزائر

رابعاً: الرسائل و الاطاريح

1. أبو محييد ، موسى عمر مبارك ، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II ، أطروحة دكتوراه، مقدمة لقسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية الاكاديمية العربية.
2. الجوزية، أسامة عبد الحليم ، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية.
3. الدفاعي ، مصطفى سلام عبد الرضا ، التقييم المحاسبي لأداء المصارف الإسلامية في ضوء المعايير المحاسبية الشرعية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2013.
4. الدليمي ، خالد شاحوذ خلف ، تقويم كفاءة وفاعلية الاداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، 2002.
5. الزهران، بندر بن سالم ، الاستثمارات الأجنبية المباشر ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، السعودية، 2004
6. السحبياني، محمد ابن إبراهيم ، دور الصكوك السيادية وشبه السيادية في تمويل مشروعات البنية الأساسية المدرة للدخل، تونس، 2016
7. العمش ، أمال ، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، الجزائر، 2012.

8. القري، محمد علي ، البنك الإسلامي، مجلة الإدارة والاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودي،، المجلد 10، 2009
9. الموسوي ، حيدر يونس كاظم ، إثر الاداء المالي للمصارف الاسلامية في مؤشرات سوق الاوراق المالية - الاردن والسعودية حالة تطبيقية للمدة من (1990-2007)، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2009.
10. الياسري، ابراهيم جاسم جبار، اشكاليات تطبيق عقد المضاربة في المصارف الاسلامية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009
11. بو عكاز، نوال ، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الازمة، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، الجزائر، 2011.
12. بورقية، شوقي ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011.
13. بوقري، عادل بن عبد الرحمن بن احمد ، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، السعودية، 2005،
14. جعفر، نورليامت سعيد ، سوق المشتقات المالية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2007
15. جنوحات، فضيلة، إشكالية الديون الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
16. زيتون ، منذر عبد الهادي رجب ، تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الاجارة المنتهية بالتمليك) في البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير إدارة اعمال، الأردن، 2010
17. زيتوني، عمار ، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، حالة الجزائر(1970-2004) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة، 2007
18. سهام، قرقورو حناشي سلمى، مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة ومتغيراتها، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013.
19. صبر ، اركان بدران ، الصيرفة الاسلامية في ظل الازمة المالية العالمية لعام 2008، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2012 .
20. عثمان ، عمر محمد فهد شيخ ، إدارة الموجودات /المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، سوريا.

21. غزال، محمد ، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية في تفعيل سوق الأوراق المالية دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013، ص75.
22. فشييت، احمد، حركة التمويل وأثرها في المؤسسة، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بحي فارس المدينة، 2003.
23. يمينه، كواحل، تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (1980-2000)، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة قلمة، 2004.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. مصادر تمويل التنمية الاقتصادية WWW.abelamer.com
2. التحالف العالمي للقاحات والتحصين، عبر الموقع الالكتروني:
www.gavialliance.org/result/disleurements
3. قاعدة البيانات الإلكترونية لمؤشرات التنمية في العالم متاحة عبر المواقع الالكترونية:
www.DataBANK.Worldbank.org/DDP/home.de
4. [https://www.tabungaji.gov](https://www.tabungaji.gov.my/en/corporate/corporate-information/about-us) .my/en/corporate/corporate-information/about-us
شوهده في 28/6/2021
5. [https://www.bankislam.com](https://www.bankislam.com/corporate-info/resources/our-history) /corporate-info/resources/our-history
شوهده في 28/6/2021
6. www.muamalat.com .my/meadia-room/banks-image
<https://www.arabnak.com>
7. <https://www.arabnak.com>

سادسا: المصادر الإنكليزية

1. Ahmed Chakir et Ali Kafou 'Lingenierie financiere islamique; entre les contraintes de developpement et les risques de derive''
2. ABDELBARI, EL KHAMLI, « Éthique et performance: le cas des indices boursiers et des fonds d'investissement en finance islamique », University Mohamed V, Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Rabat Agdal; Centre d,Études Doctorales – CEDOC-novembre 2012, p83

3. M.NAIT SLIMANI Mouhand « Finance islamique et capital –risque(capital investissement) :perspectives de financement participatif pour la création et le développement des PME » mémoire magistère, option : Monnaie ;Finance,Banque, UNIV.Mouloud Mammeri TIZI –OUZOU,Algerie, 2013
4. Amr- Abou-Zeid, « La gestion des fonds de fonds islamique de capital investissement pour ledéveloppement des pays arabes », Université Paris Dauphine, 2008/2009, P230.
5. IIFM Sukuk Report A Comprehensive study of the Global Sukuk Market (3rd Edition), P7.
6. ABDELMALEK Fatima Zahra « La place de la finance islamique dans le financement des petites et moyennes entreprises en Algérie », mémoire de magistère en Sciences Economiques, Option:Finance, P93
7. (IFSBI)I slamique Financial Services Board « Islamique Financial Services Industry; Stability report 2013, P117
8. Damodar N. Gujarati, “Basic Econometrics” , fourth edition ,McGraw-Hill , companies (2004).
9. Dickey ,David . A ,and Fuller ,W. A. , "likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root" *Econometrica* ,vol. 49,No.4(1981);p.p(1057-1072).
10. Engle, R.F, and Granger ,C.W.J. “Co integration and error Correction: Representation, estimation and Testing”. *Econometrica*, vol. 55, No. 2 . (1987) PP(251-276).
- 11.Pesaran, H.M, and Y. Shin “Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Co integration Analysis,"DAE Working paper series No.9514, Department of Economics: University of Cambridge. (1995),
- 12.Pesaran,M H Shin, Y Smith, R J 2001 Bounds testing approaches to the analysis of level relationships *Journal of applied econometrics* 16 3 289 326.
- 13.Narayan, P K 2005 The saving and investment nexus for China evidence from cointegration tests *Applied economics* 1979 P-P37 17
- 14.He, X. and Fung, W.K., "High breakdown estimation for multiple with applications to discriminant analysis". *Journal of Multivariate analysis*, 72, (2000).P-P 151-162.
- 15.Saleh Ali Husseinl,ISLAMIC BANKING REVOLUTION IN MALAYSIA: AREVIEW,Humanities and Social scinces Reviews,vo17,N4,2019,p264-68

16. Norma md.saad and other .Macro Economic Application in south east Asian countries, international Islamic university of Malaysia press, kuala lumpur. 2004,p52.
17. Saiful Azhar Rosly, critical Issues on Islamic Banking and Financial Market, Dinamas publishing, Malaysia, 2005,p39-97
18. Amirudin Mohd Nor, siti Nurulhuda Ibrahim, shahreena Daud, Recovery Issues on Murabahah financing in Malaysia, international journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 10(4) ,2020,p 404-317
19. Omar imady ,Seibel dieter, principles and products of Islamic finance, university of cologne-development research center, the Islamic bank of asia, Singapore, 2005

Abstract:

The Islamic financial industry provides various financial services in the light of the principles of Islamic law, including the design, development and implementation processes. It is a process of creativity and development of financial financing tools in the Islamic financial market based on the principle of competition, integration, disclosure, awareness, etc. Islamic sukuk are useful as Islamic financial tools in attracting savings and optimal use of economic resources. And its orientation towards economic development, as the largest proportion of the assets of the Islamic financial industry are found in Islamic banks such as the banks of the Middle East, Malaysia and Bangladesh. The research stems from the hypothesis that the Islamic financial industry can play an active role in financing economic development, and in order to test this hypothesis, the research is divided into three chapters: To study the descriptive analysis of the relationship between the Islamic financial industry and the financing of economic development, and it included three sections. The third chapter measured and analyzed the role of the Islamic financial industry in financing economic development, the experiences of selected countries (the practical side) and included three sections.

The results of the standard models were obtained using the ARDL model, which is one of the advanced standard methods, which depends on the time-series test and the model gives results on the nature of the relationship in the short term (error correction model) as well as the long-term results. The research reached a set of conclusions, the most important of which is the existence of a long-term equilibrium relationship as well as the short-term relationship of some variables, as well as the speed of adaptation in Malaysia was very fast, and therefore any imbalance will be corrected within a month and a half, while in Saudi Arabia it takes more than a year to reach equilibrium in the long run.

As for Iraq, it faced many obstacles, which were characterized by the weakness of the banking sector as a result of the security and political instability and thus the instability of the investment environment, which led to structural and organizational problems, and work was reached as much as possible by linking the economy to the principles of Islamic Sharia and the prohibition of financial practices other than Sharia such as coercion to contract but to be Within the controls of Islamic law, and activating financial products that would reduce financial risks such as Islamic financial derivatives and others.

**The ministry of higher Education
And Scientific Research
University of Karbala
Faculty of Administration and
Economics
Department of the Economic**



**The role of the Islamic financial industry in financing
economic development**

Experiences of selected countries with reference to Iraq

Thesis submitted by the student

Israa Nezam Aldeen Hussein Al-Taee

**To the Council of the Faculty of Administration and Economics - University
of Karbala**

**It is part of the requirements for obtaining the degree of Doctor of
Philosophy in Economic Sciences**

Supervision By

Prof.Dr.

Safaa Abdul-Jabbar Al-Moussawi

Prof.Dr.

Munadil Abbas Al-Jawari

2022 AD

1444 AH

